



3 1142 01727 3924



**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**





Avicenna

al-Qaṣīdah al-muḥdawijah fī
al-manṭiq al-mashriqīyīn /

منطق المشرقيين

و
التصيدة المزدوجة في المنطق

تصنيف : الرئيس أبي علي بن سينا

عنيت بتصحيحه ونشره

المكتبة السلفية

لمؤتميتها

محمّد بن الخطيب ومحمد الفاضل

القاهرة : السكة الجديدة

B
751
M4
1973
C.1

RECEIVED
FBI - NEW YORK
JUN 11 1973

01727 3924

مقدمة النشر

ان (منطق المشرقين) الذي تقدمه اليوم لقراء العربية — هو خير ما يقدم الناشرون على نشره من كتب هذا الفن ، لما فيه من المزايا الواضحة : فهو من تصنيف (الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا) باري هذه القوس وابن يحمدة هذه الصناعة ، وحديثك ما تشهر به هذا الفيلسوف العظيم من مائة الأثناء وسلسلة البيان ونخير اللغظة الشريفة لغناها المراد ولمكانها من التركيب .

ثم ان لهذا الكتاب منزلة على غيره مما صنعه الشيخ الرئيس نفسه في المنطق ، وذلك أنه وضعه في أخريات أيامه بعد أن قتل مباحث ذلك العلم الآلي خديرا ، واكتشف مواضع السر منها ، فجاء الكتاب — كما نرى بين هاتين الدفتين — غير مبال مصنفه الا بحق العلم وواجب الحق الذي توصل اليه . ولهذا جعله من الكتب التي يرضى بها على المتخصصين لمنطق اليونانيين وعلى المتكلمة المشغوفين بالمشائين ، وهو في نظر ابن سينا أجدر بالاهتمام وأولى بالاعناية من (منطق الشفاء) ومن سائر مصنعاته الاخرى في المنطق .

أما القصيدة المزدوجة (الأرجوزة) التي استحسننا ضمها الى منطق المشرقين فهي من نظم الشيخ الرئيس ، وضعا احياء لسؤال أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في كركانج ، وقد نصح الناظم لأخيه (علي) أن يحفظها ، وجدير بطلاب المنطق أن لا يفوتهم من نصيحة الرئيس لأخيه حظ .

القاهرة : أول يونيو سنة ١٩١٠

الشيخ الرئيس أبو علي بن سينا

عن ابن أبي أصيبعة وابن خلدون والقفطي ومن دائرة المعارف البريطانية

الدور الاول

تقل (أبو عبيد عبد الواحد الجوزجاني) - تلميذ الشيخ الرئيس أبي علي الحسين
ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن سينا - جملة عنه يذكر فيها تاريخ حياته ، وهذا
نص كلام الشيخ الرئيس :

ان أبي كان رجلا من أهل بلخ ، وانتقل منها الى بخارى في أيام (نوح بن منصور)
واشتغل بالتصرف ، وتولى العمل في أثناء أيامه بقرية يقال لها خرمة من ضباع
بخارى ، وهي من أمهات القرى وبقرىها قرية يقال لها أفشنة ، وتزوج أبي منها
بوالدني (١) ووطن بها وسكن ، وولدت منها بها ، ثم ولدت أخي .

ثم انتقلنا الى بخارى ، وأحضرت معلم القرآن ومعلم الأدب ، وأكملت العشر من
العمر وقد أتيت على القرآن وعلى كثير من الأدب ، حتى كان يقضى مني المعجب .

وكان أبي ممن أجاب داعي انصريين ويعد من (الاسمايلية) ، وقد سمع منهم
ذكر (النفس) و (العقل) على الوجه الذي يقولونه ويعرفونه ، وكذلك أخي ، وكان
ربما تذاكرا بينهما وأنا أسمعهما وأدرك ما يولانه ولا قبله فصي ، وابتدأ يدعوانني
أيضا اليه ، وبجريان على لسانهما ذكر الفلسفة والمهندسة وحساب الهند ، وأخذ والذي
بوجهني الى رجل كان يبيع البقل ويقوم بحساب الهند حتى أنعم منه .

ثم جاء الى بخارى (أبو عبد الله الثاني) ، وكان يدعى المتكلسف ، وأنزله أبي
دارنا رجاء تعلمي منه ، وقبل قدومه كنت اشتغل بالفقه والتردد فيه الى (اسماعيل

(١) قل ابن خلدون : اسمها - تارة -

الزاهد) وكنت من أجدود السالكين ، وقد ألفت طرق المطالعة ووجوه الاعتراض على الحبيب على الوجه الذي جرت عادة القوم به .

ثم ابتدأت بكتاب (أيساغوجي) على التالي ولما ذكر لي حد الجنس أنه «هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو» فأخذت في تحقيق هذا الحد بما لم يسع بمثله ، ونعجب مني كل المعجب ، وحذر والدي من شغلي بغير العلم . وكان أي مسألة قالها لي أنصورها خيرا منه ، حتى قرأت ظواهر المنطق عليه ، وأما دافئته فلم يكن عنده منها خبرة .

ثم أخذت أقرأ الكتب على نفسي ، وأطلع الشرخ حتى أحكت علم المنطق وكذلك (كتاب اقليدس) قرأت من أوله خمسة أشكال أوستة عليه ثم توليت بنفسي حل بقية الكتاب بأسره .

ثم انتقلت إلى (المسطي) ، ولما فرغت من مقدماته ، وانتهيت إلى الاشكال الهندسية قال لي التالي : «ول قرائنها وحلها بنفسك» ، ثم اعرضها علي لأبين لك صوابه من خطئه ، وما كان الرجل يقوم بالكتاب ، وأخذت أجعل ذلك الكتاب ، فكم من شكل مشكل ما عرفه إلى وقت ما عرضه عليه وفهمته أيا .

ثم قارقي التالي متوجهاً إلى (كركانج) واشتغلت أنا بتحصيل الكتب من الفصوص والشرخ : من الطيبي والالهي ، وصارت أبواب العلم تتفتح علي .

ثم رغبت في (علم الطب) ، وصرت أقرأ الكتب المصنفة فيه . وعلم الطب ليس من العلوم الصعبة ، فلا جرم أتى برزت فيه في أقل مدة حتى بدأ فضلاً ، الطب يقرؤن علي علم الطب ، ونعهدت المرضى ، فافتتح علي من أبواب الممارجات المقتبسة من التجربة ما لا يوصف ، وأنا مع ذلك أختلف إلى الفقه وأناظر فيه ، وأنا في هذا الوقت من أبناء ست عشرة سنة .

ثم توفرت علي العلم والقراءة ستة وأصفا فاعدت قراءة المنطق وجميع أجزاء الفلسفة ، وفي هذه المدة مائة ليلة واحدة يطولها ، ولا اشتغلت في النهار بشيء ، وجمعت بين يدي ظهوراً ، فكل حجة كنت أنظر فيها أثبت مقدمات قياسية

ورتبها في تلك الظهور .

ثم نظرت فيما عساها تنجح ، وراعت شروط مقدماته ، حتى تحققت لي حقيقة تلك المسئلة ، وكما كنت أعجز في مسئلة أولم أكن أظفر بالحد الاوسط في قياس ترددت الى الجامع وصلت وابتأت الى مبدع الكل حتى فتح لي المنطق وتيسر المتسمر ، وكنت أرجع بالليل الى داري واضع السراج بين يدي ، واشتغل بالقراءة والكتابة ، فهما غلبتي النوم أو شعرت بضعف عدلت الى شرب قدح من الشراب ، ريثما تعود الي قوتي ، ثم ارجع الى القراءة ، ومنى أخذني أدنى نوم أحلم بتلك المسائل بأعيانها ، حتى أن كثيرا من المسائل اتضح لي وجوها في المنام ، ولم أزل كذلك حتى استعكم معي جميع العلوم ، ووقفت عليها بحسب الامكان الانساني ، وكل ما علمته في ذلك الوقت فهو كما علمته الآن لم ازد فيه الى اليوم ، حتى احكمت (علم المنطق) و (الطبيعى) و (الرياضى) .

ثم عدلت الى (الالهى) ، وقرأت (كتاب مابعد الطبيعة) فلما كنت أفهم مافيه ، والتبس علي غرض واضحه حتى لعدت قراءته أو بسين مرة وصار لي محفوظا وانا مع ذلك لا أفهمه ولا المقصود به ، وأبست من نفسي ، وقلت هذا كتاب لا سبيل الى فهمه . واذا انا في يوم من الايام ، حضرت وقت العصر في الوراقين ، ويد دلال مجلد ينادي عليه ، فمرسه علي فرددته رد متبرم معتبدان لافائدة في هذا العلم ، فقال لي اشتر مني هذا فانه رخيص ايعك بثلاثة دراهم وصاحبه محتاج الى ثمنه . فاشتريته فاذا هو كتاب (ابي نصر الفارابي) في (اغراض كتاب مابعد الطبيعة) . ورجعت الى بيتي ، وأسمرت قراءته فافتتح علي في الوقت أغراض ذلك الكتاب ، بسبب أنه كان لي محفوظا على ظهر القلب ، وفرحت بذلك ، وتصدقت في ثاني يوم بشي كثير على الفقراء ، شكر الله تعالى .

وكان سلطان بخارى في ذلك الوقت (نوح بن منصور) ، واففق له مرض سار الاطباء فيه ، وكان اسمي اشتوي بينهم بالتوفر على القراءة ، فأجروا ذكرى بين يديه وسألوه احضاري ، فحضرت وشاركهم في مداوانه ، ونوسمت بخدمته ، فسأله

يوما الاذن لي في دخول دار كتبهم ومطالعهم وقرينة ما فيها من كتب الطب ، فأذن لي . فدخلت دار ذات بيوت كثيرة في كل بيت صدق كتب متعددة بعضها على بعض ، في بيت منها كتب العربية واشهر . وفي آخر الفقه ، وكذلك في كل بيت كتب غير مفرد . فطالعت فهرست كتب الاوائل وطلبت ما احتجت اليه منها ، ورأيت من الكتب ما لم يقم اسمه الى كثير من الناس قصه . وما كنت اتيه من قبل ولا رأيت ابدا من بعد فقرأت تلك الكتب ، وظفرت بجواندها (١) ، وعرفت مرتبة كل رجل في علمه . فلما بلغت ثمان عشرة سنة من عمري فرغت من هذه العلوم كلها . وكنت دذات العلم احفظ وكفه اليوم معي صحيح . ولا فاسلم واحدا لم يشهد لي بهذه شئ .

وكان في حواري رجل يقال له أبو حسن اعرودي فسلني أن أنصف له كتابا جامعا في هذا العلم فصنعت له (المعجم) وسميت به وأثبت فيه على سائر العلوم ، سوى الرضي . ولما أدركت إحدى وعشرين سنة من عمري . وكان في حواري أنصف رجل يقال له أبو بكر تقي . حواري مولد فقيه الفس متوحد في الفقه والتفسير والاعتماد الى هذه العلوم فألقي شرح الكتب له ، فصنعت له كتاب (احصا والمحصل) في قريب من عشرين مجلدة وصنعت له في الاخلاق كتابا سميت كتاب (برو لايم) . وهذا كتاب لا يوجد الا عنده فلم يعد يهرمما أحد يتسح منها .

ثم مات والذي . وتصرفت في الاحوال ، وتقلدت شئنا من أعمال السلطان ، ودعيتي الصرورة الى الارمن عن (بخارى) والانتقال الى (كوكانج) ، وكان (أبو الحسين السلي) الحب لهذه العلوم بها وزيرا . وقدمت الى الامير بها وهو

(١) من بعد ذلك جرى ما ادعى . وعلى ما حصل من طوبى ، وكان يقال ان
اما على توصل الى امراتها ليتردد
(٢) كان في ذلك يعرف هو في
...
...

(علي بن مأمون)، وكنت على زبي الفقهاء إذ ذك بطليسان وتمت الحديث، وأثنتوا لي مشاهدة دارة تقوم بكفاية مثلي .

ثم دعت الضرورة إلى الانتقال إلى (ب) ومنها إلى (باورد) ومنها إلى (طوس) ومنها إلى (شقان) ومنها إلى (سميقان) ومنها إلى (حاجرم) رأس حدخراسان ومنها إلى (حراكان) . وكل قصدي الأمير (دوس) (١١) . فاتفق في أثناء هذا أخذ قابوس وحده في مصر لتقلاع وموته هناك ثم مصبت إلى (دهستان) ومرضت بها مرضاً صعباً . وعدت إلى (حراكان) . فأنصل (أبو عبيد الخورجاني) بي ، وأسأت في حالي فصبدة فيها بيت القائل

لما عظمت قلبس مصر واسمي ،
لما غلاتني عدت المشتري .

الدور الأخير

روايات محمد

أكثر ما بقي من ترجمة الشيخ الرئيس أبي علي سبب منقول عن صاحبه (أبي عبيد عبد الواحد الخورجاني) . الذي لأرمه مدة غير قليلة فقد هبط الشيخ الرئيس مدينة حراكان ، ونحن موردون ها شيئاً من رويت أبي عبيد مما جاء في المكتف المعروفة :

كلن بحرجان رحل يقل له (أبو محمد الشيرازي) بحب هذه العلوم ، وقد اشترى الشيخ داراً في حواره وأزله بها ، وأنا احتلف إليه في كل يوم أقرأ (المجسطي) واستنبي المطلق ، ثم لي علي (تختصر الأوسط) في المطلق . وصف لابي محمد الشيرازي كتاب (المداء والمعاد) وكتاب (الارصاد الكلية) . وصف هناك كتباً كثيرة كأول

(١١) هو الأمير شمس الدين دوس الذي كان في طاهر وشكبر بن زياد بن وردان شاه الجبل أمير حراكان وبلاد الحسن (طبرستان) .

(القانون) و(مختصر المحطى) وكثيرا من الرسائل ، ثم صنف في أرض الحل بقية كتبه .

ثم انتقل الى الري ، واتصل بخدمة (البيدة) وابها (مجد الدولة) ، وعرفوه بسب كتب وصلت معه تتضمن تعريف قدره . وكان بمجد الدولة اذ ذاك غدة السوداء ، فاشتمل عداوانه . وصنف هناك كتب (الهدد) ، وأقام بها — الى أن قصد (شمس الدولة) بمقتل (هلال بن بدر بن حسوبه) وهربة عسكر هداد .

ثم اتفقت أسباب أوجبت الضرورة لها حروجه الى (قرويس) ومنها الى (همدان) واتصاله بخدمة (كديانويه) والنظر في أسبابها .

ثم اتفق معرفة (شمس الدولة) . واحتصاره محله بسب قولج كال قد أصابه . وعامله حتى شفاء الله . وفار من ذلك المجلس مخلع كثيرة . ورجع الى داره بعد ما أقام هناك أربعين يوما بلياليها . وصار من ندما الأمير .

ثم اتفق نهوض الأمير الى (فرميس) حرب (عثار) . وخرج الشيخ في خدمته ، ثم توجه نحو (همدان) منهزما واجبا .

ثم سألوه تقبل الوزارة فتقدمها .

ثم اتفق تشويش العسكر عليه . واشتد بهم منه على أنفسهم ، فكبسوا داره وأخذوه الى الحبس ، وأغاروا على أسائه وأخذوا ما كان يملكه ، وسألوا الأمير قتله فامتنع منه . وعذل الى فيه عن الدولة طلبا لمصائبهم . فتوارى في دار الشيخ (أبي سعد بن دخدوك) أربعين يوما ، ماود الأمير شمس الدولة القولج ، وطلب الشيخ لحضر محله . فاعتذرا به الأمير بكل الاعتذار ، فاشتمل بمجالته ، وأقام عنده مكرما مجلا . وأعيدت الوزارة اليه ثانيا .

ثم سأله أنا شرح كتب (أرسطوطاليس) ، وذكر أنه لا فراغ له الى ذلك في ذلك الوقت . ولكن انرضيت مني بتصنيف كتاب أورد فيه ما صبح عدي من هذه العلوم بلا مناظرة مع المخالفين ، ولا اشتغال بارد عظيم . فقلت ذلك . فرضيت به . فابتدأ بالطبعيات من كتاب مياه (كتاب الشفاء) . وكان قد صنف الكتاب

الاول من (القانون) وكان يجتمع كل ليلة في داره طلبة العلم ، وكنت أقرأ من الشفاء .
وكان يقرئ عبري من القانون وربة ، فاد فرعا حضر المعون على اختلاف طبقاتهم ،
وهي مجلس الشراب بالآلاته ، وكما تشتعل به .

وكان التدريس بالليل لعدم المراع بالناهار ، خدمة للامير ، فقصينا على ذلك رمنا .
ثم توجه (شمس الدولة) الى (طارم) لحرب الامير ٣٠ ، وعادوه القولح قرب
ذلك الموضع واشتد عليه ، وانضاف الى ذلك امراض آخر جعلها سوء تديره وقلة
القبول من شيوخ ، تخوف المسكر وفاته ، فرجعوا به طالين (همدان) في المهد ،
فتوسل في الطريق في مهد

ثم بومع من شمس الدولة ، وطلبوا امتياز الشيوخ ، فأتى عليهم ، وكتائب (علاء
الدولة) سرا يطلب خدمته ولصير اليه والانضمام الى حواصيه .

واقام في دار (أبي غالب المطار) متوارياً . وطلبت منه انعام كتاب (الشفاء) ،
فاستحضر أبا غالب ، وطلب الكاعد والمخبرة فاحصرهما ، وكتب الشيخ في قريب
من عشرين جرذاً على الثمن بحطه رؤس المسائل ، وبقي فيه يومين . حتى كتب
رؤس المسائل كلها بلا كتاب بمحصره ولا أصل يرجع اليه ، بل من حطه وعن ظهر
قلبه ، ثم ترك الشيخ تلك الاحراء بين يديه ، وأحد الكاعد ، فكان يطر في كل
مسئلة ويكتب شرحها ، فكان يكتب كل يوم خمسين ورقة - حتى أتى على جميع
الطبيبات والالهيات ، ماحلا كتابي (الحيوان) و (النبات) .

وانتدأ بالمطلق ، وكتب منه جرذاً ، ثم أتته (تاج الملك) بمكانته (علاء الدولة)
فأمر عليه ذلك ، وحث في طلبه ، فدل عليه بعض أعدائه ، فأخذوه وأدوه الى قلعة
يقال لها (فردحان) ، وأبش هناك قصيدة منها :

دخولي باليقين كما تراه ،

وكل الشك في أمر الخروج .

وبقي فيها أربعة أشهر .

ثم قصد (علاء الدولة) همدان وأخذها ، وأمرهم (تاج الملك) ومرا الى تلك

القلمة بعينها ، ثم رجع (علاء الدولة) عن همدان . وعاد (زاج الملك) و (ابن شمس الدولة) الى همدان ، وحلوا معهم اشبح اليها ، وزل في دار (الصولي) ، واشتمل هناك بتصنيف المطلق من كتاب (الشعاع) ، وكان قد صنف بالقلمة كتاب (لهذايات) و (رسالة حي بن يقطان) وكتاب (الصولج) و (الأدوية القلبية) فمما صنعها أول ورودها الى (همدان) .

وكان قد قصى على هذا زمان ، و (زاج الملك) في أثناء هذا بجمعه بمواعيد جملة . ثم عن قشبح التوجه الى (همدان) ، فخرج متكررا وآه وأخوه وعلامان معه في زى الصوفية ، الى أن وصلا الى (طهران) على باب (همدان) ، بعد أن قام بينا شدائد في الطريق ، فاستقروا أصدقاؤا الشبح وندماء (الامير علاء الدولة) وحواسه وحمل اليه الثياب والبراكب الخاصة ، وأنزل في محلة يقال لها (كوكسكند) في دار (عبد الله بن بابي) وفيها من الآلات وورش ما يحتاج اليه

وحضر مجلس علاء الدولة فصدف في محله لا كرم ولا عزم ، الذي يستحقه مثله ، ثم رسم الامير علاء الدولة لبابي الخصمات بحس اطر من يديه محصورة سائر العلماء على اختلاف معتقدهم والشبح في محفلهم ف كان يطوف في شبي من الموم واشتمل في صفها فتتبع كتاب (الشعاع) صرع من المطلق والمجسطي ، وكان قد احتصر (أوفيليدس) و (الارنطاطيقي) و (الموسقي) ، وأورد في كل كتاب من الرصاصات زيادات رأى أن المذحة اليها داعية أما في المجسطي فأورد عشرة أشكال في اختلاف المطر ، وأورد في بحر المجسطي في غير العينة أشياء لم يسبق اليها وأورد في أوفيليدس شها ، وفي الارنطاطيقي حواصن حسة ، وفي الموسقي ما نزل عمل عنها الاولون ، وتم الكتاب المعروف بالشعاع - ما خلا كتاب البات والحيوان فانه صنعها في السنة التي توجه فيها علاء الدولة الى (سبزو رحواست) في الطريق . وصنف أيضا في الطريق كتاب (لنحة) - واختص بعلاء الدولة وصار من ندمائه ، الى أن عزم علاء الدولة على قصد همدان ، وخرج لشبح في الصحة ، فخرى ليلة بين يدي علاء الدولة ذكر الحفل الحاصل في التقويم الممثلة بحسب الارصاد

القديمة . فأمر الأمير الشيخ الاشتغال برصد هذه الكواكب ، وأطلق له من الأموال ما يحتاج إليه . واشتد الشيخ به ، وولاي اتخذ آلاتها واستخدام صناعها ، حتى ظهر كثير من المسائل ، فكان يقع الخلل في أمر الرصد لكثرة الأسفار وعوائقها . وصف الشيخ ماصيهان (الكتاب العلاني) .

وكان من عجائب أمر الشيخ أبي صحته وحدثهما وعشرين سنة فمأرايت - ادا وقع له كتاب محدد - ينظر فيه على لولاء . بل كان يقصد المواضع الصعبة منه والمسائل المشككة ، فيظهر ما قاله مصنفه فيها ، يبين مرتبته في العلم ودرجته في الفهم . وكان الشيخ حالاً يوم من الأيام بين يدي الأمير - وأبو منصور الجبائي حاصر - محرو في اللغة - نكلم الشيخ فيها بما حصره ، فالتفت أبو منصور الى الشيخ بقول « انك فيلسوف وحكيم ، ولكن لم تقرأ من اللغة ما يرمى كلامك فيها » فاستكشف الشيخ من هذا الكلام ، وتوفر على درس كتب اللغة ثلاث سنين ، واستهدى كتاب (تهذيب اللغة) من غراس من تصنيف (أبي منصور الأزهري) ، فبلغ الشيخ في اللغة طمقة قلباً ينطق مثاه ، وأثنى ثلاث قصائد ضمنها ألفاظ غريبة من اللغة ، وكتب ثلاثة كتب أحدها على طريقة (ابن العميد) ، والآخر على طريقة (الصابي) ، والآخر على طريقة (صاحب) ، وأمر بتجليدها وإحلاق حلدها ، ثم أوعز الى الأمير ، فمرض تلك المجلدة على أبي منصور الجبائي ، وذكر أنا ظفرو بهذه المجلدة في الصحراء وقت الصيد ، فيجب أن تنفذها وتقول لنا ما فيها . فظهر فيها أبو منصور وأشكل عليه كثير مما فيها ، فقال له الشيخ ان ما نجهله من هذا الكتاب هو مذكور في الموضع الفلاني من كتب اللغة ، وذكر له كثيراً من الكتب المروقة في اللغة كان الشيخ حفظ تلك الالفاظ منها ، وكان أبو منصور يحرفها فيها يورده من اللغة عبرة فيها . فظن أبو منصور أن تلك الرسائل من تصنيف الشيخ ، وأن الذي حمله عليه ما جبهه في ذلك اليوم ، فتصل واعتذر اليه . ثم صنف الشيخ كتاباً في اللغة سماه (لسان العرب) لم يصنف في اللغة مثله ولم ينقله الى الياض حتى توفي ، فبقي على مسودته لا يهتدي أحد الى ترتيبه .

وكان قد حصل للشيخ تحارب كثيرة فيما باشره من المعاملات ، عزم على تدوينها في كتاب (القانون) ، وكان قد عطفها على أحراء فصاعت قبل تمام كتاب القانون .

من ذلك أنه صدع برما ، فتصور أن مادة نريد التناول الى حجاب رأسه ، وأنه لا يأمن وربما يحصل فيه ، فأمر بأحصار ثلج كبير ودقه وبعه في حرقة ونمطية رأسه به ، ففعل ذلك حتى قوي الموضع وامتنع عن قول تلك المادة وعوفي ومن ذلك أن امرأة مسلوقة بحوارزم أمرها أن لاتناول شيئاً من الادوية سوى الملحجين السكري ، حتى توات على الايام مقدار مائة من ، وشفيت المرأة .

وكان الشيخ قد صنف بمرحان (المختصر الاصر) في المطلق ، وهو الذي وضعه بعد ذلك في أول (الجدة) ، ووقفت نسخة الى شيراز ، فطر فيها جماعة من هل العلم هناك ، فوقت لهم الشئ في مسائل منها فكتبوها على جرد ، وكان القاضي شيراز من جملة القوم ، فأخذ بالحز إلى (أبي القاسم الكرمانى) صاحب (ابراهيم بن بابا الديلمي) المشتغل بعلم النطر ، وأضاف اليه كتابا الى الشيخ أبي القاسم ، وأخذها على يدي ركابي فاصد ، وسأله عرض الحز على الشيخ واستبحار أجوبته فيه ، وإذا الشيخ أبو القاسم دخل على الشيخ عد اصمرار الشمس في يوم صائف وعرض عليه الكتاب والحز ، فقرأ الكتاب وردده عليه ورك الحز بين يديه وهو ينظر فيه والناس يتعدنون ثم خرج أبو القاسم ، وأمرني الشيخ بأحضار البياض وقطع أجراء منه ، فتددت خمسة أحراء ، كل واحد منها عشرة أوراق بالربع الفرعوني ، وصليا العشاء وقدم الشمع ، فأمر بأحصار الشراب ، وأجسني وأخاه ، وأمرنا بتناول الشراب ، وابتدأ هو بمجواب تلك المسائل ، وكان يكتب ويشرب الى نصف الليل - حتى غلطني وأخاه اليوم - فأمرنا بالاصراف ، بعد الصباح قرع الباب ، وإذا رسول الشيخ يستحضرني ، فحضرت وهو على المصلى وبين يديه الاجراء الخمسة ، فقال : فاحدها وصربها الى الشيخ أبي القاسم الكرمانى وقيل له استعملت في الأجوبة عليها لئلا يتعرق الركابي ، فلاحته اليه فمجب كل

المعجب ، وصرف القبيح . وأعلمهم بهذه الحالة ، وصار هذا الحديث تاريخاً بين الناس .
 ووضع في حال الرصد آلات ماسبق إليها ، وصنف فيها رسالة ، وبقيت اثنتان
 سنين مشغولاً بالرصد ، وكان غرضي تبين ما يحكيه بطليموس عن قصته في الأرصاد ،
 فتبين لي بعضها .

وصنف الشيخ كتاب (الأوصاف) ، واليوم الذي قدم فيه السلطان مسمود
 إلى أصفهان نهب عسكره رجل الشيخ ، وكان الكتاب في جملته وما وقف له
 على أثره .

وكان الشيخ قوي القوى كله . وكانت قوة الجامعة من قواه الشهوانية أقوى
 وأغلب ، وكان كثيراً ما يشتغل به فأن في مراجه . وكان الشيخ يعتمد على قوة مزاجه
 حتى صار أمره — في السنة التي حارب فيها علاء الدولة (تاش وراش) على باب
 (الكرخ) — إلى أن أخذ الشيخ قولنج . ولخصه على برئه اشفاقاً من هريرة
 يدفع إليها ولا يأتى له المسير فيها مع المرض — حتى غلبه في يوم واحد ثمان كرات ،
 ففزع بعض أممائه ، وطهر به سحج ، وأخرج إلى المسير مع علاء الدولة . فأسرعوا
 نحوه (اينج) ، فطهر به هناك الصرع الذي قد ينسج علة القولنج . ومع ذلك كان
 يدبر نفسه ، ويحس نفسه لاجل السحج ولقبة القولنج . فأمر يوماً باتخاذ دانتين من
 بذر الكرفس في جملة ما يحتفن به وخاطبه بها طناً لكسر الرياح . فقصده بعض الأطباء
 الذي كان يتقدم هو إليه بمعالجته ، وطرح من بذر الكرفس خمسة دراهم لت
 أدري أعمداً عمله أم خطأ لأنني لم أكن معه . فارداد السحج به من حدة ذلك
 البذر ، وكان يتناول المتروود بطوس لاجل الصرع ، فقام بعض غلانه وطرح شيئاً
 كثيراً من الأفيون فيه . وناولوه فأكله . وكان سبب ذلك خيانتهم في مال كثير
 من خرات ، فتشوا هلاكه ليأمنوا عاقبة أعمالهم .

وقل الشيخ كاهو إلى أصفهان ، فاشتغل بتدبير نفسه ، وكان من الضعف بحيث
 لا يقدر على القيام ، فلم يزل يمالج نفسه حتى قنر على المشي وحضر مجلس علاء الدولة ،
 لكنه مع ذلك لا ينحط . ويكثر التخليط في أمر الجامعة . ولم يبرأ من العلة كل

البرء ، فكان ينتكس ويبرأ كل وقت .

ثم قصد علاء الدولة همدان فسار معه الشيخ ، فواردته في الطريق تلك القلة - إلى أن وصل إلى همدان وعلم أن قوته قد سقطت وأنها لا تفي بدفع المرض ، فأهل مداواة نفسه وأخذ يقول « المدر الذي كان يدر بدني قد عجز عن التدبير والآن فلانفع المألفة » (١) وصي على هذا أماناً ثم انتقل إلى حواره .

وكان عمره ثلاثاً وخمسين سنة وكان موته في سنة ثمان وعشرين وأربعمائة . وولادته في سنة خمس وسبع وثلاثمائة . (٢)

هذا آخر ما ذكره أبو عبيد من أحوال الشيخ الرئيس .

قال ابن أبي أصيبعة أن قبره تحت السور من جانب القلة من همدان . وحكي عز الدين أبو الحسن علي بن الأثير في تاريخه الكبير أنه توفي بأصهان . وقيل بل نقل إلى أصهان ودفن في موضع باب كوسكند .

ولما مات ابن سينا من القولنج الذي عرض له قال به بعض أهل زمانه :

وأيت ابن سينا يمادي الرجال ،

وبالحبس (٣) مات أخس المات ،

فلم يشف ما ناله ؛ (الشفاء) ،

ولم ينح من موته ؛ (النجاة) .

عليه وآلته :

كان الشيخ الرئيس في نشاط قلبه ودكائه وقواه العقلية وفي ملازمته لتصور الأغيا .

(١) قال ابن حبان عنده : « ثم اعلم أن « وصديقاً عاماً على الفقهاء ، ورد الخاتم على من عرفه ، واعتق جماليك ، وحمل يختم في كل ثلاثة أيام حصة — ثم مات » .

(٢) وفي ابن حبان أن ولادته كانت في شهر صفر سنة سبع وثلاثمائة ، وفي يوم الخميس شهر رمضان سنة ثمان وعشرين وأربعمائة .

(٣) الحبس المبط من القولنج الذي أصابه .

(٤) (الشفاء) و (النجاة) كعادته من ألفه . ابن حبان . وكان الشيخ كمال الدين بن يوسف رحمه الله تعالى يقول أن محدومه سقط عليه واعتقه ومات في السجن . وكان يشتد هدي البيت .

أشبه بأرسطيس منه بأرسطو.

وهو - في استرساله بالقول وبخفة قلبه وتأخره وحده للملاذ - على طرفي قبض مع ابن رشد الذي كلن أسل أخلاقاً وأشرف عقلاً.

والصدف هي التي جعلت طب ابن سينا متبعاً في كليات أوربا من القرن الثاني عشر الى القرن السابع عشر، وهي التي منرت بدعاة كثيفة أسماء أسلافه من أرهاط الطب والفلسفة العربية كالزاري وبني مروون عبد الملك بن زهر وغيرهما، وإن كانت أعمال الشيخ الرئيس لا تختلف من حيث الأصول عن أعمال أسلافه، لولا أنهم اتبعوا مذهب حابوس، وابن سينا اتبع مذهب افراط المعدل بطريقة أرسطو. أما طب ابن سينا في صكة نه (القانون) فيحلف عن طب الرازي في كتابه (الحادي) بطريقة الأكرسمة وسطاً، وربما كان ذلك ناشئاً عن تعمق ابن سينا في المطلق، وبذلك نال لقب (الرئيس).

وقد اختلفوا في قيمة (القانون) وأهميته، فبهم من عده خزانة الحكمة، ومنهم من أنزله الى مرتبة الورق العارغ، ومن هؤلاء ابن زهر.

وبيعيون القانون لما فيه من كثرة أنواع خواص الاحسام البشرية ولما فيه من الاهتمام في الكشف عن الامراض. ويقسم القانون الى أقسام خمسة الاول والثاني منها يشملان علم وظائف الأعضاء (الفسيولوجيا) وعلم الامراض (باثولوجيا) وحفظ الصحة (المهين). وفي الثالث والرابع يأتي بحث وسائل المداواة. وفي الخامس وصف العلاج وتركيبه. وفي هذا الأخير شيء من ملاحظات ابن سينا وتجاربه الخاصة. والرئيس لا يختلف عن زملائه في أمر تعداد اعراض الامراض، ويقال انه دون علي في الطب العملي وفي التشريح، وابن سينا هو الذي أدخل في نظريات الطب الاسباب الاربعة المنسوبة الى طريقة لكثين من أتباع أرسطو. وإظهار أنه لم يكن ذا علم خاص بالتاريخ الطبيعي والنباتات.

كان (القانون) عام ١٦٥٠ لا يزال متبعاً في كليات (لوفان) و(مونلبية). وكانت شهرة صاحبه بالعلقة في القرون الوسطى بين الأوربيين دون شهرته بالطب بكثير.

وان طريقة (أبرئس ماجس) وحلفائه مدينة لابن سينا في كثير من معادلاته ووسائله .
وان الشيء المامع من تاريخ المطلق مانع من تعالجه من حيث علاقته بطبيعة
الافكار المجردة ووطئتها . على انه وان كان (بروفيري) هو الذي به الشرق والحرب
الى هذه المسئلة ، فان العرب كانوا أول من اقترب من الحقيقة فيها تمام الاقتراب .
أما في الفلسفة فيرى الشهرستاني أن ابن سينا جدير بأن يكون نموذجاً للفلسفة
الاسلام ، وأن حملة أبي حامد الغزالي على الفلسفة وأهلها لم يكن المقصود بها على حقيقة
غير ابن سينا — ومن هذا يمكننا أن علم مكانة الشيخ الرئيس بين الفلاسفة المسلمين
ان مذهب ابن سينا في الفلسفة مأخوذ على الاعاب عن أرسطو ، وممزوج بآراء
المشائين وأصولهم ، وتكاد تكون هذه الفلسفة لاهوتية .

مثال ذلك أنه يقول في تبيد رأيه بضرورة كون العالم حادثاً ان الموجودات
كلها — ما سوى الله — ممكنة الوجود بالطبع ، وتكون واحدة الوجود فعمل المدع
الاول وبتعبير آخر ان ممكن الوجود قد يكون واجب الوجود .

ونستغرق طريقة (العلم) حرواً مهماً من تعاليم ابن سينا ، فويرى أن الانسان
نفساً عقلية ذات وجهين يتجه أحدهما نحو الجسم ويسهل كالمقل العليل بمساعدة الهيئة
الطاهرة العليا . والوجه الآخر معرض لقول اصور العقلية والحصول عليها . والعرض
من ذلك أن تكون النفس العقلية عاملاً معقولاً تصدر عنه صور الكائنات ونظامها
العقلي .

ويس في الاساس الا أنه ذو عقلية صالحة للحصول على العقل الذي يساعده
العقل العامل . وفي استطاعة الانسان أن يؤهل نفسه ويعددها لذلك التأثير بأن يزبل
المواضع التي تحول دون اتصال العقل بالطرف الصالح لاستيعابه وهو البدن .
أما درجات هذا العمل في تحصيل العقل فهي أربعة في احصاء ابن سينا ، وهو
لا يتبع في هذا أرسطو ، بل يأخذ بأقوال المفسرين من اليبان والدرجة الأولى
هي درجة (العقل الهولاي) وتكون بالقوة لا بالفعل ، كحالة الطفل الذي لم يباشر
تعلم الكتابة وفيه لاستعداد لها بالقوة . والدرجة الثانية درجة (العقل بالملكة) .

كدالة الطفل الذي تعلم مبادئ الكتابة وملاط بها سبيل النمو المؤدية الى الامكان
الكامل ، وهذا العقل الذي بلغ من التدريب نصف الطريق يفيد الطن ويبحث
الامل وان لم يكن بعد قد صار علماً حقيقياً . واذا ما وصلت قوة لكتابة الى حد الكمال
فتلك الدرجة هي درجة (العقل العامل) السالك صيبل العلم والبرهان . واذا صارت
الكتابة عملاً دائماً للشخص وملاكمة آتية يرجع اليها حيناً يريد هذه حالة (العقل
النام) .

ان هذا العمل بتجميعه أسسه بتدرج الورد الى الحسم الذي فيه قابلية
الاستدرة . ومع ذلك فن للتوصل الى العقل العامل — وبالتعمير الديني للاتصال بالله
وملائكته — درجات متعددة من حيث تقبلية والاستعداد . وقد تكون قوة هذه
الاعالية والاستعداد على درجة من الشدة في الميل الى القرب (الحب) بحيث تتجاوز
مصر الطاقة في ارتفاعها الى سرى الحقيقة بقوة قدسية ، وبهذه لطريقة حاولت العطفة
أن تفسر السورة وهي أصل من أصول الاسلام . على أن تأثير العقل العامل لم يكن
مقتصر على الانسان فقط ، بل هو لمبدأ انعام أيضاً لتصور هذا العالم .



اجتهد بن سينا في مواضع كثيرة أن يمس عقائد الدين لباساً عقلياً ، وخصوصاً في
مبحث السوات والخوارق وفي باب القدرة لآزلية

وهو يعبر بقوله في آرية انفس بتناقضات وردت بين أقوال افلاطون . وبين
أن ارسال الرسل نتيجة لتقديمات الايمان . لانه دي السلطان العقلي والهيمنة الادبية .
وما كانت هذه لمعجزات الضاهرة الا برهاناً على قدسية الرسالة الالهية . ذلك لأن
الانسان في حاجة فكل شيء الى أن يكون ذا طر ص جميع في حقيقة الاشياء ،
ثم الى قوة مدورة على اسعرج الحقائق الناصعة ، وذلك حرصاً على مساعدة المجتمع
الشرعي وحسن تدبيره . ولما كان الصروري أن توحد للديون حقون وأهداب ،
في صروري كذلك أن يغزو في الناس بي بعضهم ويبرهن لهم على أنه لاله الا
الله ، ويرشدكم الى شرائع وهدمات ، ويدعوهم لعمل الخير ، ويرغبهم بالحراد في

الدار الآخرة .

الألهام والوحي إنما يهبطان على البشر لسعادتهم . والمعجزات هي برهان صاحب الوحي على وحيه ، وكما أن النفس في الحالات العادية تثير على أعضاء الجسم فإن لها أيضاً حالات سامية تستطیع معها أن تبلغ منزلة النفس التي ليست هيرلاية ، تلك النفس القوية على اختراق العالم العبر مقاوم . وإن اتصالها بهذا العالم الآخر اتصالاً غير عادي هو من المعجزات التي لا يدركها العقل العادي ، وبذلك يصبح كثير من الأشياء العاصمة مرتباً لصاحب تلك النفس ، حتى كأن هناك شعاعاً من نور ينصب على المجهولات وهي في حالات السلام فيكشف له حقيقتها . وقد ينصب نوره نحو تلك المكنونات فتظهر للروح الديا في شكل الصور والأصوات — وذلك هو الجمال الملاكي الذي يدركه المثهد ، والكلام المطرب الذي ينقله الصوت السماوي الى سمعه .

على هذه السجية أراد ابن سينا — كما أراد أصلاؤه الفلاسفة — أن يوفق بين أنواع الفلسفة العقلية وبين معتقداته الدينية . ولكن حجهه نسط بسقوط المادي . التي كان يبنى عليها ، ويظهر سقوطها للباحث بجلاء من هجمات أبي حامد الغرالي على مقاصد نظرياته وثانجها .

مصنفاته :

القانون (في الطب) : أربع عشرة مجلدة ، صف نصفه بمهرجان وبالري وعمه بهمدان .

الحواشي على القانون .

الأدوية العقلية : مجلدة ، صفه بهمدان وكتب به الى الشر يف السعيد أبي الحسين علي بن الحسين الحسيني .

القولنج : مجلدة ، صفه وهو محبوبس قلعة (فردجان) ولا يوجد أما .

نمايق مسائل حنين (في الطب) .

قوانين ومعالجات طبية .

مسائل عدة طيبة .

مقالة في أمراض وصالة الطبيب

مختصر في النض (بالهاوسية) .

السكحيين .

الهندبا

التدوير لأنواع خطأ التدوير مع مقالات ، صنع لأبي الحسن أحمد بن

محمد السهلي .

الموجز : مجلدة .

الموجز الصغير (في المطلق) وهو يدي في أول النسخة .

مختصر لاوسط مجلدة ، صنع في جرحان لأبي محمد الشيرازي .

الموجز الكبير .

القصيدة المردوحة (في المطلق) نصها الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي

في (كركانه) . وهي التي أنشأها بعد هذه الترجمة

رساه في أن علم أيد غير علم عمرو .

المطلق بالشعر .

الإشارة إلى علم المطلق مقالة

مفاتيح لخرن (في المطلق)

تعقب المواضع الخفية عدة .

غرض (فصيحة من) .

مختصر أوقيدس يعان ابن أبي نصيحة أن هذا الكتاب هو المضموم إلى

(النسخة) .

لأبي طيبي مقالة .

مختصر في أن ربة أبي من المحيط وأمس لا كنية لها

الرؤية رسالة صفها في جرحان لأبي سهل السجحي .

بيان ذوات الالهة مجلدة .

عكوس ذوات الالهة مقالة

الحدود

حد الجسم مقالة .

الانهاية مقالة

انهاية والانهاية .

رسالة في أن أبعاد الجسم غير ذاتية .

الارصاد السكونية مجلدة ، صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

لآلة ارصادية .

كيفية الرصد ومطابقته مع العلم لطبيعي مقالة .

مقالة في آلة ارصادية صنفه في اصفهان عند رصده علماء الدولة .

الاحرام السماوية مقالة

قيام الارض في وسط السماء صنفه لأبي الحسين احمد بن محمد السهيلي .

الممالك ويقاع الارض : مقالة .

هيئة الارض من السماء وكونها في الوسط مقالة .

خواص خط الاستواء : مقالة .

المدخل الى صناعة الموسيقى غير الموصوع في الحدة

ابطال أحكام النجوم : مقالة

تأويل الرؤيا

رسالة نظير مرمورة .

الشبكة والطير .

الكواكب . رسالة الى الشيخ أبي الحسين سهل بن محمد السهيلي .

فصول في النفس وطبيعات .

المبدأ والمعاد (في النفس) مجلدة . صنفه في جرجان لأبي محمد الشيرازي .

- مقالة في النفس : تعرف بالفصول ، ولها رسالة السابقة .
شرح كتاب النفس لأرسطو : يقال أنه من (الانصاف) .
مناظرات في النفس جرت له مع أبي علي النيسابوري .
المرن وأسبابه .
المشق : رسالة ألّفها لأبي عبد الله الفقيه .
القوى الانسانية وادراكها .
القوى الطبيعية : رسالة الى أبي سعيد التيمي .
الأخلاق : مقالة .
البر واللام (في الاخلاق) مجلدتان ، صنفه الفقيه أبي بكر البرقي ولم يوجد الا عنده .
عشر قصائد وأشعار : في الزهد وفبره ، يصف بها أحواله .
القصائد في العظمة .
خطب ومعجيدات وأسجاع .
رسالة الى أبي سعيد بن أبي الخير الصوفي في الزهد .
عهد : عاهد الله به نفسه .
تدبير الجند والممالك والمساكر وأرزاقهم وغراج الممالك .
المجموع : مجلدة ، صنفه وهو في الحادية وعشرين من عمره لأبي الحسن العروضي
من غير الرياضيات ، ويسمى الحكمة العروضية .
الانصاف : شرح فيه كتب أرسطو ، وانصف فيه بين المشرقين والمغربين
ضاع في نهب السلطان مسعود ، وكل في عشرين مجلدة .
الشفاء : ثمان عشرة مجلدة ، جمع جميع العلوم الاربعة فيه ، وصنف طبيعياته
والهياته في عشرين برما في همدان .
أقواله : شرح الشفاء .
النهضة : ثلاث مجلدات ، صنفه في طريق سابورخواست ، وهو في خدمة علاء
الدولة .

الاشادات : مجلدة .

الحاصل والمحصل : صنف يولد في أول عمره للفقيه أبي بكر البرقي في قريب من
عشرين مجلدة ، ولم يوجد الا نسخة الأصل .

هيون الحكمة : يجمع العلوم الثلاثة .

أقسام الحكمة .

قاسيم الحكمة والعلوم : مقالة .

الهداية (في الحكمة) : مجلدة ، صنفه وهو محبوب في قلعة (فردجان) لأخيه علي .

الحكمة الشرقية : لا يوجد تاما .

بعض الحكمة الشرقية : مجلدة .

العلائي : فارسي في مجلدة ، صنفه في أصفهان لعلاء الدولة بن كاكويه .

المعاد : معدة ، صنفه في الري للملك محمد الدولة .

القضاة والقدر : صنفه في طريق أصفهان عند خلاصه وهر به اليها .

المباحث : مجلدة .

حي بن يقظان : رمزا عن العقل الفعال ، صنفه وهو محبوب في قلعة (فردجان) .

الجواهر والعروض .

رسالة في أنه لا يجوز أن يكون شي . واحد جوهرًا وعرضًا .

الاشارات والتنبيهات : هو آخر ما صنف في الحكمة وأحوده وكان يضم به .

ما وصل الى علم الحق .

دانش ما به (أصل العلم) : فارسي .

الخطب التوحيدية : في الالهيات .

تحصيل السعادة : مقالة تعرف (الماحج العر) .

تدليق . علقها عنه تلميذه أبو منصور بن ربيلا .

الرسالة الانصورية : في المعاد ، صنفها للامير أبي بكر محمد بن عبيد .

الحكمة العرشية : كلام مرتفع في الالهيات .

جواب امدة مسائل .

فصول الهية : في اثبت الأول .

مسائل جرت بينه وبين بعض المصلا في صوب العلم .

تطبيقات استفادها أبو الفرح الطيب الهمداني في محله وحوارات له .

أجوبة سؤالات سأله عنها أبو الحسن العامري أربع عشرة مسألة .

عشرون مسألة سأله عنها بعض أهل العصر .

جواب مسائل كثيرة

حوار ست عشرة مسألة لأبي الریحان البيروني .

عشر مسائل أحاط بها أبو الریحان البيروني .

المباحثات . سؤالات تمهده أبي الحسن همنار بن المردبان وجوابه له .

مقالة الى أبي عبد الله الحسين بن سهل بن محمد السبيلي في أمر مشوب .

رسالة الى عمه . جدد بأنهم فيها الانصاف بينه وبين رجل همداني يدعي

الحكمة .

رسالة الى صديق بأنه الانصاف بينه وبين همداني الذي يدعي الحكمة .

الرد على مقالة الشيخ أبي المرح بن الضيب .

التذاكير مسائل .

حوار يتضمن الاعتذار فيما نسب اليه من الخطب .

رسائل بالعازية والمريية ومحاطات ومكانات وهرايات .

رسائل اخوابة وسلطانية .

خطب الكلام .

شعر .

أثرت عن الشيخ حملة صالحة من الشعر تمارحه الحكمة . وتشغل الدواة المعصية

أراهير الخيال المير . وأبعد شعره مقصداً وأكثره انتشاراً على ألسنة قراء المريية

هذه القصيدة الآتية في :

النفس

هبطت اليك من الغل الأرفع
ورقاء (١) ذات تعزز وتمنع ،
محبوبة عن كل مقلة عاروف ،
وهي التي سمرت ولم تتزق .
وصلت على كره اليك ، وربما
كوهت فراقك ، وهي ذات تجمع .
أفنت وما أدت ، فلما واصلت
أصت محودة الحراب البقع .
وأظنها سبت عهدا بالحي
ومنازلا بفراقها لم تقنع —
حتى اذا اتصلت بها هبوطها
في (٢) ميم مكرها بذات الأخرع —
علقت بها ثاء الثقيل ، فأصحت
— بين المهالم والطول الخضع —
نسكي اذا ذكرت دباراً بالحي
بمدامع نهبي ولما تقطع .
ونظل ساجدة على الدمن التي
درست بتكرار الرياح الأربع ،
ادعائها الشريك الكثيف ، وصددها
تقصص عن لأوح المسيح المربع —
حتى اذا قرب المسير الى الحي ،

(١) الخانة (٢) —

ودنا الرجيل الى الفضاء الاوسع —
 سجت، وقد كشف الغطاء، فأبصرت
 ما ليس يدرك بالعيون المجمع،
 وعدت مفارقة لكل مخلف
 هنا، حليف التوب غير مشيع،
 وبدت نمرود فوق دروة شامق،
 والدم برقع كل من لم يرفع،
 فلاي شيء أهبط من شامخ
 سام الى قبر الحصبص الأوسع،
 ان كان أرسلها الآله الحكمة
 طويت عن الفطن اللبيب الأروع
 فبهوطها — ان كل غمرة لازب —
 لتكون سامية بما لم نسمع،
 ونفود عالمة بكل خفية
 في العالمين، حرق لم يرفع،
 وهي التي قطع الزمان طريقها
 حتى لقد عربت نهر المطمع
 فكأنها برق تائق بالحلى،
 ثم اطلوى، فكانه لم يدم

وقال في:

الشيب والحكمة والزهد

أما أصبحت عن ليل التصابي،
 وقد أصبحت عن ليل الشباب؟

تنفس في عذارك صبيح شيب
وعمس ليله ، فكم النصائي ؟
شباك كن شيطاناً مريداً ،
فرج من مشيك بالثهاب .
وأشهب من بزة الدهر خوى
على فودي ، فلأنا بالمراب (١) .

هنا رسم الشاب ورسم دار
لم ، عهدي بها منى رباب :
فذاك ايض من قطرات دمي ،
وذاك اخضر من قطر السحاب ،
فذا ينمي اليك النفس نعيماً ،
وذلك نشور للروابي ،
كذا دنياك تراب لا تصداع
مناظرة ، وتبني للخراب ...

ويعلق مشعر النفس عنها
بأشراك تعوق عن اضطراب ،
فلولاها لمجلت انلاخي
عن الدنيا ، وان كانت اهابي .
عرفت حقوقها ضلوت عنها ،
فلما عنتها أغريتني بي ...

(١) مراب : جمع ماري وهو حائر مرسوم على مال - الفرد - ناحية الرأس - ألماً - ذهب بالتي -
وطار مراب الرجل أي شاب -

يقول : ان بأزيا أشهب من بزة الدهر اله على - حية رشي وذهب بسواد شمري -

بليت عالم يعلو آدم
— سوى صبري — وبسفل عن عذابي .

وسيل العوالب حلاط قوم ،
وكذا كان العوالب سوى العوالب .
أحاطهم ، ومسي في مكان
من العلباء عنهم في حجاب ،
ولست عن ياطحه خلاط
منى اغبرت أناث عن تراب ،
إذا عالت الاصار نالت
حيلا وشبهت من سب .

وقال في

فلسفة العمر

يلويع نكرك الأحداث والقدم
فصار عينك كالأثار تتهم
كأنما رست السراي لهم
عندي ، وديك صبري الدرس المخدم .
كأنما سمعة لأنني دقة
من الرياض قلنا حوية ختم (١) ،
أوجدت في القلب مطمة
عن حاجة ما قصوها دم أم

(١) يقول في شعره : « في رسمه رسمه » ، « وأما » ، « أحد » ، « القدر » ، « الرياض » ، « صبر » ، « سمعة » ، « دقة » ، « مطمة » ، « دم » ، « أم » .

ألا يكناه سحاب دمه مع ،
بالرعد مزدفر ، بالبرق مبسم ؟
لم لم نهد لها سحاب حودها ديم
من الدموع الهوامي كاهن دم ؟
ليت الطلول أجابت من به أبدا
في حبيب صفة ، في حبيب مقم ،
أو عليها بلان الحال ناطقة .
قد تفهم الحال مالا تفهم الكلم ،
أما ترى شيتي تسبك اللفة
أن حدي القوي استدقته ثم ؟
الشيب بوعد ، والآمال واعدة ،
والمرء يفتن ، والآيام تنصرم
مالي أرى حكم الأفعال ساقطة ،
وأسمع الدهر قولاً كله حكم ؟
مالي أرى الفضل فضلا يستهان به ،
قد أكرم النقص لما استنقص الكرم ؟
حولت في هذه الدنيا وخرتها
صيني ، فألفيت داراً ما بها أدم
كعبة دودت ، فاللدود مشوه
فيها ، ومنها له الأرزاء والطعم
سيان عندي أن يروا وأن يجروا ،
فليس يجري على أمثالهم فلم
لا تحسدنهم أن جد جدم ،
فلقد يجدي ، ولكن ماله مصم .

ليسوا وان سموا عيشاً سوى قم ،
 وربما نعمت في عيشها انهم ،
 الواجدون عني ، العادون مني :
 ليس الذي وجدوا مثل الذي علموا .
 خلقت فيهم ، وأيضاً قد خلطت بهم
 كرها ، فليس فني عنهم ولا لهم .
 أسكت بينهم كاليث في أجمل
 رأيت لك له من جسده أجمل
 اني وان بان عني من بليت
 في عيه كره ، في أذه صم .
 ميم من بني الدنيا يميزني :
 أقل ما لي ليس الجبل والظلم .
 بأي مارة ينقاس بي أحد ؟
 بأي مكرمة تحكي الام ؟
 أمثل عنجبة شوكة ، (١) يلحق بي ،
 أم مثل شفير حش عرضه زيم (٢) ؟
 فذا محوز ، ولكن صد ما قدرت ،
 وذلك جود مساع الملك منهم .
 اني وان كانت الاقلام تخدمني
 كذلك بختم كفي الصاوم الختم ،
 قد أشهد الروح مرتاحاً فأكشفه ،
 اذا تناكر عن تبارك اليهم ،

(١) العنجة : الجناء والكبر . شوكة : شدة اللس .

(٢) الشبر : أي آوى الخش عنهم النحل . زيم : متروك .

الضرب محتدم والظعن منتظم
والدم مرتكس والبأس منملم ،
والحق يافوخه من قههم قترا ،
والأفك فسطاطه من سفكهم قم ،
والبيض والسر حر نحت عثيرة ،
والموت يحكم والابطال تختصم !
وأعدل القسم في حربي وحرهم :
منهم لنا غم ، منا لهم غرم .
أما البلاءة فأسأتني الخير بها ،
أنا الإنسان قديما والزمان قم ،
لا يعلم العلم غيري مطا علما
لا اله ، أنا ذاك الملم الملم .
كانت قناة ملوم الحق عاطلة
حتى جلاها بشرحي البند والعلم ،
نبيد أرواحهم بأربع قدفة
فيهم وأجادم بالقضب تثعم ،
ماتت أمة ذا الدهر القناح على
عراني . وأسعت بي لها الميم ،
لوشنت كلن الذي لوشنت بحت به :
ما الخوف أسكت . بل ان تلزم الحشم ،
ولو وجدت طلاع الشمس متسا
لحط رجل عزيمي — كنت أهزيم ،
ولو بكت عزيماني دونها الحشم
ولم يم سبيلي نحوها المم

وكانت البيض ظلماً للنبود له
وقد تباعل عرض الخيل والحكم .
وظن أن ليس تحييل سوى شعر
وأن الخيل في ميلادها العجم .
وغشيت سموات الأرض معدلة
فالأسد تهر عن مرعى به غنم
لكنها شمة حب الشفاء بها :
فكل صاع إليها صاعر سدم ...

وقال في :

طريق الحياة

هو الشيب لا بد من دخله
فرضه واخضبه أو غطه .
أقلقك الطل من وبه !
حررت من الحر في شطه .
وكم منك سرور غصن الشاب
وريقاً ، فلا بد من حطه :
فلا تجزعن الطريق سلكت
كم أنت غيبك في وسطه !
ولا تجشع فما أن ينال
من الرزق كل سوى قسطه ،
وكم حاجة بذلت نفسها
فنونها الحرص من فوطه ...
إذا أخصب المرء من عتقه

شا في الزمان على قسطه ،
 ومن عاجل الحزم في عزمه
 فأن الندامة من شرطه .
 وكم ملق دونه غيلة ،
 كما برط الشمر من مشطه .
 اذا ما أحال أخورة
 على المنذر فاعجل على بسطه ،
 وما يتسبب النفس تميزه
 فلا تسجلن الى خلطه .
 ووقر أخوا الشيب والى الشباب
 اذا ما قصف في خطه .
 ولا تسع في الدل ، واقصد فكم
 كنت قد بما على حطه .
 وكم عائد الصبح ذو شية
 عناد اقتاد لدى خرطه . .
 تراه مربيا الى مطمح
 كما أنشط البكر من نشطه .
 وكم رام ذو ملل حاشم
 ليمصب حلي فلم أعطه .
 وذو حسد أسقطك لقي ،
 فما يأنف الدهر من لقطه ،
 يحاول حلي عن ديتي ،
 قد ارتفع التجم عن حطه ،
 يطل على دهره ما خطا ،
 وكم يضحك الدهر من منطه . . .

وقال في :

الحب والحياة والكرم

قفا نجري معا هدم قليلا ،
نبيت بدمعنا الزرع الهبلا :
تخونه العاة كما تراه ،
فأسي لا رسوم ولا طلولا ،
لقد عشنا بهارنا قصيرا
نقاسي بدمع زما طويلا ،
ومن يستثبت الدنيا بحال
يرم من متحيل مستجيلا ،
إذا ما استعرض الدنيا اعتبارا
تسعى الخوص عنها مستجيلا .

حليبي ، بلغ المدال أني
محررت تحمي هجرا حبيلا ،
وأني من أس ما أظنا
على عزم فأعقبنا رولا .
ما آقينا وأيدينا إذا ما
همن رأيتنا معي الذولا ،
وقعت دموع عيني دون سعدى
على الاطلال ما وجدت ميلا ،
على جفتي لسعدى فرض دمع
أقت له به قلبي كنبلا ،

عقدت لما الوفاء ، وان عقدي
هو العقد الذي لن يستحيلا ،
وكم أخت لما خطبت فؤادي
فما وجدت الى هندي سيلا .

أعاذل ، لست في شيء فأمسح
مدي الملوين ، أو أقصر قليلا ،
فلم تر مثل ما قلبي ألوفنا ،
ولم تر مثل ما أدني مولانا ،
وعذل الشيب أولى لي لو اني
أطقت ، وإن جهدت له قبولانا
أحل ، قد كررت هندي الليالي
على ليلى زمانا لن يزولا .
أنكر ذرة لما عطني
نزين كرية الأنز النصولا ؟
بميرتي ذبولي أو نخولي ،
كسبت الذبل والجسد النحيلا ،
كما أن الحفيش أبا وجيم
بميرتي بأن لست البخيلا ،
يقول : « مبذر » لمض مني ،
بمد طوذي كرم سفولا ،
منى وسمت لقصدي الارض ، حتى
أمرز أو أنيل به جزيلا ؟
يقول به انخراق الكف جفلا ،

وكم خرق رقمت به منيلا .
 فخل خلل الاصابع منك واجهد
 عسى أن لا تطوف ولا تتولا .
 هعش ان مالك فوق مالي ،
 ففانس ما تصان بما أذبلنا ،
 حكاك غيا ما أعاء بذلي
 ياع بعض ما نحوي كيلا .
 يحذرك الأعبة وقع كيدي ،
 طست بذاك مدعورا مهولا ،
 سقطت عن اعتقادي بك سوا ،
 فطلب قضا ولا تفرق قبلا .
 فاما أن أروعك بنير قصدي :
 قدما دوع القيل الأفيلا .

وقال في

النفس والحكمة

هذب النفس بالعلوم لترقى ،
 وذرا الكل فهي الكل بيت :
 إنما النفس كارجاحة والعلم
 سراج وحكمة الله ريت .
 فاذا أشرقت فانك حي ،
 واذا أظلمت فانت ميت .

وقال في هذا المعنى :

خير النفوس العارقات هوائها

وحقيق كيات ما حياتها
وبما القدي حلت وم تكونت
أعضاء بيتها على حياتها
نفس النبات ونفس حس وكبا ،
هلا كدك سانه كلياتها

يا للرجال لعظم وره لم ترل
منه القفوس تحب في حياتها .
وشكى اليه الوزير برطالاب المعوي آثار يتر يد على حياته ، ونعم شكوه شعرا
وأخذته اليه وهو :

صبيحة الشبيح مولا وصحة
وعرس أصدقه بل شئ نعمته -
يشكو اليه أدام الله مدته
آثار يتر يدي فوق جيبته .
فامس عليه بحسب الله .
شكر الذي له مع شكر عمره .
فأجاب الشيخ الرئيس عن أ - ت - رورف في جوابه ما كان به برؤه من
ذلك - قال

الله يشي وينقي ما يجبهته
من الأذى ، ويصافيه برحته .
أما العلاج فسهل يقدمه ،
ختمت آخر أياي بدسخته
وليرسل الملق المصاص يرشف من
دم القذال وينقي عن حجابته .

والهم يجره إلا الخفيف ، ولا
 يدني إليه شراها من مداسته .
 والوجه يطلبه ماء الورد ، مختصرا
 فيه الخلاف مذاقا وقت هجته .
 ولا يضيق منه الزر مخثقا
 ولا يصيحن أيضا عند سقطه .
 هذا السلاج ومن يدل به ميري
 آثار خبر ويكنى أمر عته .
 وقال في حساده .

عجبا قوم يحدون فضائلي
 ما بين غيابي إلى عدائي :
 غتبوا على فضلي وذموا حكمتي
 واستوحشوا من قصصهم وكالي .
 أني وكبدهم وما عنوا به
 كالطود يحفر نقطة الأوعال .
 وإذا التفتي عرف الرشاد لفضه
 هات عليه ملامة الجهال .

وقال في ذلك .

أكاد أحن بما قد أجن .
 فلم ير ما أرى أس وجن
 رميت من الخطوب بمصيات
 تواعد لا يقوم بها عجن .
 وجاورني أناس لو أريدوا
 على متنت ما أكلوه ضنوا ،

فان غنت مسائل مشكلات
أجال سهامهم حدى وطن ،
وان عرضت خطوب مضلات
نواروا واستكأوا واستكنوا !

وقال في شكوى الزمان :

أشكو الى الله الزمان ، فصره
أبلى جديد قواي وهو جديد :
عمن الي توجت ، فكأني
قد صرت مصاطيس وهي جديد !

ومن قوله في الخربات :

صبها في الكأس صرفاً
غلبت ضوء السراج ،
طنها في الكأس نارا
فطفأها بالمراج .

ومنه :

رل اللاهوت في ناسوتها
كنزول الشمس في أبراج يوح ،
قال فيها بعض من هام بها ،
مثل ما قال النصارى في المسيح :
هي والكأس وما ملأها
كتاب متحد وابن وزوج

ومنه :

أماجية الجفون ، أكل خود
صباياها استرن من الرجيق ؟

هي الصبا، تحبها عدوا،
وان كانت تناغي عن صديق .

ومنه :

شربا على الصوت القديم قديمة :
لكل قديم أول ، هي أول .
ولولم سكر في حبر قلت انها
هي العلة الاولى التي لا تغفل !

ومنه

قم فاسقنيها قهوة كدم الطالا
ياصح ، بالقندج الملايين املا ،
خرا تغفل لها النصارى سجدا
ولم سو عمران اخلصت الولا ،
فواتها يوما وقد ولت بهم
فأت أنت بركم / فلوأ . بلى !

ومنه :

من كلام الشيخ الرئيس وصية أوصى بها صديقه بامسعيد بن أبي الخير الصوفي

قال

ليكن الله تعالى أول فكر له وحره . وباطل كل اعتبار وظاهره . ولكن عين
نفسه مكحولة بالطر إليه ، وقدمها موقوفة على المتول بين يديه . مسافرا مقبلا في
الملوكوت الأعلى ، وفيه من آيات ربه كبرى . وإذا انحط الى قواره ، فليزفه الله
تعالى في آتاره . فانه باطل ظاهر يحيى لكل شيء بكل شيء
وفي كل شيء له قوة
ترب على الله وحده

فاذا صارت هذه احوال له ملكه . تطيع فيها نفس الملوكوت ، وتنجلي له قدس

اللاهوت . فالناس الأعلى ، وذائق الذة القصوى . وأخذ عن نفسه من هو بها أولى ، وقاضت عليه السكينة ، وحقت له الطمأنينة . وتطلع على العالم الأدنى سلاع راحم لأهله ، مستوهم لحيله ، مستحب لثقله ، مستحسن به لثقله ، مستفضل لطرقه . وتذكر نفسه وهي بها طمعة ، ويهبتها بهجة فتعجب منها ومهم تعجبهم منه وقد ودعها ، وكان معها ، كأنه ليس معها .

وليعلم أن أفضل الحركات الصلاة ، وأمثل السكات الصيام ، وأرفع البر الصدقة وأزكى السر الاحتمال ، وأظلم السعي المراءة .

ولن تحصل النفس عن الدارين ما التفتت الى قيل وقال ، وما قشة وحدان ، واضلعت بحال من الأحوال .

وحير العمل ما صدر عن خلوصية ، وحدير البية ما يفرج عن خباب علم . والحكمة أم الفصائل ، ومعرفة الله أول لاؤنيل ، اليه يصمد الحكم الطيب والعمل الصالح يرفعه .

ثم يقبل على هذه النفس المريئة بكألمها الداني ، فيحرسها عن التلطح بما يشبهها من الهيئات الانقيادية ، للغموس المادية ، التي دأبت في النفس المريئة - كان حالها عند الاتصال ، كحالها عند الاتصال . ادجوها غير مشاوب ولا محالط ، وإنما يدسها هيئة الانقياد لتلك الصواحب ، بل تقيدها هيئات الاستيلاء والسياسة والاستيلاء والرسة . وكذلك يهجر الكذب قولاً ونحلاً ، حتى تحدث للنفس هيئة صدوقة ، فتصدق الأحلام والرؤيا .

وأما اللذات فيستعمل على اصلاح الطبيعة ، وإيقاد الشخص أو النوع أو السياسة . أما المشروب فإن يهجر شربه تلبياً ، بل تشغياً وتداوياً . ويعاشر كل هوبق مادته ورسمه . ويسمح بالمتقصور والتقدير من المال ، ويركب لمساعدة الناس كثيراً مما هو خلاف طبيعه .

ثم لا يقتصر في الأوضاع الشرعية ، ويعظم السن الالهية ، والمواظبة على التعبدات الدنية ، ويكون دوام عمره - اذا حلا وحلص من المداشرين - نظريه الزرية في

النفس والفكرة في الملك الأول وملكه ، وكيس النفس عن عيار الناس من حيث
لا يقف عليه الناس .
صاهد الله أنه يسير بهذه السيرة ، ويدرس بهذه الديانة . والله ولي الذين آمنوا
وهو حسبنا ونعم الوكيل .



القصيدة المزدوجة

في النطق

علم : الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا

باسم

الرئيس أبي الحسن سهل بن محمد السهلي في (كراچي)

وليحفظها

(علي) أخو الشيخ الرئيس ناظمها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محمد لله الذي بعده
 واحمد لله كما يستوحش
 واحمد لله الذي ربه
 واحمد لله بقدر
 واحمد لله الذي من بكرة
 ثم على عبد الامس
 شرف من من في مائة
 محمد صلاه ب عام

والحمد لله لا اله الا هو
 نهايت لان تكون
 شرف من ذي نعم المحسوس
 فيه كمال وهو كمال
 مراتب فيه وجود لكل
 فكل ما نحمد وتلقاه
 ليس على وجوده محسوس

وسس حتى حرجت باحد
 مصور من كل شيء محكما
 مدرا من طيه وسوس
 حوهره لباه والجمال
 والعلم باقته مفيض العدل
 فيه له من الوجود افضله
 نعمي وجود لشيء في المحسوس

هذا إذا أبدته التوفيقُ ولم يخالف أخذها الطريقُ
واجتهدت للحق حتى تمقلا ودرغت في الخير حتى تمعلا
فإن طفتُ وسيت مولاها عاقبا وقسمها أناسها



ومطرة الإنسان غير كعبة في أن ينال الحق كالملايه
مالم يؤيد بمحصول آله واقية الفكر عن الضلالة
فيها يان الحق كيف يطلبُ ونه لأي شيء يصنبُ
وما الذي ينفط الأناسا مني أراد الحق واليانا
وكم وجوه درك الصواب وكم لكل مطلب من باب
وما الذي يُعرف بالرهان فيوقع التصديق بالآيقان
وما الذي يوقع طعاً عاملا مسالطاً كل أو مجادلا
وما الذي يفتح في ما يوجب ويصم النفس عساه يكتنبُ
وما الذي يؤثر التخيلا لا المقد والتصديق مما قيل
وكيف حدث كل ما يحدث وما الذي في حده بعدُ



وهذه الآله (علم المنطق) منه الى جبل العلوم يرتقي
ميراث (ذي القرنين) لما سالا وريرة العالم حتى يسملا (١)
لمن يريد الطر الميزانا يامن فيه زلفه أسانا
فعمل الحكميم ما قد سالة لكن ما بينه وفصلة

(١) يريد (الأسكندر المكدوني) بن (قيس) ووزير (أرسطو).

ليس الى تحصيله سبيل مالم تقدم قبله اصول

فدسأل الشيخ (رئيس سهل) ذلك الذي له ماد عدي
 ن اودع لمحق نظم الشعر لاسيما وفي شرح في حجري
 اومسى بأن فنى فيه حقه فدا (علي) حقه ظهر نقاب
 عقلت ما السعير من غفلا وبتا خير مكثير - الحكمة
 وبن بكر حوك حى معن وصار في اخرى جدي عسه
 بطر في الدريح لنباهه فادع له والنفس لا حونا
 ذلك الذي تم لديه الفصل فوق الذي يوقع تحت الحد
 حتى يكون ثباتا في ذكر وصية الوالد عند الهجر
 وان ربه في اعواب طرفه حتى د ست سن اللب
 وصرت لمحر لكثير أهلا نعمتها افضل كل نعمه
 ذرعه من لبوب لأحل وخصم من مودع في ربه
 ماد يكون بعدها مدهه زيد كروه في الدعا حبا

﴿ ابتداء المنطق ﴾

﴿ في الانفاظ المفردة ﴾

اللفظ إما مفرد في لسي ليس لحره من حره المعنى
 وهو الذى قل بلا تأليف كقولنا زيد و نظريف
 و الذى نعرفه ماقول للحره من دل جزء الكل
 وهو الذى في ضمه ناع كقول زيد هو نظريف
 وكل لفظ مفرد قائما نعم معناه نكثير عما

كقولنا الجسم فإن الجسم
وهو الذي يعرف بالكلي
فهو الذي يقع بالمعنى الأحده
كقولنا محمد أو حمص
وكل كلي فأما برفع
كالجسم للإنسان والنبات
أو الذي لو لم يكن معنوما
كالصحن للإنسان والبياس
لكن لما ذكرته فساما
حتى يتم حبه نتما

في الألفاظ الخمسة

ب من الذي مامناه
أي ما لدى تكامل الموصوف به
أما الذي وقوعه غم
فاه أعم من ذي نفس
أو ما يكون دونه في الجمع
كالجسم ذي نفس فما نعم
ولوع نوع حبه بالطبع
ومنه ماهو في جواب لأي
بصرف الفصل كقولنا باحق
والعرضي منها قسمان
يكون حقا في جواب ماهو
حتى يكون هو هو بسده
كما يقال جوهر وحسم
وهو لدى تعرفه بالجسم
وهو الذي تعرفه بالنوع
دون الذي كان يتم الجسم
والجسم بصر هو جنس النوع
كقولنا لسان أي حي
لنوعا ولتجمار باحق
كالصحن والبياس للإنسان

فالنصائح للانسان ليست خاصة
ثم اليائس لسواء يمرض
فكل ما أشبهه يسمى
وكل لفظ مفرد يدل
أو خاصة أو عرض أو جنس
لغيره منه ويدعى خاصة
فالتلج والقفن أيضاً ايضاً
بالمرض العام حقاً عما
على كثير فهو اما فصل
أو هو نوع فهي هذي الجنس

﴿ في المقولات العشر ﴾

وكل نست فهو اما جوهر
وليس بالوجود في الموضوع
بل مثل انسان ومثل الشجرة
أو مثل قولي الطول وهو الحاوي
وبعد الكيف كقولي حر
وكل من شابه أو تشابه
ثم المضاف وهو بالقياس
فانه رأس شيء نان
لا يعقل العبد ولا مولى له
والأين أيضاً أحد الماني
كقولنا في البيت أو في الخان
كسبة الشيء الى الزمان
وبعد الوضع كقولي قائم
والوضع حال نسبة الأجزاء
قوامه بنفسه مقرر
مثل وجود اللون والترصيع
أو هو كم مثل قولي عشرة
فصل التساوي وسوى التساوي
أو ايضاً أو متن أو مر
كسبة يعرفه القوم بها
الى سواء تامت كالرس
كذلك الأخوان للأخوان
والأح ان لم يعتقد اخاله
كسبة الشيء الى المكان
وبعد متى من الماني
كقولنا في المد أو في الآن
أو راكم أو ساجد أو قائم
بالانحراف أو على السواء

الى جهات أو الى أما كما وبعده الملك كقولني ذاعا
وبعده لعمل كقولني قطعا والاعمال مثل قولني انقطعا
فهذه هي التعوت العشره والحمد لله على ما يسره

﴿ في القضايا ﴾

والقول اما قابل للصدق وكذب كالاسان هو ذوبطق
فانه صدق أو الأسان طبر فهذا كذب هتان
ومنه ما ليس لداك قبلا كفونا ياليت لي فصائلا
فانه لاصديق ولا كذب وليس للرهان في هذ سبت
وعما الأول فيه لطر دالك اسمه قصية أو حبر
أو حازم وذلك اما الأسط وهو الذي ما فيه شرط بشرط
كقولنا الاسان حي ناطق فانه لصر شرط صادق
وهو الذي يعرف بالخلية بسط مانوهمه القضية
أو الذي لا جل شرط يشترط بصرفولا واحدا لما ارتبط
كقولنا ان كانت الكواكب طامة قمرص شمس عارب
أو قولنا اما القوس ما فيه أو عدم ما تلي الجسم نالیه
فالرباط صار قولاً واحدا قولان قد توحدنا فصاعدا
وأول القسمين يدعى المتصل وذلك الثاني يسمى المنفصل
فقسمه الأول في المثال مقدم وما يليه تال
وكل جملي له جزآن أوله موضوعه والثاني
محموله ككل جسم جوهر فالجسم موضوع وأما الآخر

فأنه المحمول إما واجباً
كقولنا الأثمي ليس كاتباً
ليس سوى هذين قول حملي
كالجسم والجوهر والأشياء
كقولنا ريد وكل حملي
فأنه يبرف بالتحصية
فأن يك الموضوع لفظاً كلي
في كله أو نمطه قد حملاً
كقولنا الإنسان بشي أو يكن
سمي بالمحمول مثل قولي
فه ما يجابه بالكل
ومنه ما يجابه بالعض
ومنه ما ينسب عن نص
ومنه ما يلب بالكلية
وكل محصور من الكلام
وذلك اللفظ الذي المحصور
فكل ما عدته ثمان
من حلة المهمل ثم الباقية
والحكم ما واجب مؤيد
أو ممكن ليس يدوم أبداً

مثل الذي قلت وأما سالا
أو قولك السي ليس كاذباً
وكل موضوع فأما كلي
أو هو حزني من الأعيان
موضوعه شخص وليس كلي
كقولنا زيد من البرية
ولم يكن بين قدر الحمل
فإنهم سموه قولاً مهملًا
ليس ما في المهملات لم يكن
كل امرء فأنه ذو عقل
كقولنا كل امرء ذو عقل
كقولنا نص الناس على مرضي
كليس نص الناس بالنص
كقولنا ليس امرؤ بحية
يحصر في أربعة أقسام
به يقال المحصر فهو السور
إنسان شخصيان ثم إنسان
محصورة فهذه ثمانية
كما تقول كل روج عدد
كما تقول إن زيدا قعدا

أو مستحيلٌ دائمٌ البطلانِ كقولك الإنسان غير فان

﴿في التقيض﴾

إن يتفق قولان في الأجزاء
واثقا في الجزء والزمان
وفي الأضافات وهذا واجب
وذلك حُرثي وهذا كافي
ففي التقيض في جميع القول

﴿في المكس﴾

إن نُكس الموضوعُ والمحمولُ
كل امرئ انس وكل انس
فكل ما يصدق مهما كسا
فإن سلب الكل مثل منه
والموجب الجرثي والكلبي
وسالب البعض نصير عكس
ولا تقول ليس كل انس
في القول وهو مثل ما تقول
امرئ وليس قلته بالمكس
دك الذي يدعونه معكسا
يصير سلب الكل عدعكس
فالمكس مه موجب جرثي
ان ليس كل جوهر ناس
بجوهر على طريق المكس

﴿في القياس﴾

ان القياس هو قول وصا
مها مقال غيرها يستلزم
فه ما يلزم باقتنات
ولا اقتران قط مالم يذكر
وكل ما سمته قضية
في صفة أشياء كي يجتمعا
وكان مجهولا فصار يعلم
ومه بالشرط وذلك ثان
في حبرين واحد مكرر
شرطية تكون أو جملة

في القياس سعة مقدمة
 نتيجةً وسم حدًا أوسطًا
 وما بقي فالطرفين سموا
 في قولنا الجسم له تمكن
 فإن ذا التمكن المكرر
 وباقيان مهملان حصول
 من لمد ما قلنا فكل جسم
 موضوع ما ينشأ حدًا أصمرا
 كقولنا مكوّن فالكبرى
 ما فيه حدّ أصمر والأوسط
 منها فإن بوضع ثم بحملا
 كقولنا كل امرء محمّد
 ولعله أن يحمل الحدّين
 كقولنا الجسم يرى والعقل
 ولعله أن يوضع الحدّين
 كالقول كل طائر ذو صلم
 ما لم تكن كبرى البناء لأوّل
 ولم تكن صفراء قولاً موحداً
 ما لم تكن كبرى البناء لثاني
 في السلب والایجاب لن يتعقبا

وجزءها حدّ وما قد لزمت
 ما قبل في القولين حتى ارتبطا
 كقولنا مكوّن أو جسم
 وكل ذي تمكن مكوّن
 وقد بقي لكل قول آخر
 نتيجة القياس إذ تقول
 مكوّن أي موجود فيم
 كالجسم ولثاني حدّ كبرا
 ما فيه حدّ أكبر والصغرى
 أحواله ثلاثة إذ يرتبط
 وشكله هذا يسمى أولاً
 وكلّ جسم جوهر مكمّم
 عليه هذا الشكل يدعى الثاني
 ليس يرى فالخاتمان الحمل
 له وهذا ثالث الباني
 وليس كل طائر ذو صلم
 كلمة تحمل أولم تحمل
 أمكن ما يتعنه أن يكذباً
 كلمة ولم يل لخرآن
 أمكن ما ينشأ أن لا يصدقاً

ما لم تكن صغرى لباء الآخر
في نظمه وكان قولي كلي
لو كان في القولين قول سالب
لو كان في القولين قول جري
ما لم يكن في الأولين كلي
لكنه في ثالث الأشكال
أوجب للموضوع حمل الأصغر
فيه وليس متحاً في الشكل
فليس ما ينشع منه وجبا
فليس ما ينشع قولاً كلي
فكل ما ينشع قول جري
لا ينشع الكلي في الأقوال

﴿ في القياس المستثنى المعروف بالشرطي ﴾

أما القياس من كلام متصل
بعيده ينشع عن التالي
كعبية سريمة لروال
لكن كل ما يكون حالاً
فالخلق ليس أحد الأحوال
كقولنا إن كان جسم سرمداً
لكه لها قبول حامل
وعين نال وغيبص الأول
لكن في المعصلات استثنى
ينتج ان كان له حزآن
المين بالغيبص لا بالمين
وان تكن كثيرة الأجزاء
عين فان سائر التوالي
استثنى من مقدم كما حمل
كقولنا ان كان كل حال
فالخلق ليس أحد الأحوال
كعبية مانصرع الروال
واستثنى أيضاً غيبص التالي
لم يضل الأعراض قط أندا
فقولنا الجسم قديم باطل
فليس ما ينشع في المتصل
ان شئت بالغيبص أو بالمين
خلاف ما استثنينه في الثاني
وعكه وذلك في الجزئين
وكان ما قد قبل في استثناء
تقبضها نتيجة لمقال

فإن يك بقيس فالتوحي
حتى إذا جميعهم استثنيا
وإن يكن في واحد الأجزاء
عس بل بقيس مثل ما
أو تنعرا صورة المصوب
يتمح أن عس ليست حتما
باقية بحاله اتصال
أنتج عين واحد قد بقيا
سلب فلا ينتج باستثناء
ن لا تكون نفس قط حتما
لكن تجزئها من المحيل
فقد قضينا في القياس حكما

﴿ في الاستقراء ﴾

ون يكن حكم على كلف
فذلك المعروف بالاستقراء
لأجل ما شوهد في الحرث
قوته بكثرة الأخرى

﴿ في التمثيل ﴾

وإن يكن على شبه حكما
فذلك المعروف بالتمثيل
مثل ما في شبه قد علما
وعند بعض الناس بالدليل

﴿ في مواد المقدمات ﴾

لا يعرف المجهول بالمجهول
وإن حكما أن كل ما علم
تغير حد وبلا نهاية
بل عدنا مقدمات أول
فصعبها مقدمات الحسن
ومدحها توحها الألهام
وكل ما مدركه الحواس
وأما يعرف باليقول
قد كان مجهولاً فهذا ينتظم
وليس عند أحد دراية
منها يحاز علم ما قد يجهل
كظمة الليل وضوء الشمس
فإن يكن موضوعها الأجسام
فليس فيما أوجته بأس

وان تكن في مبدئ الحسوم
أعم من لواحق الأحسام
وبعض والملة ولتدهي
لكه يعرض للأناس
فإن فعل الوهم في نفوس
وان يكن أوجب ما قد فلا
ولم يكن يحكم مثل النفس
يشك في ذلك وان لم يعتر
كقولنا لا بد من حلاء
وقولنا ما ليس في مكان
وبعضها مقدمات دثمة
صارت لنا موقنة بمره
فبعض هذا صادق لكفة
كقولنا الظلم قبيح وكذب
والبعض يعطيه الصواب شرط
ولو توهمنا بأننا الآما
رأي ولا رسم ولا آداب
وبعضها دثمة في ببادي
كالقول عاون طالما حاكنا
وبعضها يعرف بالمقبولة
وفي مورهن في العموم
كالقرد ولصكثرة وتنام
فان حكم الوهم فيها وهي
كأنه من حملة لأبقاب
فعل سوى الحسوس كالحسوس
حكما كما مهبها أحسن سلا
لا على ما نفسه الحس
وكان فيه الوهم ليس يعتر
في خارج العالم أو ملاء
فيس بالموحود في لأعيان
محمودة في لافين شائمة
كانها حاصلة باعطارة
ليس بدسها كما قد طنة
عارون المعدل خير مستحب
ولمعه لا صدق فيه وطنة
جنا لي لدا وما أتنا
مكنا في كلها رتاب
ان قاشت عادت الى لناد
فربما أفتع ان وحاكنا
كرنى من رصى وتهوى فيه

كما قبلنا نحن عن امامنا
 قبل الزول وللماء يقض
 ونعصها مقدمات بعقل
 حصولها لمقلنا بالقطرة
 ونعصها مقدمات موهبة
 وهي التي نعرف بالملئطه
 ونعصها مقدمات انما
 كقولنا هذا السحي بحر
 جوار ان نوي في صياصا
 من أي عضو خرجت منه لوضو
 كالقول ان الجزء دون الكل
 لا يمكن التشكيل عليه لمكره
 بعض ما ليست به قد شبهت
 يجمع مهن قياس السقطه
 تقال للتجليل لان تعلما
 أو قولنا هذا الوسيم بدر

﴿ في برهان ﴾

مقدمات حجة لبرهان
 أو كان محسوساً بلا اشكال
 فمعه برهان ن انما
 بعيد للوجود منه سببا
 كقولنا فليستر الشمس الأرض (١)
 لأنه منكشف بهذا
 ليس الكسوف علة للستر
 فان يكن أو سطره معلولا
 ونعصه برهان لم أو سطره
 كقولنا عدا كسوف لا فسر
 ما كان بالقطرة للأسان
 كما ضربناه من المثال
 بعيد ن الشيء موحود وما
 بل ربما كان له مسببا
 عن قرعة جازي السير لمرض
 افادنا لم يعد لماذا
 بل هو معلول له في الدر
 فاسم يدعو له دليلا
 علة ما يتبعه ويربطه
 لأنه يحصل عند الخورهر

فأن كون قر في الجوزهر
فصار هذا علة البيان
وكان من وجهين هذا علة
اذ كان ذلك علة البيان
وكان لا به طي اليقين دائماً
مهما سمعت مطلق البرهان
أوائل البرهان صدق سرمد
لذلك ليس للحل فيها كلي
كلّاً وفي كل زمان كلمة
والحل فيها أولي ذاتي
والأولي أن يكون الحل
كحملك الحي على الانسان
فكل ذاتي قائما حاصل
كالحي للانسان والأقطار
أو دحل موضوعه في حدة
مثل القسا الألف والتريع
وكل محمول على الجمع
وحمله في حدة الزمان
أن كانت الحدود في البرهان
وعلة الوجود في الأعيان
علة حداثتكسوف في القمر
وعلة للشيء في الأعيان
ليس على ما قد ذكرنا قلة
لا علة للشيء في الأعيان
بل قدر ما يبق الوجود قائماً
فاعلم أن القصد هذا الثاني
ضرورة لا يستحيل أن
الا الذي يشمل عند الحل
فليس يحلو واحد عن حدة
مناسب المطلوب في الحالات
ليس على لأعم منه قبل
لا الجسم أن الجسم حل ثاني
في حد موضوعاته ودحل
للجسم واساهق للعمار
لأنه يوحد فيه وحدة
والسطح اذ يحد بالموضوع
وأولي الحل للموضوع
فذلك لكلي في البرهان
ذاتية وعلة البيان
أيضاً فلا يدخل في البرهان

غير الذي يناسب المطلوباً وليس من طباعه غريباً

﴿ في المطالب ﴾

كل سؤال هو إما عن هل
أولم هو الشيء الذي يراد
وخل ما من وجود شيء
ذلك وأما هل كذا محمول
هل تبطل النفس إذا انحلت الجسد
والماء أما طالب حد الذات
أو طالب معنى سم شيء كاخلأ
وشرح معنى الاسم في المفهوم
والحد للموجود دون ما فقد
والله بيني علة العلول
وتارة علة نفس الأمر

﴿ في الجدل ، والخطابة ، والشعر ، والمناظرة ﴾

الدائعات واللواتي قبل
والذائعات بإدي السماع
ودنك الوهمي ولمسة
وذلك الموقع للتخيل
فهذه ما قيل في التصديق

فأما موسوعهن الجدل
فالمخطابات وللانقاع
مغالطي علمه مموه
يصلح في شرسوى الدليل
والحمد لله على التوفيق

﴿ في الحد ﴾

العلم منه ما هو التصورُ ومنه تصديقُ شيءٍ يخبرُ
 ويحصل التصديق بالقياسِ وقد شرحناه سلا التباسِ
 والحدُّ منه يحصل التصورُ والرسم أَيْضاً منه فيه أثرُ
 إذا أردت أن تحدّ حداً فرتب الجنس القريب جداً
 فإنه يحصرُ كلَّ ذاتي يكون للمحدود في الصفاتِ
 ثم اطلب الفصول فهي الحادةُ من صورةٍ حدثها أو مادةُ
 أو فاعلٍ أو غايةٍ للشيءِ كالنطق للإنسان بعد الحيِّ
 والأنتف للأفطس والصفراءِ للنب والصحّة للدواءِ
 وإن وجدت واحداً مميزاً فلا تقف حتى يكون موحداً
 فذاك نقصانٌ وليس القصدُ ساذجٌ تميزٌ يقيد الحدَّ
 بل اطلب المصوّل حتى تعدَّ فإن قصد العقل فيما حددا
 أن يحصل الشيء على جميع ما به من الأوصاف قد تقوموا
 محصلاً في ذاته معقولاً فإن أصمت مرةً فصولاً
 إذ صير التميز فصلاً حاصلًا فما علمت الشيء علماً كاملاً
 لأن ذات الشيء كل وصفي ما كان ذاتياً ولما يكفيه
 بعض صفات ذاته أن يوجد كذلك لا يكفيه أن يحددا
 هذا وأما الرسم فهو قولُ مميزٌ وليس فيه فصلُ
 بل عرض كقولنا للبشرِ في رسمه حي عرض الظفرِ
 منتصب القامة بأيدي الجليدِ والجنس في الرسم كما في الحدِ

اذا أريد الرسم رسماً كاملاً وكل قول لم يكن مثلاً
 كما حددناه فقد ناقص أو هو رسم ناقص لا خالص
 فلتختم الآن لكتاب ختم فقد نظمنا لعلم فيه نظماً



منطق المشرقيين

تصنيف :

الرئيس أبي علي بن سينا



- وما جئت هذا كتاب لنظرة إلا لأتقنا - أعني •
- الدين بمومون ما ، قام أقتضا - وأما السابعة من •
- متراويل هذا الآن قد أعطياهم في (كتاب الشفاء) •
- ما هو أكثر لهم ولفوق حاسمهم •

الاصـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المرر الحكيم في ، وعليه أوكل

الحمد لله أهل أن يحمده لمرته وجبروته . وسأله التوفيق لنيل
مرضاته والرفقة عنده . وأن يصلي على أنبيائه المرادين
وخصوصاً على المصطفى محمد وآله الطاهرين .

المقدمة

وجدت قد نزعته المهمة لي أن تجمع كلاماً فيها اختلف أهل البحث فيه .
لا تفتت فيه لت عصية أو هوى أو عادة أو إلف ، ولا سالي من مفارقة تطهر منا
لما آفته متلو كسب اليونانيين إلهاً من عملة وقلة فهم ، ولما سمع منا في كتب أفتاها
لحاميين من المتفلسفة المشعوذين ، المشائين الصائدين ، فإنه لم يهد إلا أيام ، ولم يزل رحمة
صوامم ، مع اعتراف منا بحصل أفضل منهم ^١ في تسبه لما نام عنه ذروه ونمت ذوره
وفي تجميعه أقسام العلوم بعضها عن بعض ، وفي ترتيبه العلوم خيراً مما دبره ، وفي إدراكه
الحق في كثير من الأشياء ، وفي نطقه لأصول صحيحة سرية في أكثر العلوم ، وفي
إطلاعه التام على ما بينها فيه الصنف وأهل بلاده ، وذلك قصي ما يقدر عليه إنسان
يكون أول من مدّ يديه إلى تمييز مخلوط ، وتهديب مفرد ، وبحق على من بعده أن

يلموا شعثه ، ويرموا ثلما يحدونه فيها بناء ، ويرعوا أصولا أعطاها ، فاقدر من بعده
على أن يفرغ نفسه عن عهدة ما ورثه منه ، وذهب عمره في تفهم ما أحسن فيه والتعصب
لبعض ما فرط من تقصيره ، فهو مشغول عمره بما سلف ، ليس له مهلة يراجع فيها عقله ،
ولو وحدها ما استحل أن يضع ماقاله الأولون موضع المقتصر الى مريد عليه أو اصلاح
له أو تنقيح آياه .

وأما نحن فهل عيب انهم لما قلوه أول ما اشتغلنا به ، ولا يبعد أن يكون قد
وقع اليينا من غير حجة اليوايين علوم ، وكان الرمان الذي اشتغلنا فيه بذلك رمان
الحدائثة ، ووجدنا من توفيق الله ما نهر علينا به مدة التطفل لما أوثقوه . ثم
قابلنا جميع ذلك بالمنطق من العلم الذي يسمه اليونانيون (المنطق) - ولا يبعد أن
يكون له عند المشرقيين اسم غيره - حراً حراً ، فوضنا على ما تقابل وعلى ما عصى
وطلبنا لكل شيء وجهة ، فحق ما حق وراف ما راف .

ولما كان المشتغلون بالعلم شديدي الاعتناء الى (المثنيين) من اليونانيين كرهنا
شق امصا ومحالة المهور ، فانحرا اليهم وتمصنا لثثيين اذ كانوا أولى فرقم بالتعصب
لهم ، وأكثنا ما أرادوه وقصروا فيه ولم يلموا أثرهم منه ، وأعصيا عما نخطوا فيه
وجعل له وحها ومحرماً ونحن ندخله شاعرون وعلى حبه وقصون . فلن جهرنا بمخالفتهم
في الشيء الذي لم يكن الصبر عليه ، وأما الكثير فقد غطياه بأعطية اتعاطل . فن
جملة ذلك ما كرهنا أن يصف المحال على محاجة ما هو عدم من الشهرة بحيث لا يشكون
فيه ويشكون في النهار الواضح . ومعه قد كان من الدقة بحيث تمش عنه عيون
عنول هؤلاء الذين في العصر . قد بابا برفقة منهم عاري الفهم كأنهم خشب مسندة يرون
التعمق في اسطر مذهة ومحاجة المشهور صلاة ، كأنهم المحالة في كتب الحديث ، لو
وحدها منهم وشيذا تشبه بما خفده ، فكنا نعلمهم به ورتنا نسي لهم الاقبال في
معناه ففوصوا متعة استدوا بالتقير بها

ومن جملة ما صا ياعلانه بربن عليه - حق مفعول عنه بشار له فلا يتلقى الا
بالتعصب . فذلك جرياً في كثير مما نحن خروا بحدته مجرى المساعدة دون

الحققة . ولو كن ما انكشف لنا أول ما اصبنا إلى هذا الشأن لم نبد فيه مراجعات منا لأنفسنا ، ومعاودات من بطرنا - لما تبينا فيه رأيا ولا اختلط علينا الرأي وسرى في عقائدنا الشك وقلنا لعل وعسى لكم أصحابنا نتمون حالنا في أول أمرنا وآخره وطول المدة التي بين حكمت الأول والثاني ، وإذا وجدنا صورتنا هذه فياخرى أن نشق ما أكثر ما قصينا به وحكنا به واستدركه ، ولا سيما في الأشياء التي هي الأغراض الكبرى والعابث القصوى التي عتبرناها وتنبهاها مئين من المرات . ولما كانت الصورة هذه والقصة على هذه الحلة أحسن أن نجعل كتاباً يحتوي على أمهات العلم الحق الذي استندطه من نظر كثيرا وفكر مبعيا ولم يكن من حودة الخدس بعيدا واجتهد في التعصب لكثير بما يخالفه الحق فوجد تمصه وما يقوله وفاقا عند الجماعة غير نفسه ، ولا أحق بالأصماء إليه من التعصب لطائفة إذا أخذ يصدق عليهم فإنه لا ينجيهم من العيوب إلا الصدق .

وما جعنا هذا الكتاب لطهره إلا لأنفسنا - أهى الذين يقومون منا مقام أنفسنا - وأما العامة من مرأولي هذا الشأن قد أعطيتهم في (كتاب الشفاء) ما هو كثير لهم وفوق حاجتهم ، وسعطيهم في الواحق ما يصلح لهم زيادة على ما أخذوه ، وعلى كل حال فلاستحانة بالله وحده .



في ذكر العلوم

ان العلوم كثيرة ، والشهوات لها مخنقة ، ولكنها تقسم - أول ما تنقسم -
قسمين :

علوم لا يصلح أن تجري أحكامها الدهركية ، بل في طائفة من الزمان ، ثم
نسقط صدها ، أو تكون ، فعولاً عن الحاجة إليها لأعيانها برهة من الدهر ثم يدل
عليها من بعد

وعلوم متساوية النسب إلى جميع أحوال الدهر وهذه العلوم أولى العلوم بأن
نسمي (حكمة) .

وهذه منها (أصول) ، ومنها (نواع وفروع) . وعرض هاهنا هو في الأصول .
وهذه التي سميناها نواع وفروعاً - فهي كالمطلب والعلامة وعلوم جرتبة تنسب إلى
التجسيم وصانع أخرى لا حاجة بنا إلى ذكرها .

وتنقسم (العلوم الأصلية) إلى قسمين : بعضاً فإن العلم لا يجوز أن يتمتع به
في أمور العالم الموحدة وما هو قبل العلم ، ولا يكون قصارى مطاله أن يتعلمه حتى
يصير آلة لعقله يتوصل بها إلى علوم هي (علوم أمور عامة وما قبله) . وما أن يتمتع به
من حيث يصير آلة لمطالعه فيها يروم تحصيله من العلم بالأشياء الموحدة في العالم وقده
والعلم الذي يطلب ليكون آلة - قد حثرت المادة في هذا الزمان وفي هذه البلدان
أن يسمى (علم المنطق) ، ولعل له عند قوه أحرباً أما آخر ، لكننا نؤثر أن نسميه
الآن بهذا الاسم المشهور .

وأما يكون هذا العلم آلة في سائر العلوم - لأنه يكون علماً مسبقاً على الأصول
التي يبحث فيها كل من يقتضى التحول من المعلوم باستعمال المعلوم على نحو وحدة
يكون ذلك النحو وتلك الحجة مؤدياً بالناحية إلى الإحاطة بالجهول ، فيكون هذا العلم
مشيراً إلى جميع الأنحاء وأبحاث نقل الدهن من المعلوم إلى الجهول وكذلك
يكون مشيراً إلى جميع الأنحاء والحجرات التي تصل الدهن ونوعه استقامة مأخذ نحو

المطلوب من المجهول ولا يكون كذلك . فهذا هو أحد قسمي العلوم .
 وأما القسم الآخر - فهو ينقسم أيضا أول ما ينقسم قسمين : لأنه إما أن تكون
 النهاية في العلم تركيبة النفس مما يحصل لها من صورة المعلوم فقط . وإما أن تكون النهاية
 ليس ذات فقط ، بل وأن يعمل الشيء الذي انتقشت صورته في النفس .
 فيكون الأول تتعاطى به الموجودات ، لا من حيث هي أفعالا وأحوالا ، لتعرف
 أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا ووجودها فيها . والثاني يلتفت فيه لتعرف
 موجودات هي أفعالنا وأحوالنا ، لتعرف أصوب وجوه وقوعها منا وصدورها عنا
 ووجودها فيها .

والمشهود من أهل زمان أنهم يسمون الأول (عمدا نظريا) . لأن غاية القصوى
 نظر . و يسمون الثاني منها (عليا) . لأن غايته عمل .
 وأقسام (العلم النظري) أربعة وذلك لأن الأمور إما محالطة للمادة المعية
 حدا وقوماً ، فلا يصلح وجودها في الطبع في كل مادة ولا يعقل إلا في مادة معينة
 مثل الانسابة والمعطية وإن كانت تبحث لا يمنع لدهن في أول نظره عن أن يحلها
 كل مادة - فيكون على سبيل من عطف الدهن . بل يحتاج اندهن ضرورة في الصواب
 أن يتصرف عن هذا التحوير ويعلم أن ذلك المعنى لا يحل مادة إلا إذا حصل معنى
 رائد يهيئها له ، وهذا كالسواد والبيض ، عدد من قبيل الموجودات والأمور .

وأما أمور محالطة أيضا كذلك . وإنه من وإن كان يعوج في صحة تصور كثير
 منها إلى الصاقه بما هو مادة أو جار بحري مادة - فليس يتمتع عدده وعدد الوجود أن
 لا يتعين له مادة ، وكل مادة تصلح لأن تحلها ما لم يمنع مانع وليس يحتاج في
 الصلوح له إلى مبدء محصاه به ، مثل ثلاثية والثانية من حيث هي متكونة ، وتعرض
 الجمع والتعريق . ومثل التدوير والتربيع وجميع مالا يعتق وجوده ولا تصوره إلى تعير
 مادة له . وهذا قبيل ثلث من الأمور والموجودات

وأما أمور مباينة للمادة وحركة أصلا . فلا تصلح لأن يحلها بالمادة ، ولا في
 التصور العقلي الحق ، مثل الخالق الأول تعالى ومثل ضروب من الملائكة . وهذا

قبيل ثالث من الموجودات .

وأما أمور ومعال قد تحاط المادّة وقد لا تحاطها ، فتكون في جملة ما يحاط وفي جملة ما لا يحاط ، مثل الوحدة والكثرة والكلّي والحرثي والعلة والمعلول . كذلك أقسام العلوم النظرية أربعة لكل قبيل علم .

وقد جرت العادة بأن يسمى العلم بالقسم الأول (عاطلياً) ، وبالقسم الثاني (رياضياً) ، وبالقسم الثالث (الأسبقي) ، وبالقسم الرابع (كلياً) ، وإن لم يكن هذا لتفصيل متعارفاً . فهذا هو العلم النظري

وأما (العلم العملي) — فنه ما يعلم كمية ما يجب أن يكون عليه الإنسان في نفسه وأحواله التي تخصه ، حتى يكون سعيداً في دنياه هذه وفي آخريه ، وقوم بمحصول هذا باسم (علم الأخلاق)

ومنه ما يعلم كيف يجب أن يجري عليه أمر المشاركات الاساية لغيره ، حتى يكون على نظام فاضل — إما في المشاركة الحزنية وإما في مشاركة الكلية . ومشاركة الجزئية هي التي تكون في منزل واحد ، والمشاركة الكلية هي التي تكون في المدينة وكل مشاركة قائما تتم قانون مشروع ، ويمتثل لذلك القانون لمشروع براعيه ويعمل عليه وبمعملة ، ولا يجوز أن يكون المتولي لحفظ المقت في الأمر من جميع إنسان واحد ، فإنه لا يجوز أن يتولى تدبير المنزل من يتولى المدينة ، بل يكون للمدينة مدير ، ولكل منزل مدير آخر . ولذلك يحسن أن يورد (تدبير المنزل) بحسب المتولي بانياً مفرداً ، و(تدبير المدينة) بحسب المتولي بانياً مفرداً . ولا يحسن أن يفرد اثنين للمنزل واثنين للمدينة كل على حدة ، بل الأحسن أن يكون النفس لما يجب أن يراعى في خاصة كل — شخص ، وفي المشاركة الصغرى وفي مشاركة الكبرى — شخص واحد بصناعة واحدة وهو (التي)

وأما المتولي لتدبير ، وكيف يجب أن يتولى — فالأحسن أن لا ندخل معه في سبب ، وإن جعلت كل اثنين أيضاً بآء آخر فعلت ولا بأس بذلك ، لكنك تجد الأحسن أن يفرد العلم بالأخلاق والعلم بتدبير المنزل والعلم بتدبير المدينة كل على

حدة ، وأن تجعل الصاعقة الشارعة وما ينبغي أن تكون عليه - أمرا مفردا .
وليس قولنا « وما ينبغي أن تكون عليه » مشيرا إلى أنها صفة ملققة مخترعة
ليست من عند الله ، وكل إنسان ذي عقل أن يتولاها ، كلا ، بل هي من عند الله
وليس لكل إنسان ذي عقل أن يتولاها ولا حرج عليها إذا نظرت في أشياء كثيرة
- مما يكون من عند الله - أنها كيف ينبغي أن تكون .
فإن هذه العلوم الأربعة قسم العلم العملي ، كما كانت تلك الأربعة أقسام
العلم النظري .

وليس من غرما أن نورد في هذه الكتب جميع أقسام العلم النظري والعلم العملي ،
بل نريد أن نورد من صفوف العلوم هذا العدد بورد « (العلم الآلي) ونورد (العلم
الكلبي) ونورد (العلم لآسي) ونورد (العلم طاسي) ونورد من العلم العملي
القدر الذي يحتاج إليه طالب الصفة ، وأما العلم الربسي فليس من العلم الذي يحتاج فيه .
ولذي بورد « (كسب) هو قسمي نوردها هنا لو اشتغلنا
ببإبراده ، وكذلك الحال في صفوف من العلم العملي لم نوردها هنا . وهذا هو حين
تشمل بإبراد (العلم الآلي) الذي هو (مطلق) .



في علم المنطق

[الفن الأول في التصور والتصديق]

المقالة الأولى في مقدمات التصور

نريد أن نبين أنا كيف نملك من أشياء حاصلة في أوهامنا وأذهاننا إلى أشياء أخرى غير حاصلة في أوهامنا وأذهاننا مستحصلها بتلك الأولى .

والأشياء التي تحصل في أوهامنا وأذهاننا لا بد لها أن تتمثل في أذهاننا فتصورها .
وحينئذ لا يخلو إما أن نكون قد تصورنا منها تصورا لا يصحبه تصديق ، أو نكون تصورنا منها تصورا يصحبه تصديق ، والتصوير الذي لا يصحبه تصديق مثل تصورنا معنى قول القائل « إنسان » وقولنا « الحيوان الدقيق المائت » وقولنا « هل عشي ؟ » .
والتصور الذي يصحبه التصديق هو مثل تصورنا قول القائل « الأربعة زوج » إذا صدقناه أيضا فإنه لا محالة مما يجب أن يعتقد صدقه فيكون قولنا « الأربعة زوج » مما يتقدم في تصور معناه ، فإذا حصل لك التصور حصل لنا التصديق به ، لكن التصور هو المتقدم فإن لم تصور معنى ما لم يثبت لنا التصديق به . وقد يتأتى التصور من غير أن يقتصر به التصديق .

فيحصل لنا من جميع ما اقتصر معناه أن المعاني التي تصورنا قد يمتد في بعضها التصور إلى التصديق ، وقد يمتد إلى انتهاء أخرى لا يدخل لها في العلوم . وإذا كان الأمر كذلك فإن الأشياء التي نملك إلى تحصيلها في أوهامنا وأذهاننا ، أو عقولنا أو هوسنا ، وعلى أي لفظ أردت أن تعبر ، إما أن نروم بذلك حصول تصورنا لنا فقط ، أو نروم حصول تصديقنا بالواجب فيها . فإذا أردنا أن نبين أنا كيف نطلب ما مستحصله في نفوسنا فأما أنت بين كيف مستحصل تصورا أو كيف نستحصل تصديقا .

ولا شك أن الطريق الذي به يحصل التصور يليق به أن يكون مبايناً للطريق

الذي به يستحصل التصديق . ومن عادة الناس أن يسووا ما يحصل به التصور «قولا شارحاً» أو «قولا» بحسب الاسم فنه ما يدعونه «حداً» ومنه ما يسمونه «رسماً» ومن عادتهم أن يسووا ما يحصل من التصديق «حجة» فنه ما يسمونه «قياساً» ومنه ما يدعونه «استقراء» أو غير ذلك .

ولما كان التصور قبل التصديق فيجب أن يكون الكلام في تسليم «القول الشارح» قبل الكلام في تسليم «الحجة» وأن يورد في كل واحد منهما كلام لا يخلط بالآخر . وما لم تستوف لأولى منهما التقديم لم يتعرض لأولى منهما بالتأخير ، فإن من يعمل ذلك يركب قبيحاً من التشوش . ولأن كل قول شارح وكل حجة فهو مؤلف من معان وأصاط ، وكل مركب من شيئين فيتم العمل به على الحقيقة إلا من جهة الإحاطة بما ركبت منه من حجة ما هو مباح به في أن يركب عنه حاجة بالذات . فكذلك يورد في كل طائفتين مثلاً الحد وحجة — أن نحيط أولاً بالاشياء التي منها يركب ، لا من كل حجة بل من الحجة التي يصلح لها أن يركب منه الحد والحجة ، وننتهي إلى تلك الحجة .

فهذا العلم الذي يدل على كيفية السلوك المذكور هو العلم الآلي والمطلق . وموضوعه — المعاني من حيث هي موضوعاً لتأليف الذي نصير به «وصلة إلى تحصيل شيء في أدها ما يس في أدها ما لا من حيث هي أشياء» و«وحدة في الأعيان كحواهر أو كيانات أو كيفيات أو غير ذلك

فإن التفتنا إلى كونها حواهر أو كيانات أو كيفيات أو غير ذلك فإنما يكون ذلك — إذ كان لكونها أشياء من ذلك — أنرا وحكم في الحجة التي لها يصلح أن يكون حراً من قول شارح أو حجة .



في اللفظ المفرد والمعنى المفرد

اللفظ الدال المفرد — هو اللفظ الذي لا يريد الدال به على معناه أن يدل بحره منه البتة على شيء، وإن كان قد يجوز أن يدل بحره منه على معنى. مثل قولنا: «الإنسان» فإنه إذا أريد أن يدل به على معنى «الحيوان الناطق» لم يدل حينئذ بشيء من أجزائه على شيء. ومثل قولنا: «عبد شمس» فإنه إذا أريد أن يدل به على شخص معين، من حيث هو شخص معين لامن حيث يراد أن يقال فيه عبد الشمس، لا يكون حينئذ دلالة يراد بهد وشمس، بل لم يلتفت إلى ما يدل عليه عبد وشمس في حالة أخرى.

وإذا لم يرد باللفظ دلالة لم يكن دالا لأن معنى قولنا: «لفظ دال» هو أنه يراد به الدلالة، لا أن له في نفسه حقا من الدلالة.

والمعنى المفرد — هو المصنف من حيث يلتفت إليه الذهني كما هو، ولا يلتفت إلى شيء منه يتقوم، أو معه يحصل، وإن كان للذهني أن يلتفت وقتا آخر إلى معان أخرى فيه ومعها، أو لم يكن.



في الكلبي والحزني

إذا كان نفس تصور المعنى المرد لا يمنع الذهن ، لا بسبب خارج من نفس
تصوره لن اتفق ، عن أن يقال ويعتقد لكل واحد من كثرة أنه هو — فهو كلبي .
مثل معنى « الانسان » فانه من الحق أن يقال لكل واحد من الكثرة أنه انسان
ويعتقد في الذهن أنه انسان . ومثل معنى « شكل » يحيط به عشرون قاعدة مثلثات
فانه لا مانع أن يعتقد الذهن أشياء كثيرة كل واحد منها هو شكل يحيط به عشرون
قاعدة مثلثات ، وان تعدد مؤداه . ومثل معنى « الشمس » — لست أقول هذه
الشمس . فانه لا مانع في نفس تصور أنه يكون كثرة يقال لكل واحد منها شمس
ويحيط حد الشمس ، فان منع عن ذلك مانع فليس نفس التصور .

وأما إذا كان نفس التصور مانعاً من ذلك — فهو الحزني . كتصورنا معنى
قولنا : « زيد » أي شخص بعينه مشاراً اليه . أو « هذا الشكل المشرقي » أو
« هذه الشمس » كل نفس التصور مانعاً من ذلك . فان هذا المشار اليه لا يكون
الأذلك المعين ، وكذلك في اشكل أو شمس



في المحمول على الشيء

إذا قيل لشيء من الأشياء أنه كذا — فكذا محمول عليه . أو ، كان قولاً
مسموعاً أو كان قولاً معقولاً باطلاً .

وليس من شرط المحمول على الشيء أن يكون معناه معنى ما حمل عليه ، حتى
يصح قول القائل : « الانسان شر » ولا يصح قوله : « الانسان ضحك » ، بل
شرطه أن يكون صادقاً عليه وان لم يكن هو هو ، لأنه ليس يعني بقوله : « الانسان
ضحك » أن الانسان من حيث له مفهوم الاساية هو الضحك من حيث هو ضحك ،
فان هذا كاذب ، فانه ليس البتة الانسان هو الضحك بالحق من هذه الجهة ،

بل «منا» الذي يقال له انسان ويضم له صفة الانسانية - لذلك الشيء - أيضاً صفة الصحابة فالان هو الضحك لان الموضوع - اندي بالطع موضوع - انما هو واحد من كل جهة ، وليس هذا لموضوع هذا الذات العامة ، بل شيء الخاصي هذا ، والمعنى بحسب هذا الاعتبار هو الانسان وهو الضحك

ولم يحسن من ظن أن لذات تمرض لها حالان أو صفتان أو عرضان قصير أنسانا
وضعا كما فيكون هذا الموضع لها ، فإن لذات مطاوع غير موضوعة لتحصيل ،
وإذا خصصت فخصص ببعض أمثال الانسان والضحاك ، والكلام في ذلك
كالكلام في الانسان والضحاك ، بل لذات من حور ذلك الخدمي . وهو في
خاصيته شيء وفي كونه ذاتا شيء ، ومن حق هذا أن محقق في العلم السكلي (١) .

والذي يستلزم به هذا أن قولا الانسان صحداً في الشيء الذي هو
الانسان هو أيضاً صحتها. فلهذا بان وله أنه صحداً ، ادلة لاسمائية وصحابة ،
على أنه يجوز أن يكون ذلك الشيء . لمخصص هو الانسان معه ، والصحبة نفسه ، أو
ثالث له خصوصية ما ، ثم له معها أن انسان وأنه صحتها . وما كمية هذا بالتحقيق
والتفصيل فلتذكر في العلم السكلي

واذا كان كذلك فكل شيء محمول عليه أمور مختلفة المومات فله شيء. وأمور
مقتضية له ؛ إما أجراء من هو به وماهية وحقيقته ، وإما لوازم أو عوارض لما قد لا تلزم.
وكل محمول على شيء من الأشياء ليس مطلقاً لذاته - فهو إما مقوم وإما لازم
وإما عارض .

المتقوم - هو الشيء الذي يدخل في ماهيته من شأنه ما به ومن غيره .

[illegible]

واللازم - هو الذي لابد من أن يوصف بشيء، بعد تحقق ذاته، على أنه
 تابع لذاته، لاعتلى أنه داخل في حقيقة ذاته.

والعارض - هو الذي قد وصف به شيء، إلا أنه ليس يجب أن يوصف به
 الشيء دائماً.

ويشترك المقوم واللازم في أن كل واحد منهما لا يدرك الشيء.

ويشترك اللازم والعارض في أن كل واحد منهما خارج عن حقيقة الشيء.

لاحق بعده

مثال المقوم كونه مثلث شكلاً. لئلا يكون حتماً ومثال اللازم كونه المثلث
 مساوي الساقين، وخصوصاً أخرى من نسبة له في أنب غير متناهية هي
 غير متناهية لا محذور من كونه شرطاً في هيته، لأنها غير متناهية، مثل كونه
 من مربع وتلك من آخر ورتبة من آخر. وكذلك أشياء أخرى من أحوال المثلث
 لأنها لها، ومثال عارض شرب الإنسان وشبابه وغير ذلك من أحوال تعرض له،
 وكل شيء بسيط في الحقيقة والماهية فلا مومات له، ولا يلتمس له، بقوله وبإعدهم
 عليه في العلم الظاهر.

في عدد دلالة اللفظ على المعنى

أصناف ثلاثة يصعد على معنى ثلاثة دلالة انبساط، ودلالة لتضمن، ودلالة
 الاتزام وهو النقل من طريق المعنى.

أما دلالة انبساط فتش ما يدل لصفة الإنسان على حيوان الباطن

وما دلالة لتضمن فتش دلالة الإنسان على حيوان وعلى الفاسق، فإن كل
 واحد منهما جزء، يدل عليه دلالة انبساط.

ودلالة الاتزام مثل دلالة تحقق معنى الحق والأب على الابن والسقف على
 الخائط والإنسان على الصبي، وذلك لأن أولاً دلالة انبساط على المعنى الذي

(١) راجع امر لعل «متر» من هذا الكتاب.

يدل عليه أولا، ويكون دلالته على صحة معنى آخر، فيقتل له أيضا على ذلك المعنى الثاني الذي يوفق المعنى لأول وصحة
وشره دلالة المساقاة ودلالته لتضمن في كل واحد منهما من دلالة على
أمر خارج عن الشيء
ونستترك دلالة التضمن ودلالته لا تراه في كل واحد منهما مقتضى
الدلالة الأولى

في أصناف دلالة المحمول على المرفوع

كل محمول يدل على موضوع وقد أنزل عن كل حقيقة كما هو ، لا يثبت عن
دلالته شيء من المقدمات بل ينسب على جميعها مثل بعض وعين يستحيل
المطابقة . ن كات بدأت ذات أخرى حرمه وه ، الدلالة هي مخصوصة عند
باسم (الدالة على ماهية أو) بدع عن وهو شيء
فإن كان المحمول انطقاً مفرداً - فهو شيء و إن كان مجموع بين اصطفا
مجردا بل هو قولنا - فهو حد شيء ماله دلالة له اسم للمجموعة المشتركة
بين شعاعين ليس التي لا يتصور عنها لا تربت رصن ، وقد حيوان أطلق
وهو حد تلك الالهيمة

فَمَا إِذَا قِيلَ «ضَحِيحٌ رَاطِمٌ» فَقَدْ دُلَّ عَلَى عَرَالِهَا هَبْهَ لَا يَدُ عَلَيْهِ مِنْ
حَيْثُ نَهَ لَا يَمُوتُ وَأَذْ قِيلَ «حَسَّاسٌ رَاطِمٌ» فَقَدْ دُلَّ عَلَى مَسَدِهِ وَلَكِنْ لَمْ يَدُلَّ
عَلَى الْمَاهِيَةِ، لِأَنَّ مَفْهُومَ «الْحَسَّاسِ» عَلَى سَبِيلِ «مُتَّعَةٍ» هُوَ شَيْءٌ «دُوَّ حَسَّاسٌ» قَطُّ،
وَمَفْهُومُ «الْمُتَّعَةِ» هُوَ أَنَّهُ شَيْءٌ «دُوَّ حَقٌّ» قَطُّ، وَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ أُخْرَى مِنْ
حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ الْحَسَّاسَ لَا يَكُونُ لَاجِسًا دُوَّ حَسَّاسٍ، وَكَذَلِكَ الْحَقُّ، فَدَلَّ ذَلِكَ
عَلَى سَبِيلِ الْإِتِّزَامِ لَا عَلَى سَبِيلِ التَّضَمُّنِ.

والدلالة الأولى للحساس مطلق محليّة عن الخمسة والمعدية وامت حركية وغير

ذلك لا تضمن شيئاً من ذلك ، فذلك ليست هذه الدلالة على الماهية والذات - من حيث هي تلك الماهية والذات - دلالة مطلقة بل دلالة الاتهام ، وأما « الحيوان » فاسم موضوع للحكمة الجامعة من لقومات المشتركة للإنسان مع غيره ، فإذا أردف به « الناطق » فمخصص ومنه
وأما أن لا يدل على ذلك وبطل جبريد إماماً على مفهوم وإماماً على عارض.

في أصناف الدلالة على الماهية

أصناف الدلالة على الماهية - ثلاثة ،

أحدها على سبيل المخصوص والافراد ، مثل دلالة « الحيوان الناطق » على الطبيعة المشتركة بين أشخاص الناس .

وإماماً على اشركة مثل « الحيوان » فإنه لا يدل على ماهية الإنسان ولا على ماهية العرس . ولكن إذا سميت الماهية المشتركة لها ، فأسأل سائل ، « ماهية المتحركات من الأساس والعرض والظاهر ؟ » قيل « الحيوانات » كانت الدلالة واقعة على كمال حقيقتهم المشتركة .

وإماماً على سبيل الافراد والاشركة معاً . مثل « الإنسان » فإنه ماهية زيد وحده وزيد مع عمرو بالاشركة ، وذلك لأن زيدا ليس بعمرو وعمرو بمعنى مفهوم ، بل بأحوال عوصت إبادته لأنهم فقدوها لم يحب أن يكون فقدانها بسبب فقدان زيد وفساده على ما نتحقق في العلم الكلي ، وليس امراره كاهرار الإنسان عن صائر الحيوانات بأمر مفهوم لجوهره .

وأما هل بعض ما يفرز به على القليل الأول ، وبعضه على القليل الثاني - فليترك إلى العلم الكلي ، فلا يصح المطلق تاليه والاساء عليه ، لو كان ما يبنى عليه موجوداً مسلماً بالمتينة .

ومن عادة الناس إذا حنق عليهم - أن يسوا القسم الثاني (جنماً) للمشتركات

القريبة فيه نحو ما لما من الاشتراك ، وإن بهـوا كل واحد من المشتركات القوية منه (نوعا) له، فيكون كل واحد من خمس وتلوع مفهومه باقيا إلى صاحبه .
ومن عاداتهم أن يسموا الاسم الثالث (نوعا) لا يلى نحو ما نسمى المشتركات في الجنس نوعا ، بل باقيا إلى الأشخاص التي نمنها من حيث أنها تدل على ماهية أشياء لا عن طريق أمر مفهوم . حتى لو لم يكن موقفه معنى جامع جمعا جاسيا بصير بهـبه نوعا بذلك المعنى كان في نفسه نوعا بهذا المعنى .

في المقومات

المقوم - إما أن يكون من الشيء حـا له ، أو جنس جنس له ، وكذلك حتى ينتمي . وإما أن لا يكون كذلك ، بل لا يزال يكون حـا من حقيقة جنس له . أن كان الشيء جنس لا يعود في وقت من الأوقات من ترقبت جنسا ليس مثلا يكون باقيا إلى جنس شيء حـا وبالقيا إلى الشيء مقوما عبر جنس ، من يكون باقيا إلى كل جنس وإن علا عبر جنس بهـ هذا لا يجوز إما أن يكون مساويا تقوية لأعلى جنس الشيء ذي الجنس ، أو يكون أعلى منه ، أو يكون أخص منه ولا يجوز أن يكون أعلى منه ونحوه وقوة له لأنه حينئذ إما أن يكون وحده دالا على ماهية مشتركة لما جعل أعلى الاحساس ، فيكون أعلى الاحساس ليس أعلى الاحساس ، أو يكون من وحده كذلك بل مع غيره ، فيكون حينئذ لأعلى الاحساس جنس وهذا محال

فدون يجب أن يكون قويا له مساويا . وما أحسن . وإن كان أحسن يتميز به بعض ما تحت أعلى الاحساس من منصف في ذاته عما يشترك في أمره مقوم ، وإن كان مساويا يتميز به أعلى الاحساس عما يشترك في لارم عام وهو الوجود . فانه مبين في العلم الكلي أن الوجود لا يعم الأشياء كلها عموم المقوم له ، الداخلة في مايتها ، وكيف كان فانه صالح للتيسير الذاتي ، وهو الذي جرت المادة بتسميته بهـ (المصل) .

قد آت لا مراً إلى أن الحوادث المقومة لما أحس، وأما أنواع وأما أصول،
أعني الأنواع بحسب المعنى الثاني عما سبق. نوع هو ومن المعلوم أن شيء، وبما
كل حنفاً شيء، ونوعاً لشيء، مثل «الإنسان» هو نوع من أحسن وحسن الإنسان
ويستلزم في نوع ما قبل وحسن على. وأما ما ذك هو في كل باب فيها فغير محتاج
إليه في المطلق.

والحس - هو الكلبي الدل على ماهية مشتركة لدوات حقة ثق مختلفة.
والنوع بمعنى - هو الكلبي الموضوع للحس في ذاته وضماً أوياً.
وبمعنى آخر - هو الدل على ماهية ما يختلف بعدد فقط.
والفصل - هو الكلبي الذي يبره كلي عن غيره برباً في ذاته.

في اللازمات

يجب أن نعلم وصفاً مقراً أن اللزوم التي تترجم الشيء، وليست مقومة له - إما
أن تكون للشيء عن نفسه كإحدى ثلاثة، أو من خارج كالوجود للعالم، أو الشيء.
الذي لا تركيب فيه - لا بد له لوجوده كقوة معاً، ربما أوياً، ل أنما يترجمه الروم الأولى
منها واحد، ويبره غيره نوعاً منه، لزوم الفصل ثلثاً الإنسان بعد لزوم المتعجب
بعد لزوم المدرك له.

وكل لازم فمما يتم، بل كونه مرة فرداً للثلاثة - وإن كان بإساحة لازم أعم كإحدى
أو بغير وساطة - وإن مساوياً لروم كونه مرة تسعة للثلاثة وأيضاً قد يترجم الشيء.
الذي لا تركيب فيه معاً أعم منه ومعنى أحسن منه، لكنه قد يكون أحدهما يتوسط
الآخر أم الأعم يتوسط لأحسن معاً ما ودهما من أن لا أحسن يبره الأعم.
وأما لأحسن يتوسط لأعم ولا علة إذ قد - لأحسن حصل ثالث أحسن من
الأعم له حكم مفرد، وأما من اللزوم الذي ليس أعم قد يكون قسمة وقد يكون
معنى غير قسمة، والمعنى الذي ليس قسمة معروف، وأما اللزوم الذي هو القسمة

هو أن يكون المعنى العام يلزمه أن يكون في تحصيله أحد الأقسام لاند منها ، مثل الفرد يلزمه أن يكون إما ثلاثة وإما خمسة . دأها إلى غير نهاية ، أو واقفا عند نهاية . وبعض أنحاء القسمة اللازمة يكون أوليا ، ومعه غير أولي فان قسمة الفرد مثلا إلى ثلاثة وخمسة قل قسبته إلى ذي مربع أقل من العشرة بالفرد الأول وذي مربع أكثر من صف العشرة بأول مركب من عشرين دأها . ود كالمعنى تمام حسا كانت آخر القسمة الأولى هي المصنوع . وكما تقدم المعنى العام تمثل معنى ثالث أخص من الجنس الثاني مثولا أوليا . وهو لا محالة النوع ثم للوارث الذي ترم بدنها تكون عدد ما يقوم "نوع .

ولما كان الشيء البسيط لا يقضي معنى خاصا أوليا لا اقتضا واحدا . فاذا كان المعنى الحسي بسيطا لم يقتض الاقتضا لأولى الا قسمة واحدة ، فلا يجوز أن يقسم . فالمصنوع قسمة حقيقية ثم يقسم قسمة أخرى بمصنوع أخرى مباحة لتلك المصنوع ، لأن يكون المعنى حسي مركب ، ولا يبعد أن يقسم مثل تقاسم الحيوان في أمثلهم إلى مطلق وقسمته ، ومرة أخرى إلى مائة وقسمته إلى كانت القسمة في هذا المصنوعين كلامها ولا ماث في الامثلة

في العوارض الغير اللازمة

هذا مثل كون الانسان شابا مرة وشيخا مرة ، وكونه متحركا مرة وساكنًا مرة . فبعض هذه من العارض ومن لازمة مثل ما قدما . ومعه من أسباب طارئة مثل المرض ومثل ما ياتي من الاول اسباب الامورية ، وانما بعض هذه مطاوعة كاشباب والشيب ، وبعضها سرقة المعرفة ، كالفهم والنعوذ . ومعهما يوجد في سائر انواع مثل الحركة قد يكون في الانسان . ومعهما حسنة مثل لانتحة عصب بالاسنان وقد يوجد من هذه محمولات ، فينبئ مثلا للاسنان شاب وشيخ ومنعك . وساكن وأبيض وضاحك .

في اللاحق العامر والخاص

اعلم أن كل معنى لا يقوم بشيء، وهو قد يوجد له ولغيره، فإنه قد جرت العادة أن يسمى «عرضاً عاماً» سواء كان لازماً أو معارضاً، وكل ما كان في لا يقوم، ولا يوجد إلا لشيء، فقد حرت العادة أن يسمى «خاصة» سواء كان لكلاً أو بعضه، ولازماً أو معارضاً.

فتكون أصناف عام أربعة: للآلة للشيء كله، ويكون له غيره، وللآلة لبعض الشيء - كالآلة لبعض الناس - وقد يكون له غيره، والمعارض للشيء كله، وقد يكون له غيره، والمعارض لبعض الشيء، وقد يكون له غيره - كالمتحرك لبعض الحيوان.

وتكون أصناف الخاصة ثلاثة: الآلة للجميع دائماً، والآلة للبعض دائماً - كالمتحرك بالجميع إلى الجبل - ولذي لا يتم ولا يكون إلا للشيء وحده - كالمتحرك بالقطر وكالبكاء بالبعض بالإنسان.

في أصناف تركيبات المعاني المختلفة

في عموم، خصوص وغير ذلك

إنه يجب أن يعلم ما أن المصنفين الخمسة في عموم والخصوص قد يتركبان على وجه من ذلك أن يكون المسمى عام بما يدرجه قسيمة ما لزمه، أو أن يقتصر في أن يحصل له بعض أقسام القسيمة، رد اعترض به بعضاً تبييناً جديداً أن يكون موجوداً، ويكون ذلك الأقرب ليس يقتضي مفهوم أحد المقربين حتى يكون أحدهما لازماً للآخر في مفهومه، بل إنما يدرجه في أن يكون موجوداً، مثل ذلك إذا قد، «الجسم» وغير ذلك من الموهلة بعد ثلاثة على الوجه الذي يصح من غير زيادة، أو شرط حذف زيادة، «هذا مفهومه لا يمكن أن يحصل موجوداً إلا أن يكون على أحد أقسام القسيمة التي تدبره، وأن يكون مثلاً مائياً أو حيوياً أو حادياً بلا حد، هو أدق تفصيلاً منه، مثلاً أن يكون ذا من ناطقة، ومفهوم «ذا نفس ناطقة» هو أنه

شيء لا يدري ما هو بحسب هذا المفهوم ، له نفس الطاقة ، وليس يدخل في هذا المفهوم أن يكون حسا أو غير حس ، ولا يدرك ذلك هذا المفهوم ، وإن كان يعلم أنه لا يصح أن يكون في الوجود إلا حس ، ولو كان دخلا في مفهومه أو لازما نفس مفهومه ، محتج على شيء من الأشياء يكون هو الحامع بين النفس الساعقة وبين الحس ، ليحصل منه شيء ، ووجود ، له نفس طاقة ، كما لم يحتج في اقتران الثلاثية والفردية إلى حامع يجمع بينهما بحمل شيء ، لذي هو ثلاثة فردا ، بل نفس معنى الثلاثية في مفهومه يقتضي أن يكون ، معنى الفردية ، والشيء إذا حصل له معنى الثلاثية فقد حصل له معنى الفردية من معناه لا حسب شيء غيره .

وأما تعلق النفس الثامنة بالحسية فحسب ، وكذلك تعلق سائر الصور بواجدها سواء كان جازما لها ، أو تعلقا بغير حاسر ، وإن كان به صبا نصيب في وجود البعض ، لكنه سيظهر أن ذلك ليس بسبيل اقتضاء مفهوم ، بل على سبيل اقتضاء لوجود ، وبين مقتضى المفهوم ومقتضى الوجود فرق

وكذلك لا نجد صورة من صور مأخوذة على أساسها نفس مفهوم يقتضي أن يفهم منها حصول المادة لها ، وإن دح من خارج مفهومها واعتبار وجودها أن تكون لها مادة يحسب عنها إذ فرضت ذات وجود أو يحسب لها من غيرها ، اللهم إلا أن تأخذ الصورة لا بسيطة ، بل من حيث تركيب بعرض لها مع المادة بحيث لا تكون المادة لازمة مفهومها ، بل متضمنة في مفهومها ، وليس كلامنا في مثل ذلك

وتمثل ذلك يقول ابنك اد قلت « طلق » أو قلت « خفيف مطلق » - أما أولهما فقد إيراد فصل مثل « الانسان » وأما ثانيهما في إيراد فصل مثل « النار » - فألك قد أشرت إلى طبيعة الحس ، لالك إذا قلت « طلق » غيت به أنه ذو نفس طاقة ، وإذا قلت « خفيف مطلق » غيت به أنه ذو قوة في الطبع بحركة إلى حد فوق حدود الأجسام المتحركة بالاستقامة وإذا قلتم أنه ذو نفس مادة فقد قلتم أنه « دو شي » هو كمال في جسم طبيعي « لي من شأنه أن يعقل لمعقولات ، وكذا وكذا . وإذا قلتم أنه « ذو قوة » فقد قلتم أنه ذو مبدأ حركة ما

هو فيه ، وهو جسم لامحالة .

فحينئذ نجيبه بأجوبة من ذلك أنه قد قال « شيء » له أوقبه كمال في جسم طبيعي ، لم يدر من مفهوم هذا أنه منه ذلك الجسم الطبيعي ، بل لا يمنع مفهوم هذا أن يكون هذا الشيء فيه شيء هو أيضاً في غيره الذي هو جسم طبيعي ، وهي معاً ، أو هو بهما معاً ، لكنه كل ما يلبس لي أحد الشئيين ليس هو فيه .

وأيضاً لو كان بوجه ذلك — الكمال على سبيل ما تعرض

وأيضاً من ذات النفس وذات كل قوة — شيء ، وكونها كمالاً وحالاً شيء — شيء من لواحق ذاته — ورا حدث عن النفس مثال هذا للاحق بقول مساو كان رساله لاحد — وقد يحصل للحيوان اتصال الموضع له إلى أساس بهضاه ذات النفس إلى ما تنضم إليه صفاً أولاً ، ثم تنضم بوجه النفس ولو حقها ، وهو من حيث تلك الأنواع والوحد — وكانت مساوية — بخصوص لا مفصول ، وهذا عني بانطق ذو كل جسم بصفة كذا — وقد ورد رسمه لأساس وخاصة الحيوان لا فقهه ، لكنه معجز عن تحديد القوى البسيطة — وقد رسمه بالضرورة رسماً ، ولا يمكنه أن لا يستلزم موضوعاً لها من ما به مبادي الوجود ، فحقوب أنها توحد في حدودها موادها ، وأما القوى إذ حدثت مكره حتى يحول الذي أشرنا إليه فيما تنطلق به لم يصلح أن توحد مبادي مفصول لأنها مأخوذة بعد حصول هذه القوة من حيث حصول مثل الطاقة فيها حادثة دي المطلق من حيث له ذات التي تسمى لها وصفه .
وتم يشبه هذا القسم المذكور ، بل هو دحل معه في معنى انعام ، ما يكون من جميع نارض للشيء يكون ، ونعبره مع « شيء » الموضوع له أولاً لم في وجوده ، وليس في مهيته ، كون لا حياءهما حكم خراع جديد ليس يقتضيه مفهوم أحدهما ، مثل الختم من لأغصانه من — ومن يجمع من السود والنفس — هي هو اللقطة ، ومن يجمع من ددة لوجود ر — من هي شمس ، فإن لوجود صفة للأشياء .
دوت المهيات الخدعة ، ثم — لا ياب حل — عن موي مهياتها ، مثل بياض والسواد ،

(١) وحدثت نفس لا محذور من غير — (٢) لا نفس — (٣) جمع (٤) لا خدعة — (٥) هذا التركيب .

لا يختلف بحسب اختلاف الموضوعات إلا في شيء، عند الوجود، ولا يلتفت إلى أقاويل فيه خارجه عن هذا المذهب، وإيت صفة تقصيصها أضاف هذه الماهيات بل فاقض عليها من مبدأ. وكذلك افادة لوجود فاد اقترن اليأس بصفة الوجود كان يخاص بوجود، وإذا اقترن به اودة الوجود كان ذلك بالقياس إلى المبدأ العاقل تبييناً، وهو القياس الذي بالذات، فكان بالقياس إلى المبدأ العاقل من حيث يعتبر حال حدوث الوجود فيه تبييناً وهو من حيث الافادة بالعرض، لأنه تبين من حيث الاستفادة، لكن الافادة والاستفادة متلازمان معاً، وأما من حيث قياسه إلى نفس اليأس فعني مقول رائد على مقول اليأس وعلى مقول الافادة ليس ينسج أحدهم مفهوم الآخر في نفسه، بل بحسب وجوده ولا اسم له

وقد يكون من هذا الباب ما يكون فيه عدم لا يما من خارج لموضوع، ويكون منه ما هو غير لازم، وقد يكون فيه كل واحد من المحتمين أعم من الآخر من جهة دون جهة، مثل اجتماع اليأس والحيوان، وربما كان المحتمان ليسا أحدهما محمولاً في الطبع والآخر موضوعاً، بل من حق كل واحد منهما أن يكون محمولاً على شيء واحد في طبع، مثل اجتماع لاقدام والفتل في الشجاع، ومثل اجتماع العفة والشجاعة والتدبير في العدل

والذي يفترق فيه هذا القسم والقسم الذي ذكرناه أنه نحو اجتماع الحس والفصل - ليس هو أن أمام في الحس لا يتحصل موحوداً بفعل إلا بالخاص، ولا أن أحدهما ليس بهما لمفهوم الآخر، ولأن أحدهما ليس به من خارج، وذلك لأنه قد يكون من هذا القسم الثاني ما يكون انعام مقوما بالذات بالخاص، مثل اليأس بالقياس إلى الإنسان والعرض، فإنه من محور أن يتحصل بالفعل إلا في شيء من الإنسان والعرض وسائر أحرار القصة التي تقع له بالقياس إلى موضوعاته، ومع ذلك فإنهم يجمع بينهما جامع هو خارج من المجموعين، وإن كان قد يكون طبيعة ملازمة لهما فإنه قد يكون غير كل واحد منهما، ثم ليس ولا واحد منهما ينسج مفهوم الآخر، لكن الفرق بينهما أن العام في المعنى الحسي خارج محرى الموضوع وبشتق من المادة

وما يجري مجراه . والخاص المضاف اليه هيئة وصورة يتصور بها الموضوع . فيقوم
منهما ثالث قياما طبيعيا . وأما في هذا المسمى الثاني فالعام هو الهيئة والصورة
للخاص . والخاص هو المتصور بالعام أو كلاهما هيئة وصورة شيء . ثالث

ولو أن أحدا أخذ ما يجري مجرى الموضوع كالإنسان مثلا أو العدد بجمعه العام
لخاص . فنتجت مثل الرجل أو . فمقسم متساويين قال . ن رجله أو قل وعدد
مقسم متساويين . بعد الخاص هو الذي سبق إلى العدد ففهمه انفرادا أو بيا . بل
يحمده عارضا له بعد لحوق تخصص الأولي . كرجل فانه إذا تشكلت لاسمائية بما
تشكل به يمرض له عارض مراع مع اشتراكها أو بعد تشكيله نصيره رجلا
كما يمرض له أن يصير شيخا أو يمرض في دقة شيء تشكو منه . لأم حيث هي موضوعة
للصور الأولية التي تكون أحوال . بل من حيث قدرها تسب آخر . وكذلك
العدد يلحقه أول . بلحقه في تخصصه أنه يكون ثمين أو أربعة أو ستة ثم ما يدرم
ما حصصه لزوما في مفهومه أن يكون متقسما متساويا . وأن تكون أمتيا . بحسب
الاعتبارات التي له لانهية . بل بقوة كمال لامة . واد . بل هكذا . وكان
دعواه هذا في المناس غير صحيح فبقص المنطق في لاسن . بل حسن للرجل
وفي لمدد أنه حسن . بل حصص بما وردناه . بل لامة . بل في لامة . بل يقص
أنهما ليسا بحسين أن كان دعواه في مثل صحيحا . بل حصصا . بل ذلك من لحوال الذي
أدعيه في الما ليس على لحوال الذي يجري عليه . بل عليه في الخراج طبعني الحسن
والفصل ثم ترك لامة في لامة عينا عد أن يعرف جهة امره .

والعنى الحسني إذا لحقه معنى معني . بل ما أن يكون ذلك الفصل يجعله بحيث
لا يبرمه من تخمولات التي ليست له في حد ذاته لا لورم ندم ذلك الفصل والتي
بعده . وعوارض تحفه من سب حرجه . بل أن توهم غير لامة فيكون قد قوم
ما هو نوع الأربع . واما أن يكون فصل ذلك بعد . فيكون قوم بوما هو أيضا
حسن وهذا صوب من تركيب معنى خاص وعم متقسم إلى قسمين .

واصرب الثاني أن يكون أحد التركيبين بدم لآخر في مفهومه . فلا يكون ذلك

التركيب سبب من خارج مثل تركيب الثلاثة مع الفردية ، وهو تركيب الموضوع ولازم ماهيته ، وقد يتفق أن يركب على أن يقدم الأخص منهما على الأعم ، يقال « ثلاثة فرد » . وهذا من الجنس الذي يسميه بعض الناس (هذيانا) لأنه بحسب الابهام غير جيد التركيب اذ كان لثلاثة لا فرد ، مثل قول امانل « إن جسم » . وأما اذا قال « ثلاثة فرد والاسان جسم » لم يمد هذا بيان عدمه ، بل احادرا عن بين نفسه ، وليس عكس هذا يمد هذا ، مثل قولهم « فرد هو ثلاثة » اذ كان الفرد قد يكون غير ثلاثة . ويصدق هذا الاوان من حيث بيان وبارق الحديث منهما ما لا يمكن لاحد له في تقويم الموجود لانهم بالفعل ترمز الأولى فان الثلاثة تقوم أول تنومها بـ تقوم ، ثم يكون لواء من لوازمه ، ولا يمكن للفردية مدخل في تقويمه الأولى ولا في تنويم مركب منهما لا كما يقوم اخره ، سكل ، ويكون للثلاثة مدخل في تنويمها من غير جهة تقوم لجزء سكل ، فله يكون به علة وجود الجزء الثاني ، فانه اذا حصل للثلاثة وجود كفي ذلك في وجود الفردية والمركب منهما ، وليس كذلك اذا حصل للماثل وجود ، بل يحتاج الى سبب آخر يجمع بينهما بقومان المركب كما يقوم اخره ، وليس لعدم تنوم في نفسه ولا ، ثم ياحقه الثاني لحوق شيء بشي متقوم ، بل انما يحصل الشرع لتنوم التنوم لاوي ما جماع منهما جميعا ، فيجب أن تكون هذه الحقائق متصورة .

في تركيب احوال المحمولات

بعضها مع بعض

المحمولات مصداق ول بعضها غير أول ، وقد يستعمل لفظ (لأول) في هذا الموضوع على معان ثلاثة فقول « أول » ويعني به الشيء في كونه محمولا على شيء به ، و« أول » في عقل مثل حمل عظم من الجزء على السكل ويقال « أول » ويعني به التماس الى محمول من يحمل على الشيء بعبارة المحمول الذي يقال له « أول »

مثل كون الانسان أولا من شأنه أن يتعجب ، ثم من بعد ذلك كونه من شأنه أن يضحك ، ولأول الحقيقتي من هذا الباب هو اندي ليس بينه وبين الموضوع واسطة الـتـة ، وهذا هو الذي يستحق أن يقال له « المحمول على الشيء بذاته ولا هو » ، ست أعني المحمول في جواب ما هو ، بل المحمول على الشيء - لا بسبب شيء من صفاته وأحواله بل بسبب ذاته ولأنه هو - مثل « الضحك » المحمول على « الانسان » لأن جهة « الانسان » حتى تلقى الانسانية من غير واسطة ، بل لأجل أن الانسان بميز متعجب فلذلك هو ضحك ، فهو للانسان بتوسط صفة له ، تلك الصفة تقتضيه ولولاه ، لما وجب أن يكون ضحاكا ، ولا بعد أن يصل طائون أن كل ما هو أول بهذا الاعتبار فيه أنه أن يكون أولا بالاعتبار الأول . ويقال « أول » ويعنى به الشيء الذي يمس بمحمل على الشيء بتوسط شيء أهم منه يكون من حقه أن يكون محمولا على ذلك لأنهم على الشيء . ولا يحد محمولا أولا على هذه الصفة الا الجنس والمصل والخاصة وخاصة الفصل المساوية في عداد الخاصة والموارض والوارث التي لا تتفرق الجنس مثل الأبوة والد كورة لأنواع الحيوان . وأما جنس الجنس وفصل الجنس مثل « ذي الجنس الخاصة » للانسان وخاصة الجنس مثل « المشي » و « الممس » والفرس المام للجنس ، فإن هذه ليست بمحمولات أول فثما تحمل على الجنس وتبقى محمولات ما هيئت طبيعة الجنس ، ووحدة في شيء نوع كان ، وإن لم يكن النوع المتكلم فيه موحودا فلا تكون محمولة على طبيعة النوع أولا ، وهي محمولة على طبيعة الجنس من غير انعكاس ، فهي محمولات على الجنس أولا ، وما كان منها مقوما فانما يقوم طبيعة الجنس ولا . ثم نضاف اليها فصول تقوم طبيعة الأنواع فان قل قائل : « ان طبيعة الفصل عنة لطبيعة الجنس ، وما لم تصل الى الشيء . انما لم تصل المقولة » هذا قائل يوجب أن يكون على الأجناس محمولا أولا بهذا المعنى الذي نحن فيه ، فإنا لم نذهب في استعمل الأول الى هذا الأول ، بل الى ما أشرنا به ، وإذا قيسا الجنس وفصله صادف الفصل هو المحمول المقوم للجنس ، لا الجنس للفصل ، وإن كان يصح حمل الجنس على الفصل فليس على صلب مقوم ،

بل على سبيل متقوم ، والمقومية في المحمولات أحسن من المحدوية . وإذا كانت مقومة
الفصل أولا للحس فمحمولته . أولا على الجنس ، وإذا كانت عليه أولا فهي على النوع
غير أول بهذا المعنى . وإذا حمنا الجنس على الفصل ثم حمنا الفصل على النوع نكون
قد أدخلنا لاحتالة الفصل بين الفصل والنوع وما هو المتقوم في الحل أولا ، فكون قد
أدركنا من حيث لم نشعر .

وأما لوازم الفصل وخواص الفصل التي هي أعم من النوع ان كان فصل مثل
للقسم متساويين الذي هو أعم من الزوج . ولعرضه الآن مثلا نوعا من السدد
ثم كان له خاصة مثل كونه ذا نصف أو ذا ربع انصفها لانحوها بما أن تم الجنس
فكون من المحمولات التي ليست أولا ، وان لم نعلمه فهي من حملة لوازم النوع العبر
العامة للجنس ، وأما مقومات الفصل ان كان ذلك موجودا كانت أحاس فصول
مثلا ، مثل ما يظن من أن لمدرك جنس الحساس أو ما يظن ، فإنها تفصل لاحتالة ما هو
أعم من ذي الفصل . فهي ادن داخلية في جملة فصول الاحساس فتكون أحاس
الفصول فصول الأجاس ، ولا تكون أولية . وفصول الفصول ان كانت أعم فهي في
حكم أجناس الفصول ، أو مساوية فهي في حكم الفصول وأولية . وأت تعرف من
هذا أجناس الخواص والاعراض وفصولها ان كانت موجودة . وكما أن المحمول الأول
قد يقال على وجوه فمكذلك المحمول على شيء بذاته ولم هو يقال على وجوه ،
ولسنا نحتاج في هذا الموضع الى أن نمد وجوها لأناس هذا لموضع فيقول محمول
بذاته ، ومن طريق ما هو لما يكون دخلا في ذات الشيء وماهيته سواء كان قولاً في
ماهية أو دخلاً في جملة القول في ماهية على أنه حر له . ويقال بمحمول بذاته من
طريق ما هو للأمر الذي لا يحتاج الشيء في أن يوصف بذلك وإن كان عارفاً له
الى شيء غير ذاته أو غير خاصة من خواص ذاته ليس بمحمول عليه لاجل شيء . أعم
مه حمل « المتحرك بالارادة » على « الآس » بسببه حيوان ، ولا حل شيء . أحسن
منه حمل قبول « السكينة » على « الحيوان » بسبب كونه سائماً . ويقال بمحمول
بذاته ولما هو اذ كان أولاً بالمعنى الذي من معاني الحمل الأول . وقد يقال بمحمول

بذاته لاجل أنه ليس يحتاج الشيء في أن يحمل ذلك عليه أو على بعضه لا إلى تهيؤ فيه ليس يحتاج في أن يكون له ذلك تهيؤا إلى أن يصير ، فعل أخص منه مثل الكتابة ، عمل لاسان . ويقارن صيرب الشيء مما يقال عليه للمعط المذكور أن هذا له بحسب اعتبار تهيؤ ، وذلك بحسب اعتبار وجود بالفعل ، وهذا هو أحد أحوال القسيمة التي تكون لازمة للشيء بدنه على الحسب الثاني ، مثل المفرد . وحينئذ للمعد ، ومثل الكتابة ولائمة لاسان ، لأن بين هذين لثاين فرق ، ونلاحظ في المفردية هو طبيعة العدد مجردة في العقل ، وأن العدد الذي هو فرد هو بالضرورة ودايم هو فرد . وما أشبه قال التهيؤ فيه . عندئذ قسيمة الموضوع في التحريد العقلي وفي الوجود خارجي تحريكي كان منها ، وكان واحد من لثاين ولائمة يتبها لما لاسان الموحود في لسان كان ، ولأفوار واحدة تكون لما قصودا المقسمة ، وعوارض نوعها وحوصلها مقومة عليها وبنيتها ومن طريق ما هو على هذا الاعتبار .

وجميع هذه كيف كانت والمحولات هي لا تقوم لشيء . وتعرض لاسان شيء ، أعني بمحصن الأعراض الذاتية في الواحق بدنية ، وهي عبر المحولات الذاتية في المعنى لأن المحولات بدنية قد تقل على غير هذا المعنى . وإذا قيل هذه أعراض فليس يعني به العرض الذي وقع . الخوه ، بل من به العرضي ، وأما العرض الذي أراد الخوه منه حد ورسوم غير هذا . ومن يعني به العرض الذي هو أحد خمسة أي من حقه أن يسمى عرضا عما دون هذا أيضا يقال على الخاصة المدوية وعلى الخاصة التي هي أول ، مثل الكتابة لاسان والمحولات وهذه المعاني يجب أن تكون محقة محصلة .

في أصناف التعريف

التعريف — هو أن يقصد فعل شيء إذا شعر به شاعر تصور شيئاً ما هو المعرف . وذلك (العمل) قد يكون كلاماً ، وقد يكون إشارة

والتعريف الذي يكون بالكلام — إما أن يكون بكلام لا واسطة به وبين ما يتصور من جهة ، على نحو الذي يتصور من الكلام ، فيكون ذلك على سبيل دلالة اللفظ على معناه .. وإما أن يكون بكلام يسه ويبر ما يتصور من جهة واسطة ، ويكون ذلك على سبيل دلالة لفظ وصف شيء ونمته عليه ، فبدل اللفظ دلالاته اللفظية على معنى ، هذا دل على ذلك — دل بتوسط ذلك المعنى على المعنى المقصود بالتصوير ، لأن الذهن من شأنه أن ينتقل من ذلك المعنى وحده ، أو مع قرينة ، إلى المعنى المقصود بالتصوير . وذلك المعنى في أول الأمر إما أن يكون من قبيل ما يحمل على الشيء ، أو من قبيل ما لا يحمل على الشيء ، لكن تصوره ملزم لتصور شيء . فاذ تصور ذلك المعنى يمثل في العنصر المعنى الذي يرميه ، مثل تصور «الأب» عند ذكر «الابن» وتصور «المحرك» عند ذكر «المتحرك» عند من يصدق أن لكل متحرك محركاً .

وهذا القسم ، وإن دخل فيما نحن عليه من وجه ، فيجب أن يرد لفظ (التعريف) لما يكون المقصود به تمثيل الشيء في الذهن من جهة محولاته وأما الذي يمثل تماماً لتمثيل من غير أن تكون المادة حادثة بأن يراد في تمثيله وتصويره تمثيل ذلك ، وإن كان يتمثل ويقع ، فليفرده له اسم آخر

والتعريف الذي يكون بالمحولات — قد يكون بمحمول مفرد ، إذا كان ذلك المحمول حاملاً بالشيء . وقد يكون بمحولات تركب معاً وكل واحد قد يكون بمحمول مفرد وقد يكون مبرم مقوم ، ن لارم أو عارض

والتعريف بالعارض لا يليق إلا في زمان ما وأشخص ما وأما المعنى الكلّي فليس تلحقه المورض إلا بالعرض وبسبب أشخصه الحرثية . وأما كون شيء بحيث يعرض له ذلك العارض — فهو أمر لارم غير عارض .

فالماهية التي تتناولها العلوم — هي للماهية الكلية وما يجري مجراها وبتدخل في حكمها ، فيبقى إذن أن التعريف المفرد أو المركب بحسب العلوم أما أن يكون بمقوم أولي أم لا : و (التعريف المفرد بالمقوم) هو تعريف الشيء بفضله ، فإن الجنس مشترك فيه لا يشير إلى ماهو نوعه ، فلا يقع به تعريف نوعه بوجه من الوجوه وحال من الأحوال ، ولن نؤم بمشئ الأس أنه قد يقع به تعريف تام ، وبالجملة أن التعريف يقتضي التحصيل لا غير و (التعريف المفرد باللام) هو التعريف بالخاصة ، فإن حال اللام العام في أنه مشترك لا يشير إلى جزئياته حال الجنس .

و (التعريف المركب بالمقوم) هو الذي إذا وجدت شرائط نقولها كان حداً محققاً ، وإن تناوى وقد بعض الشرائط كان حداً حاداً ، أو كان جزءاً حاداً .

و (التعريف المركب لاس المقوم الصرف) هو الذي إذا وجد شرائط نوردتها كان ربما محققاً ، وإن قصه بعضها كان ربما حاداً .

وكل تعريف مركب مساو ومن مقومات فهو (حد تام) ، أو جزء حد وحد حداح . فإن المقومات محقة الوجود للشيء و بية له فأنه أجزأ لماهية ، ومحال أن تدخل ماهية في لدهن ولم تدخل معه أجزأه ومقوماته ، إذا دخلته أجزأه ومقوماته كانت حاصلة معه في الدهن ، وليس كل حامل في الدهن مثلاً فيه بالعدل تماماً ، بل هو الذي إذا التمت إليه وحد حاصراً وقد بصد عنه إلى غيره ولا يكون حاله حال المجهول المطلق ، بل يكون كالمحذور لمرض عنه . وأما كيفية هذا فيطلب من (علم النفس) -

ومن شبر في حصول أجزأ الماهية مع الماهية إلى هذا النحو من الحصول ، فإذا أخطأ بالمال لم يعمل الدهن عن وجوده للماهية إلا أن يمرض عنه ولا يخطئه بالمال ، وحين يعرف به الشيء فقد تصدى لخطئه بيب فلا يجوز أن يكون مجهول الوجود للماهية .

فيجب إذن — إذا كان موحود للماهية وقد دل بجميع المقومات العامة والخاصة على نفس الماهية — أن لا تبقى شبهة البتة وتمثل معها الماهية المجموعة عنها

في لذهن حاضر الجملة والأجزاء ويتمثل ما لو أصحح أصلاحاً ما تتمثل معه ماهية .
 وأما اللوازم ، ليس كثير منها بين الوجود لشيء ولا بين الازم له ، فيحور أن
 تؤلف منها عدة تدل على جملة لا تكون تلك الجملة لقبر الشيء وتكون حاصلة مركبة
 وليس له لا يقل الذهن إلى الشيء فلا يكون رسماً ، وكيف يكون رسماً وشرط الرسم
 أن يكون تعريفاً ، وقد لا يكون أيضاً رسماً حداً إذا لم يكن من شأنه أن يتم بما يضاف
 إليه رسماً تاماً ، بل يكون حصة مركبة من لوازم الشيء لحيوة ما من شأنه لظرفي أن
 يشت لزومه لشيء ، مثل كون المثلث من ذى الزوايا لثلاثين ، ومن هذه اللوازم قد
 يمكن أن يجمع تعريف مركب يكون رسماً - فقياس إلى إنسان دون إنسان ولا يكون
 رسماً طلقاً ، وإنما يصحكون رسماً اتقيس إلى من يجمع عشرين ، أحداً ما أن يعلم
 بالأكتاب البرهاني كون تلك اللوازم محمولة على ما يعرف ، والذي أن يتم بها تحصى
 هذا حائلاً مآباً ، وإنما لا يكون رسماً معطلة لأنه ليس ينتهي تعريفها مطلقاً .

ولفائل أن يقول : « لقد أحاطم التعريف الذي يكون على سبيل التمثيل ،
 والتعريف الذي يكون على سبيل المقابلة » مثال الأول أن يقول قائل الحيوان هو مثل
 الفرس والإنسان والطائر ، ومثال الثاني أن يقول : إن الفرس هي التي تقوم من اسدن
 مقام الزمان من السمية » فقول : « ما التمثيل فليس تعريف حقيقي ، بل هو كتعريف ،
 وقد يقع فيه الخط كثيراً ، فإن التعريف بمثل المثال الذي أورد للتمثيل ربما أوم أن
 الحيوان لا يكون إلا ذا رجلين أو أرجل وأن عديم رجل ليس بحيوان ، وكيف لا
 والقائل : « أن الحيوان هو كالفرس والإنسان » قد قال قولاً مبهما حين لم يبين أنه
 كالفرس والإنسان في (ماذا) ، فال بين أنه كالفرس والإنسان في أنه ذو جسم
 حاس كان في الحقيقة قد وقع التعريف لا بالتمثيل ، بل لشيء مما سلف ، وكان
 التمثيل تاماً ، لا في تصور المعنى ، بل في تمثيل صليل تصويره وفي أن للمعنى والوجود
 ما يطابقه .

وليس من شأن المعنى المتصور أن يكون له في الوجود مثال بوجه ، مثل كثير
 من معاني الأشكال الموردة في كتب الهندسة ، وإن كان وجودها في حيز الامكان .

ومثل كثير من مفهومات الفاظ لا يمكن وجود معانيها ، مثل مفهوم لفظ « الخلاء » ومفهوم لفظ « المير المتناهي » في المقادير ، فان مفهومات هذه الالفاظ تتصور مع استحالة وجودها ، ولو لم تصور لم يمكن سلب الوجود عنها فان مالا يتصور مماه من المحال أن يسلب عنه وجود ويحكم عليه بحكم سواء كان أثباتاً أو نفياً .

وأما لوحة الثاني فهو تعريف من باب التوزيم واللوامق ، فان النسبة من لواحق الاشياء ولوارمها ، والشيء قد يكون له اعتبار لذاته ، وقد يكون له اعتبار بحسب حاله من عارض ولارم ، فيكون مثلاً باعتبار نهاساته وباعتبار حاله أبيض وأباً وغير ذلك . وقد يكون اعتباره بحاله اعتباراً لا يتعداه ، وقد يكون اعتباراً يتعداه . وإذا كان اعتباره بحاله لا يتعداه كانت حاله حاصية له . فإذا أتى بأحد الحقيقتي الذي له بحسب حاله ، وهو غير المحد الحقيقي الذي له بحسب ذاته ، كان حده الذي بحسب حاله إما رسماً وإما قولاً من قبيل الخاصة المركبة بحسب ذاته فانه ان كان ينتقل الذهن من تصور القول المخاد لحاله الى تصور ذاته كان القول رتباً لذاته ، وان كان لا ينتقل ، بل يقف عليه - كان القول خاصة مركبة غير رسم ، مثال هذا أن هاعنا شيئاً اذا حصل له ضرب من الاقتران بالذن الحيواني صار به بدن الحيوان حياً ، وحصل من اقتران أحدهما بالآخر مجموع هو الحيوان ، وذلك له ذات هو بها أمر ما ، ولأن اعتباره من جهة ذاته غير واضح لأرباب الفلسفة فليس له بحسب ذاته اسم عندهم ، بل انما يوقعون عليه أمماً بحسب كونه مدراً أو محرراً أو كلاً أو غير ذلك للذن ، فيسمونه إما روحاً وإما نفساً ، كما يسمون غيره آباً ومكناً ، ثم يكون له بحسب المعنى الذي يسمونه له نفساً وروحاً حد حقيقي ، فيقال له حينئذ أنه صورة جسم طبيعي بحال كذا أو مثال جسم طبيعي بحال كذا ، فيكون هذا - بحسب حاله التي تسمى لها نفساً - حداً حقيقياً ، لكونه يكون بالقياس الى ذاته خاصة مركبة أو رسماً ، فان كان هذا مثل قول الهائل في تعريف المربع - أعني الذي يحيط به أربعة أضلاع كيف كانت - أنه الشيء الذي يشتمل أربع ملاقات له مخطوط مستقيمة ، فينتقل الذهن من تصور هذا القول الخاصي الى أن يتصور أنه السطح المربع ، حينئذ رسم وان كان هذا مثل قول

القائل في تعريف السطح المتوازي الاصلاح أنه الذي يكون السطحان المتجانسني قطريه متساويين لم يجب أن يكون رسماً إلا بالتحسيس إلى من عرف وجوده له ، وربما كلن حد الشيء - بحسب حالة - رسماً له بحسب حالة أخرى محضة ، فانه ربما كان للشيء حال وله حال أخرى وكلاهما يختصان به ، ووجود أحدهم مع الآخر بين نفسه أو معلوم برهان أو معادقة من الحسن ، ود حد بحسب إحدى الطرفين انتقل الذهب إليه بحسب الخذل لأخرى ، ولهذا به يشه أن تكون ذات الانسان غير متصورة بالحقيقة في نفوس كثير من الجمهور ، بل انه يصورونه بحسب هيئة عارضة له تمثلت من طريق الحسن في أوهاءهم أو عقولهم ، وذ قيل « الصفاك المتصيب القائمة » انتقل الذهب في كثير منهم إلى أنه يراد به ذلك ندي هو كذا وكذا بحسب الهيئة الحسية ، ولا يبعد أن يكون للشيء بحسب الخاين حد ، ان كان واحد منهما بحسب الحالة لأخرى رسماً ، وذلك اذا كان لهما متصفاً ، وعرف كل واحد منهما من جهة الأخرى متنبأ .

واعلم أن الفصل والخاصة وحدهما من غير اعتبار آخر ينصاف إلى مفهوم ليس بمعرف حقيقي ، فابت اذ قلت « مطلق » دعماً بهم من شيء له نطق ، ونفس هذا المفهوم يجوز أن يكون أي شيء . كان لأن يعلم عما آخر تصديق لا صوراً أنه لا يجوز أن يكون هذا الشيء إلا كذا وكذا على سبيل الأنرم لأعلى سبيل التضمن اذا عرفت ، فان التعريف بالفصل لذات النوع ان غير تم تعريف وأما تعريف بقرينة على سبيل قل القدم من شيء إلى آخر يرمه لا بطقه ولا بتضمنه ، ولزم تعريف بالخاصة وحدها أحد في هذا المذهب من الفصل . فإذا قرن بذلك أمر ما آخر ، حسن أو كسبي محض به ، وقع بعمل حينئذ التعريف على سبيل المطامعة ، ووقع بالخاصة ان كان اجتماعها ما اجتمعت معه على الشرط المذكور تعريف على سبيل النقل والالترام ، والا كان القول خاصة مركبة .

واعلم أنك اذا عرفت الشيء بالفصل وفترت به القرينة المذكورة ، وصار القول تعريفاً - فما عرفت بالفصل وحده ، بل بالفصل وشيء آخر سكت عنه ، فلو

أنت طفت بجميع ما وقع به التعريف — فكان ذلك قولاً لا لفظاً مفرداً، فتبين أن حق العبارة مما وقع به التعريف أن تكون قولاً، وذن التعريف بالمحمولات يجب أن يكون قولاً، وكل تعريف مما نحن بسبيله إما بالاسم، وإما بقول هو حد، وإما بقول هو رسم.

في الحمد

الشيء الذي يقر له (الحمد) — إما أن يكون بحسب الاسم، وإما أن يكون بحسب الذات. والذي بحسب الاسم «هو القول المنصل لدال على مفهوم الاسم عند استعماله» والذي بحسب الذات «هو القول المنصل المعروف لاداة بعبارة» . وكل من لفظ لفظ فيه تحديد إذاً حد ل عبارة لما يقصد إليه من المعنى، ولا ماقنة معه البتة إلا إذا كان قد راع عما قصده شيء مما سبق له. وأما إذا ألف المعاني التأليف الذي يسمى، ثم قال بمجموعها أنه مرادي بما أطلقت منه من اللفظ. فوحد ذلك اللفظ، إذ لم يكن قد أساء في التأليف مما ستمسمه، ولم يكن بحيث إذا أصغت إلى ما أورده زيادة متى كان محصها لما أنه أو غير محصص ففرضت عليه ما أنه وإن زبدت على أنه مفهوم اللفظ الذي حده قبله، فقال هو هو. مثال ذلك أن «الإنسان» إذا استعمله متكلم في كلامه، فأثمة ما يسمي به فقال أنه «الحيوان المنتصب القامة، الذي الشرة، الذي له رجلان» فقول ما أنه قد حد الإنسان بحسب استعماله لفظه، وليس لك أن تخاطبه فيه بوجه من أوجه بالدقشة إذا كان الحيوان بهذه الصفة موجوداً، وكان له هذه الصفة اعتبار. وكان اعتبار هذه الصفة غير محرم عليه أن يكون له اسم، وأكثر ما يكون أن تؤاخذ به أمر اللفظ، وهو بعيد عن المآخذ اللفظية، لكذلك أن ردت على هذا الملمع الذي أنه «الصاحك» قلت «أنت تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان البادي الشرة الصاحك» . قال «أعني به» . وقالت «أنت تعني به الحيوان المنتصب القامة الذي له رجلان

في الطبع البادي البشارة الكتاب ؟ » فقال « أعني به » فقد أساء ، لأنه ليس اعتبار مجموع هذه المحمولات ولا صاحبك منها ولا كاتب كاعتبارها مع أحدهما ، وليس اذا لم يزد لها الصاحك خصوصاً لم يزد لها معنى ، اللهم الا أن يكون هذا القائل لم يعمن بإيراد هذا التأليب دلالة أولية على معروف الاسم ، كأنه يقول أريد به الشيء الذي يلحقه ، ويعرض له كذا لاس حيث هي لواحقه وعوارضه ، بل من حيث هو ذاته التي أجهلها ، فيكون هذا غير حد بحسب اسمه ، ويكون صريحا من التعريف ارسني ناقصاً مستنداً كحكمه من بعد ، وكذلك اذا قصص شيء مما أورده في التأليب ففيه الدقي مساوياً أو أعم .

وأما حد الشيء بحسب الذات التي له مطلقاً ، أو بحسب الذات التي له على أنه بحال فيجب في الاول منهما أن يتناول أول شيء مما يقوم بالعمل نوعاً من أنواع الاشياء موصوفاً كان نوعاً موقوفاً حائزاً ، أو كان نوعاً باعتبار كونه في نفسه ، لقياس الى ما يبرص نحوه ، أو كان معنى كناية غير نوع فيدل على ماهيته تلك ، حتى يحصل لمصوور له هو ماهيته ملحوظة بنفسها مفردة عن لوازمها ولواحقها التي بعد أول نوعه ، وفي الثاني أن يمحط الذات ، وتلك الحالة والمهابة التي لتلك الذات من تلك الحال ملحوظة بنفسها مفردة عن أحوال أخرى ولوازم أخرى ، فان ألف قولاً من لوازم وتوابع حارحة عما حددناه فربما فعل رسالاً ، وما حدا فكلما مثله ان أراد أن يحد « الانسان » بحسب وجوده فيجب أن يشير الى أول ما به يتقوم هذا الشيء الذي يقع عليه اسم الانسان ، وإنما يتقوم أول ما يتقوم بحسبه القريب وفصله ، فيجب أن يورد بحسبه وفصله ضرورة هذا أورداً تمت ماهيته . وان أمكن ان يكون للشيء الواحد اصول مفومة تحت احسن الاقرب مما يفس أحد الفصيلين يقوم أمراً أعم والمفصل الثاني يقوم أمراً اخص ، فيلزم أن يورد الفصيلين أو الفصول معا اذ كانت ذاته مجموع جميع ذلك فإذا لم يبدل على شيء من أحوال ذاته ومن مقومات ذاته كان المدلول عليه جملة من أحوال ذاته ، ون لم يعمل الحد هذا ، بل قال في حد « لسان » انه حيوان ضحاك « فسادل على ذاته ، بل أورد من أموره ما يرد بعد

تقوم ذاته فدل على ما ليس هو ذاته في الاعتبار، وإن كلن الشيء - الذي هو ذاته - هو أيضا هذا الشيء من طريق الوصف والحل، وقد عرفت الفرق بينهما وبالحقيقة، فإن هذا قد أشار إلى معنى اعتباره غير اعتبار ذات الإنسان التي هي أول ما تقوم. ولما كان ذات كل شيء واحدة وكان ذاته - من طريق اعتبارها بحال واحدة - واحدة باعتبار واحد لم يمكن أن يكون القول المعروف لمساهمة تلك الذات تعريفا أوليا - وهو الحمد - إلا واحدا.

ثم الأمور التي نحمد - إما بسيطة وأما مركبة.

والمركبة إما مركبة التركيب الطبيعي الذي من اجنس والفصل، أو مركبة على أحد وجهي التركيب الذي أوردناه في باب، أو مركبة تركيب التداخل، وهو أن تركيب معنى ومعنى فتدغم منهما محولا واحدا ثم تركيب المجموع منهما مع أحدهما ركبا وصفا قليل المدحوى مثل أن تركيب الألف ولتغير فتوقع عليه اسم « الألف » فتقول « ألف ألف » أو تسمى تغير الألف مطوية ثم تقول « ألف ألف » وبين الوجهين فرق، وليس كما بطل الطاهريون فذلك إذا سميت الألف ذا التغير ألف كان ألف لا تتغير في الألف، بل كون الألف ذا تغير وبين الاعتبارين فرق، فإن الألف بحسب أحد الاعتارين ألف فيه تغير وبحسب الاعتبار الثاني ألف ذو تغير في الألف^(١)، وهذان الاعتاران وإن تلازما وتقاربا فما مختلفان.

فهذه أصناف الأمور المحدودة، ويجب أن نتكلم في حد واحد واحد منها:

فأما الأمر البسيط - فلا نطلب فيه الجنس والفصل الحقيقيين، ولا الشيء الذي صيغته الحد الحقيقي. فإن هذا مما لا يكون التة، وإن طن قوم أنه يكون، بل اطلب أن تعرفه من لوازمه العامة وحواصيه وتضيف مصه إلى مص كاتصيف الفصل إلى الجنس. واعلم أن أكثر ما نحمد به هذه الأشياء ليست بمحدود، وأكثر ما يحمل لها أجناسا هي لوازم عامة غير الاجناس، وإذا أردت أن تعرفها بالأوازم والخواص فيجب أن

(١) ورد أن معنى (ألف) دخل في مادوم (الألف) فدل على عدم تغير (ألف) على (الألف) تكرار مثله - راجع آخر فصل (الحمد) من هذا الكتاب.

تكون تلك الوازن والخواص بينة الوجود في الموحودات وثالثات في الثابتات ، اما مطلقا
واما بحسب من يحاط به ، فان من التعريف ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المحاط به ،
كأن من الاحتجاج ما هو مطلق ومنه ما هو بحسب المحاط به ، وأما اذا كان اللارم أو
الخاصة محمولا فلا يفيدك التعريف به ، وكيف يعرف بالمحمول ؟ مثال اللارم المحمول
الذي هو أعم من الشيء - المساواة لما هو مساوي القاعدة والارتفاع للثالث ،
فانه كذلك لشراي الاصلاخ ومثال الخاصة المحمولة - كون الثالث مساوي الزوايا
لقائمين ، فان هذين دأ كما يجهد لن عقل ثلثي تعريف الثلث انه مساوي لما
هو كذا ومساوي الزوايا لكذا لم تد على ذلك دلالة حاصرة معروفة الا أن يكون
تعريفك بحسب من يعلم ذلك ويريد أن يفهم معنى لفظة الثلث ومفهوما ، بل يجب
أن يكون المعروف به بين الوجود في ذاته وثالثات له .

ثم لا يجوز اما أن يقع به نقل الى تفهم الذات فيكون تصور معناه يوجب انتقال
الذهن الى تصور ذات الشيء الذي له لا يزم أو خاصة ، وقد شربنا الى مثل هذا
التعريف حين فصدنا أصناف التعريف ، ويكون هذا التعريف تعريفا يقوم في الحقيقة
مقام الحمد ، وبالجملة يكون دلالة على معنى ذات الشيء ، توسط حال من أحواله ،
فلا يجب أن يقتصر على دلالة على ذاته توسط وسط موضوعه لمقوماته ، لانه لا فراق
بينهما في توصيل الذهن الى ذات الشيء . ههنا قسم من القسمين ، ومن شرطه أن
تكون تلك اللوار والخواص مع بيان وجودهما وثبوتها مطلقا بينة الوجود والثبات
لشيء يانا غير محتاج الى وسط .

واما أن لا يقع به نقل الى تفهم الذات ، وإنما يكون قصارى البيان فيه أن يعرف
الشيء بما يتميز به ولا يختلط به غيره ، وإن الشيء الذي له حال من الاحوال كذا
فلا يزد من تعريف ذاته الا على المدروف من ذاته وأنه مخصوص بلوارم تفرقه ،
وأما خاصيته في ذاته ولا يعلم بذلك ولا يعرف عليه وتبقى محمولة ، وهي التي يسمي
أن نعلم حتى نعلم ذاته . وهذا ان عد ربما فيجب أن لا يفيد في درجة الرسم الأول
وما بحري ، ولو خص باسم يبارقه به وما بحري أن يفيد الأول في عداد الحدود .

واعلم أن الصور والقوى الصالحة والمفيدة إذا أورد القول المعروف بابها مأخوذاً فيه أفعالها والأعمال التي تتم بها ذاتها بحيث يكون عنها ذلك - فإن القول الحق في ذلك أن ذلك القول قد يكون لها حداً وقد لا يكون ذلك لأن لها في نفسها اعتبارين اعتبار بنفسها وذواتها التي هي بها إما حواهر وإما كيمايات ، واعتبار من جهة ما يدر بها مما قبل ، أو يصح عليها مما قبل ، والصحة كما قد علمت من القوازم . وليس يمكن أن تكون ذواتها مضافة معقولة الماهية بالقياس إلى المير لأنها إما أن تكون نفس الاضافة من حيث هي اضافة ، أو من كون الشيء معقول الماهية بالقياس إلى المير ، أو يكون لها وجود مفرد يلزمه أن يكون معقول الماهية بالقياس إلى المير ، أو تكون إنما يقع عليها الاسم من حيث اجتماع ما يبيد معقولة بنفسها واصافة مفرقة بها يكون مجموعها هو المراد بالاسم المطلوب شرحه بالقول .

ولو كانت الصور والقوى لا وجود لها لأن تكون معقولة بالقياس إلى المير بنحو من الانحاء لم يجب أن تعرف حواهر وكيمايات ، ولضعف أنها معدودة كذلك ، وإذا كانت معدودة كذلك كان لها وجود محض ، ولضعف هذا أيضاً ، وكيف لا صدور العمل يكون لاسم مجرد اضافة ، بل عن ذات لها اضافة ، وكذلك صدور الاعمال ، وازيادة في تحقيق هذا الصفة أخرى

حتى أن تكون له ذات لها وجود خاص يدر بها اضافة ، وما ذواتها فيها تركيب من الأمور . فإن كانت ذات لها وجود خاص لمعمل ما أن يقصد القول المفسر قصد الذات ، فيكون ثم يبعه بالاسم من الاضافة ربما . أو يقصد قصد كونها ذات ذلك اللازم ، فيكون بالقياس إلى هذا المقصود حداً

وكثير من القوى والصور إنما ينطق عنها لاسماء من جهة ما يدر بها من الاضافة فيلحقها جهة ، وهذا هو الحال في بنحو ذلك . وإن كانت الصور والقوى مركبة على الحواهر المذكورة فلاقتصر على الأمر لا في من حيزه غير معرف له امرية إنما ، على ما علمت ، لا تقتصر على امصول والخصوص لا يتم بها التحديد ، بل ولا يتم بها التعريف والتعظيم .

على ان الظرف في الصور واقوى نظري اسناد وكلاهما الآن في الدلائل ، فان كان ما نقوله من دلالة الرسم الاسم والناقص مشتركاً للدلائل والمركبات فان المركبات قد يدل عليها بالرسمين جميعاً ، وافصل الرسمين هو لرسم التام ، وأخسهما الرسم الناقص ، على أنه يختلف أبسط بحسب قرب الاروم من المفهوم والمعد منه ، فانه ليس استعمال المسير في رسم الاساس كاستعمال المنعجب ولا استعمال المنعجب كاستعمال الضحاك .

واذ كان الرسم مأخوذاً من الاروم انني هي المقومات لوجود ، وان لم يكن للماهية والمفهوم ، وكان من الحس انني ، فقد تدخل فيه الاروم في لوجود من اطل والمعلومات انني هي لوارم وزاحق في اوجود ، وان لم يكن الماهية والمفهوم ، وكثيراً ما يوجد منها فيه ما هو خارج عن المفهوم أيضاً ، وكثيراً ما يريدون ذلك وقد وقع الغرار ، هو حد انني ، البسيط أو المركب فصلاً عن رسمه المعروف له ، مثل تحذيم توسط « الأرض » في تحذيم ككوف القمر ، فهم يحدون ككوف القمر بأنه « حلو حرم القمر عن الشعاع الشمسي في وقته لتوسط الارض بينه وبينها » وليس مفهوم ككوف القمر لا ذلك الحلو في وقت من شأنه ان لا يخرج عنه ، وأما أنه كان يستثير عن الشمس وتقطع توسط لأرض فمخرج عن المفهوم أقل معرفة من المحدود نفسه وهو سبب من أساس الحقيقة في وجوده انني لا يحس بها الا العلماء . وبالحقيقة ليس من حقه أن يصطبر له في رسم الككوف فصلاً عن حد وهم يحملونه جزءاً من حده ، ويوردونه وقد فرغوا بالحقيقة من حده ، ثم يحملون له شأن في مقابته مع البرهان لا ينكشف عن طائل ، وليس هذا كما يقال في الليل أنه « زمان ظلمة جو الأفق بسبب غروب الشمس » فان اسم الليل موصوع بأركب الطلعة مع اعتبار غروب الشمس ، فان الحلو اذا ظلم بسبب عيب شديد الارتكاس أو سبب ككوف الشمس اذا كان ككوفاً تاماً لم ينسب ليلاً الا على سبيل استعارة ومحار ، ثم ان قائل : انه ليس كذلك ولم يوضع لذلك ، كل له أن يقول ذلك ، ولكن لا يجب أن يورد فيه غروب الشمس التام ، بل وحب أن يورده على وجه أهم من ذلك .

ولهم من هذا القليل حدود كثيرة مثل تحديدهم المصعب بـ « شوق انعمالي الى الاتقن بعلی مه دم القلب » ، و « لیون دم القلب كان صد لالمص » ، و اسم المص موضوعاً بأمر « شوق الانعمالي للاتقن » و « جار أن یحمد مع القلب » .

ومن جملة الأمور التي لا غير ، أقول المرف في الأعدام ، وليست هي بالحقيقة دراما ولا بأمر موحدة ، ولا لارتكهم منها في الشيء الواحد مالا يشبه له ، ولا هي بسيطة بالحقيقة وهـ . لأعدام مثل العمى والصفة والمعز والكوكب ، والنحو الذي تصور فيها تصور غياس ما إلى شيء ، ومهمة . فإن العمى ليس إلا لصفة محصورة بالنصر فلا تغفل التركيب . وذلك التركيب هو تركيب ملسكة تة بالها وتخصصها ، كما هي انصر والكوكب بحركة وحلة بالور ، ومفادها معقولة في أنفسها

وأما المحدودات التي الترك في معادها طاهر - فبها ما أوردته في انقسم
الأول في الفصل الذي ضمناه أصـ في المركبات ، وهي التي تتألف حقائقها من
حقائق أجزائها ونصوصها ، وهذه معاد بعد - يدل على ذاتها ، والدلالة على
ذات ما لذاته ماثوت تكون من طريق الدلالة على مقوماته بشرط أن تورد
بكلها ، فإنه إن حرج منها شيء ، وقع فيه تغيير ؛ للذات لا يقع للتعريف الحقيقية لذات
فإن حقيقة الذات هي ، هي بجميع ما تقوم به ، هذا أورد بعض مقوماته فقد أورد
بعض ذاته أو امتس مع بيـ ذاته ، وما ليس هو صد ذاته الاقترية ، فإذا دل على
حقيقة الذات فبدل على سبيل نقل لذهن من ، فليس إلى تمام ومن شيء ، إلى لازمه
الخارج عنه لا على سبيل العودة التي هي دلالة اللفظ على المعنى نفسه وذاته

و يجب أن يكون العرض من أحد تصورات الشيء ، فإن تغييره ، وأما
من كان عرضه غير فقد ياله ببرسم . وقد يله يلحد القص المدكور ، ولا يقيه
في بؤره ، ولكل ستمح له أن يفهم القصد لأنهم ولا فصل .

والأور التي بدل عليها بحسنه لمحدود من الأحاسيس والقول هي الأمور التي فيها هذا التركيب . وثما لأور البنية والأور المركبة غير هذا النوع من التركيب فذلك لا يجد فيه حد الحد وذلك أن البنية لها دالا على الماهية

تقتضي أجزاؤه اختلاف دلالات مقوماته ، ل عسى أن نجد له مطلقاً مفرداً ونجد له
 رسماً يثبت الفهم إلى تصوره على ما طرأه . وأما الأمور المركبة غير هذا النحو من
 التركيب فقد نجد لها حدوداً ، ولكنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول ، أما
 أنك تجد لها حدوداً فلاك تجد قولاً شارحاً لنفس مفهوم الاسم ومن قوماته ،
 وأما أنك لا تجد لها مركبة من أجناس وفصول فلا أن تركيبها ليس من أجناس وفصول .
 ويجب أن يتوقع من الحد أن يكون دالاً على ماهية شيء . ومطابقاً لمفهوم
 اللفظ ، ليس له حدوداً من أمور لارمة ولا حقة لمفهوم لعدم يخصه القول المدعوم بها ،
 وقد ترك ما هو مطابق لمفهوم الاسم . وما عليك — بعد أن عملت هذا — أن لا تكون
 أوردت حد ومضاداً فيما لا يكون له جنس ومضاد ، ومن الذي قد فرض عليك
 ذلك ؟ وأما أمثال هذه التركيبات فتدل على أن الحد مع البياض فالتحتاج
 أن تدل على حقيقة الجسم وحقيقة البياض ، تعرف به دونهما وتدل على وجود
 البياض منهما للجسم ، فإذا فعلت ذلك فترك قد قصرت في الدلالة على حقيقة
 الشيء وانحرفت عنها إلى تعريفها بلوازها كلها .

وأما التركيبات التي من هذا القبيل كثيرة ، فربما يقع التركيب للشيء
 مع أحد علته . أما (العلية) مثل العطاء فإنه اسم له دالة مقرونة بالفاعل . وأما
 (المدية) مثل القرحة فإنه اسم بياض مقروب بتوضيح مخصوص وهو حين الفرس
 وأما (الصورية) مثلاً مثل الأظفار فإنه اسم لأنف متصور بالتفكير . وأما (المائية)
 مثل الخاتم فإنه اسم لعلقة مقرونة بما هو كمالها وعية من التحمل بها في الأصبع .
 ولا يجب الآن أن يناقش في الأمثلة إذا اكتشفت حيلة الخال فيها عن خلاف ما .
 وربما وقع التركيب مع معلولاته مثل الخالق ووارق وغير ذلك

وقد يكون ضرب من التركيب بين أشياء لا هي على بعضها بمص ولا معمولات .
 وربما كانت مشابهة تركيب العدد من الآحاد وربما كانت مختلفة تركيب
 الباقية من سواد وبياض . وربما كان التركيب بين أولياتها يقتضي استضافة
 تركيب آخر معوي إليها مثل التركيب لأجزاء السرير فإنه لا يتم السرير بتركيب

أجزاء الخشب ما لم يكن معها ترتيب . ومثل التركيب الاستقصاءات (١) في الكائنات
قائه لا يتم الكائن منها تركيب أجزاء الاستقصاءات ما لا يكون ذلك معها استحصالة واستخراج ،
وذا حقت كل - مثل ما أوردناه من الترتيب والاستقصاء - أحد أجزاء المركب في مفهوم
وان لم يكن جزءاً ولا قائماً في نفسه . بل كان مع توافع الأجزاء الأولى القائمة في
أنفسها . ومنزود في استيفائك اشارات الى أحكام في حدود مثال هذه المركبات .
ومن عادة الناس أن لا يعطوا لكون مثل الترتيب والاستحصالة أجزاء للمفردات
اذ لا يجدونها متبصرة مفردة كما من عدهم أن لا يعطوا ثلث مثل المدييات ، ومثل
الابحاجب والقول ، ومثل الأوبة السمية والمليكية معان فيها تركيب .

وهذه الاشياء التي أنشأ الى أنها الاشياء التي منها التركيب لا يسمع الا لخلال
شيء منها في تحديد ما يركب منها وإيراد قول مرادف لاسم كل واحد منها .
ويجب استيفاء أيضاً في الرسوم التي توحد فيها للوارجح لدرجة أو ثلث منه قول مـ و
وخصوصاً الحال العائنة . وكذلك في الروايد التي جرى الرسم بربادتها بعد توفية
المفرد مما ذكرناه . فان الحال العائنة شديدة لمسة للتعريف .

واعلم ان كل حد ورسم ذو تعريف لمجهول بـ ، فبحسب أن يكون بـ ما هو
أعرف من الشيء . فان الحد الذي يجري الشيء في احواله لا يعرفه . وذلك قد علق
القوم الذين يقولون « ان كل واحد من امصاص يعرف بالآخر » ولا يعرفون لفرق
بين ما يعرف بـ شيء . وبين ما يعرف مع الشيء . فان الذي يعرف به الشيء هو أقدم
تعرف من الشيء . والذي يعرف معه ليس أقدم معرفة منه . وكل واحد من المضافين
متعرف مع الآخر . اذ العلم بهما معاً ليس قبل الآخر في معرفة حتى يعرف به الآخر
وعني مضافين اثنين الذين يقتل كل واحد منهما مقيماً الى الآخر . مثل
« الارب » يعرف مقيماً : « الارب » والارب يقتل مقيماً بالابن ، و « مأبوة » هـ

(١) وما كان جزءاً من جزء في معرفة شيء في كشف اصطلاحات القول بالطاء
وكذلك في اصطلاح « و » اصطلاح « ولا » اصطلاح « في معنى » الاصطلاح « ونسب » الاصطلاح
لارباع الشيء هي « لا » لارباع وهو « و » بار « اصطلاحات » لانها أصول المركبات التي هي
حيات « و » مات « و » اندرس .

وأبينة ذلك لاحتل وضعه اراء الآخر، بل هو نحو وضعه اراء الآخر، لكن الآخر اذا كان مجهولا لم ينفذ تعريف الأول به، بل احتج الى ضرب من الخيلة وتذكير بالسبب الجامع بينهما فينتدح في الوقت العلم بكل واحد منهما وبهما جميعا - من حيث هما مضافان - اقتداها واحدا أو معا، فانه لا يجب أن يحد الالب فيقال انه « الحيوان الذي له ابن » بل يقال انه « الحيوان الذي يولد من مائه أو من صنع كدائه حيوان مشارك له في النوع والحس - من حيث أن ذلك متولد منه » ويقال في الحار انه « ساكن دار أحد حدوده بينه حد دار انساب آخر من حيث هو كذلك » فينتدح لك في الحال المقابلة والمتضالان معا ويكون التعريف من أشياء هي أقدم من المعرفة من المتضامنين المجهولين لا يحتاج في تعريف شيء منها الى استعمال المحدود أو المتعرف

واعلم أن الحد والرسم بحسب الاسم جار مجرى ما يحد ويرسم، فان كان الشيء الذي تستعمله معنى لمصلحة، وردا على غرض جهة انصواب لم يكن يدان بطابق بما يورد من انفسهم، وأما حقائق الأشياء في انفسها فتجري مجاريها من انصواب

وتفصيل هذا أن مثلا لو قال « ليحقق لي مفهوم لسان الانسان » لم يكن بد من أن يقال له « الحيوان المطلق الحيوان المطلق » مرتين، ولم يكن هذا قبيحا أو محالا ما لقياس الى السؤال وبحسب وجوب الجواب، لأن ذلك الذي سأل عنه هو هذا الذي أجاب به، وان كان هذا اسمه - لا بانسان الى ما هو تهيجه - محالا أو قبيحا أو هذيانا. وكذلك اذا سأل عن حد الأنف الأنف أو شرح اسمه كان الجواب « هو أنه نف هو أنف دو قمير » وذلك أنه أورد لفظ الأنف مقرونا بالأنف والأنف هو اسم لا بكل قمير كيف كان، بل لما كان من ذلك أنفا، وهو اسم يقع على موضوع مقرون به حال لم يوجد بد من براد الموضوع الذي هو الأنف في شرح مفهومه، ولم يكن هذا قبيحا، غير أن تعبيح والهديان قول من يقول « أنف أنف » كما هو قبيح وهذيان أن يقول « انسان حيوان » أو « انسان انسان »، فان لم يكن بالأنف أنفا ذا قمير، بل ذا قمير في الأنف

كان الذي يجب أن يقال حيث أن الألف الألف هو ألف ذو تعبير في الألف، وكان أخف شناعة من الأول، وبما لم يكن بربطاً منها بربط مطلقاً. وإذا كان الألف هو ذو تعبير في الألف جاز أن يسمى أخيراً صاحب الألف ألفاً وإذا عني به ألف ذو تعبير لم يجر أن يسمى صاحب الألف ألفاً بالاشتراك الاسم. والمشهور عندنا طريقتان في صناعة الحدود من الألف من الصور ما يؤخذ الموضوع في هذه ومنه ما يؤخذ الموضوع في هذه ويشهون لأول الخطوسية ويشهون لأخره لتعريف ونحن يدركان قول في هذا ما هو القول المحتل الذي لا تعصب فيه فنقول

أولاً لا شك في أن الأشياء التي لها موضوعات اعتبار كونها في الموضوع وتعلم أن من سببها من حيث هي كذلك باسماء. ومن الين الواضح أن شرح ما كان من الألف موضوعاً في هذا الوجه يتضمن الإشارة إلى الموضوع كما أن لنا أن نسمي الموضوعات من حيث لها أعراس وصور باسماء وقول مثلاً ألفاً وألفاً ويحوج أن نورد في شرح تلك الألف إشارة إلى تلك الأعراس والصور، فهذا شيء لا يصرق فيه حال بين الموضوعات وما يوجد لها. ولا يجب أن يكون تعلق الطرفين في هذا الشأن مقصوراً على مثل الخطوسية التي حمت اسمها لتعريف شرط موضوع، بل يجب أن نعتبر من حيث تعلق الموضوعات في الموضوع هل فيها ما يدخل الموضوع في ماهياتها وأن كليهما مشترك في أن الموضوع يدخل في وجودها على سبيل علة أو شرط. ثم أنت تعلم أن الحدود الحقيقية إنما تصح من شرط الماهية ومقوماتها، لا من شرائط الوجود ومقوماته، ولذلك ليس بدخل الذي تعالى في حد شيء وهو المعيد لوجود الأشياء. وإذا كان ذلك كذلك فليس لقائل أن يقول إن الماهية مثلاً كانت لا توجد إلا في مادة معينة وليس تصلح لها كل مادة، ثم الذي بيع قد يوجد في مواد غير معينة ويصلح لها الذهب كما يصلح لها النحاس، كما يصلح لها الخشب، بل تصلح لها كل مادة، فمن وجب أن يكون مفهوم الماهية — بما يقوم به من المواد — حلالاً متهم الزم مع ويجب من ذلك أن يكون تحديد التوزيع مستقنياً من الإشارة إلى المادة وتحديد الماهية متفكر فيها، فإن ألتعلق بالشيء في الوجود

أمر غير التعلق بالشيء في اليوم .

واعلم أنك تست تطلب في التحديد إلا المفهوم ، وإذا كان مفهوم ذات الشيء غير مقتضي الالتفات إلى شيء آخر فتعديده كذلك ، وإن كان وجوده متعلقاً بالشيء . آخر كالسواد مثلاً فمقتضى ذات عيودت لموضوع وله مفهوم بما يختص به على نحو ما يختص به . فليس يوجب من الضرورة أن يكون مفهومه مقتضياً لشيء . آخر إذا فهم من حيث حقيقته في نفسه وقومته فيقسم بقومته العرضية من لوازم الأند التي هي الأعراس ليس من مقوماتها ، فلا يجب أن يلتفت إليها في حدودها إن وحدها حدود . وإذا لم يفت إليها لم يفت إلى موضوعه إلا أن يكون هناك اعتناء آخر فليس أن دعواهم ليس صحيح من نفس يشوب بدعواهم . الاسم إلا أن تكون من الأعراس أعراض تكون موضوعاتها داخلية في مفهومها ، وحينئذ هذه الأعراض لا تكون بسيطة ، بل يكون لها اختصاص بمفهوم يحيط بها . يتعلق بالموضوع فتكون مؤلفة متباينة ولا تنقسم . مركبة . شيئاً غير هذا أعني المركب الذي يستعمل في مثل هذا الموضع ، ويكون مثلاً مثل التصورية وبشأن أن تكون الحركة والاحتجاج وما يجري مجرى من هذه القبيل . كما يقولون في الأمور البسيطة ليس لها على ما عرفت حدود ، وإنما هي رسوم ، ورسوم من اللوحة هي لا بد منها تامة كانت أو كانت مشروعة في الوجود . وإن لم تكن في الحقيقة وما كان كذلك ، فإذا أردنا أن نعرف البساطة لولائها ومقوماتها في وجود كل الحري أن تعرف الأعراض والصور بخواصها المنعينة . ولكن إذا كانت بيئة للوجود كانت من مقومات الوجود من العلة والأسباب سواء كانت موضوعات أو غيرها غير بيئة لوجود لم يفت إليها ، وما كانت بيئة للروم دالة على الشيء منزلة به ثبوت له استعمالها ضرورة واحتجاجاً لذلك في شرح مفهوم كثير من الأعراس والصور إلى إيراد الموضوعات والعلة ، بل لم يستثن عن ذلك إلا ما مضى إلى تعريفها بمقومات لوجودها وسائر لوازمها ، وما يؤول إلى في هذا الباب من غير هذا الوجه فلا تنعت إليه ، فالأصوات والأصوات الصادرة والغابات التي للأشياء تدخل في شرح المفهوم على هذا الوجه ، وكل شيء .

نستعمل فيه هذه هو بالحقيقة رسم غير حد ، لكن مضه أشد مناسبة للحد من بعض .

واعلم (۱)

فصل في امتحان المحصول

نريد أن نخلص امتحانات تعميم لغوي عن الخلط فيما هو محمول أو غير محمول ،
وفيما هو صريح من المحمولات أو ليس ذلك الصريح من جهة مراعاة ما يتعلق من ذلك
بالتصور وسداده أو عظمه .

فأما القوي الذي تفتن منها النفقة بأجساد المحمولات وبلبها وكتاب
التصديق فيها فذلك غير ما نحن فيه الآن فعول

ان السهو والتقصير الذي يقع في التصور للمحمولات على وجهين منها ما يزيد
الذهن عن المحمول الى غير المحمول ، وعن المحمول الى غير المحمول ، ليسو التصور ،
ومما ما ينقصه عن التصور العاقل ابري عن حجة ، فيقع فيها الخطأ فيما ينبغي
ذلك التصور .

ولبدأ بالقسم الاول فنقول ان المذهب يرجع عن تصور المحمول بسبب انحرافه الى غيره مما هو فيه ذاته ويكون معه على حال لا يكاد يميز بينه وبين المحمول . وليس كلامنا الآن فيما يقع «شريك الاسم» حين يحد ذلك في الاسم مشاركا في المعنى ، بل فيما هو مناسب في المعنى من ذلك ان نحدد بدل الشيء سببه ، مثل ان

(١) كذا وجدني في نسخة هذا الموضع خطأ.

۱۳۳۳

[illegible]

تقول « ان الوجه يفرق الاتصال » و « ان يفرق الاتصال » سبب الوجه ، وليس
 محولا البتة على الوجه . وكذلك اد قس « ان ذلك مساوي الاشكال » وكذلك
 اذا حمل الشيء على سببه انه شيء أو عكسه مثل أن تقول « ان لا مستكين هو الاند »
 و « الاستيلاد هو السكاح » أو تقول « ان التوحيد هو العتق » و « ان ملك هو
 العدل » أو حمل عليه سببه انما يكتسب يقول « ان لا ب هو حرم وعظم » و « ان
 الكرسي هو عود » أو حمل عليه سببه يعوري مثل أن تقول « ان الانسان يملك
 من امير » و « ان الروح حارة عريضة » ومن هذه الاقوال قولهم لادب اسرقة
 « دكا » و « ايد كاه هيئة للنوة التي هي سبب اسرقة . وكذلك قولهم لاسرقة
 « قدرة على الاحد سرا » وأيضا قولهم « ان الحلم يملك وقد ر من اصبر عن اميط » .
 ومن ذلك أن تأخذ بدل شيء معلوله ، وهو عكس هذه الاقوال ، ومن هذا
 الباب قولهم « ان قوة الحس استعالة حسية » و « ان العقل ادراك صمد » .
 ومن ذلك أن نحمل المعنى الذي لا يملك عنه الشيء ، وان لم يكن علة ولا
 معلولا ، محولا على شيء . كمن يقول « ان يطمع من كذا » وربما كان المقارن
 صادقا مقدما ثم ينضم المحمول ، مثل حال في محو من يقول « ان لا مستكين
 والتصدق ظل » أو « السيل رة » (١) أو « ان من رد » و « اشدق عم » .
 ومن ذلك أن يحذف الشيء بصدق مطلق ، في انه لا يجوز من صدق قد يستعمله
 صدقا كيف كان ، مثل أن يحذف اللون مبصرا بالتموه في الهدى ، وهذا اذا كان اطلاق
 الحمل بمعنى انه غير مطلوب عن كل واحد أو واحد من كل وجه . وانما اذا كان
 اطلاقه بمعنى انه موجب لكل واحد أو واحد من كل وجه فلا يانتم الى ما قبل
 من انه قد يصدق مطلق ولا يصدق مقيد ان قيل .
 ومن ذلك أن تأخذ العارض مكان المروص على سبيل العكس ، مثل أن تريد
 أن تجعل على الدشق محبة معرطة فتجعل عليه امرؤ المحبة ، واطراف المحبة صفة للمحبة
 لانفس المحبة والعشق نفس المحبة

ومن هذا الباب أن تحمل التركيب مكان المركب ، مثل أن تقول « الحيوان
تأليف نفس وبدن » و « البحر تأليف نعمة متعة ببقاع » ولأول هو المؤلف من
البدن والدن لا التأليف ، والثاني هو المؤلف من النعمة المتعة لا التأليف .

وأما وقوع العلم غير ملخص عند تصور تلخيص بعضه من اعطى بما ينبغي عليه
فمثل أن يكون من شرط المحمول في حقيقته أو من كل تحفة أن يقرب به شرط وقد جعل
وذلك الشرط ما صافه أو حل في الشئ ، وما من جهة اختلاف حركه وكل وزمان
أو ممكن أو مقارنة كمية أو حصول مقدار أو فعل أو اعتبار قوة وفعل أو اعتبار
مقارنة فاعمل أو اعتبار مقارنة منعمل ، مثل ذلك أن يريد أن هو أب لا مطلقا ولكل
شيء ، ولكن غير ويحب أن نراعي لاضافة أي ما يندرج ، فيكون أو الابن
لأنواعه ، وكل اسباب دورها ، لكن لا مطلقا ل شرط قصه الطبع ، أي
بترك وطبيعته ولم يدر في الماء الحفة أو مده بما يمنع موجب مباحه واليصفاني
أيض لا مطلقا وكيف كان ، ل في ربه ولا أرض ثقيلة جدا ، لا كل حركه منها
ولكن كاتبها والله من تصح نهار والحر والشمس ، سكن في وقت ميه أو قدره .
فإن الحركه قد لا يصر من ماء تفتح ، ولا يقل له أعني ما لم يكن عدمه للابصار في
زمان في منه يصر وكذلك قد يقول قوم أن نوء من الحجرة يحدث عن حركه
بعضه معاب مطر . ولكن في وراء السهر والماء قد يبرد إذا لم يكن سحبا ، وينش
سم ، ولكن إذا كان قددر . والعنبر هو الذي يحب للدهن ، ولكن يفرط والماء
قد يحرق ، ولكن إذا استحال إلى حرارة وكذلك لصل حار ، ولكن إذا فعل
من طبيعة الانسان وكل هو مسكر ، ولكن بالقوة والماء قد يجمد ، ولكن
عند البرد كما أن الملح قد يذوب ، ولكن في التدواة ، وأيضا فإن الشمس تحمل ،
ولكن للشع ، والشمس تنقد ، ولكن ليس ومن هذا الباب أن تقول ان الطيب
هو الشاي والحطيب هو النقع ، من غير أن تلحق شرط الآخر

وقد يتأني أن نذهب امتحانات أو مقاييس وعلامات يتنه لذهن معها إذا علط
في نظره فيعود إلى الوجه . وهي راجعة إلى اختلاف يقع من الموضوع والمحمول

في شيء من أمثال الشرائط المذكورة مثل أن يكون الموضوع من شأنه أن يقال عليه الأقل والأكثر، فيحتل ذلك على النوع الذي يحتمل، ويكون المحمول بخلاف ذلك، فليس من شأنه البتة أن يقل ذلك، مشمل من يقول «إن الطل حبل» ثم الطل يحتمل ذلك والجبل لا يحتمل ذلك، أو يكون بالعكس يكون المحمول بحتمه دائما والموضوع لا يحتمله. كمن قال «إن العلم طل» فإذا كان المحمول بحتمه لأمطلقا والموضوع لا يحتمله فلا يجب من هذا شيء، فانه ربما كان المحمول أعم، وإنما يحتمله في بعض أنواعه أو أصنافه دون بعض، ويكون هذا الموضوع خارجا من البعض المحتل، أو يصحكون القول بالعكس. كمن قال «إن العشق شهوة الجماع» وكلما ازداد العشق نقصت شهوة الجماع، ويكون محتسبين في شيء من الشرائط التي أوردناها لتحصيل المحمولات، مثل حلقة كمر على العلم، والتعميم تحصيل علم مستقبل، والتذكر إعادة علم ماض، ولا مناقشة في أمثال، وهذا في الزمان. ومثل من حل الاختيار على المقدرة، والاختيار بحسب شخص، والمقدرة بحسب معنى عام، وهذا في الأضافة. ومثل من يقول «إن الذكر بقا، العلم» والذكر ذا أنضيف إلى المذكر، وبقا العلم إنما يصف إلى العلم. ومثل من قال «إن الحرارة عقرب» والحرارة حارة والمقرب يارد، وهذا في التكيف. أو مثل من قال «إن التراب هو الثقل جدا» والثقل جدا هو كلة الأرض، وهذا في الحكم. ومثل من قال «إن النوم ضعف الحس» وضعف الحس في القوة الحاسة، والنوم في مبدأ القوة الحاسة والمتحركة. وهذا في اختلاف آخر. أو مثل «إن الرمد حق» وهذا من الحر. وذلك من البرد، وهذا في اختلاف السبب العلوي. أو مثل من يقول «إن انطونية قعير» وتلك في الأنف وهذا في الوسط، وهذا في اختلاف السبب القاطي أو مثل من يقول «إن الخاتم قيد» وهذا لبس ودلك للحس. وهذا في اختلاف السبب العائلي. أو مثل من يقول «إن التاج أكليل» وهذا في اختلاف السبب الصوري. أو مثل من يقول «الباب خشب» وهذا في اختلاف القوة والفعل.

وما يليق بهذه الامتناعات أن يكون الموضوع والمحمول مختلفان في الثبات

وخلافه ، مثل من يقول « ان البرقص عند » .
 وما يسه على خطأ الحمل أن يكون لا وجود له بجمعه محمولا ، مثل من يقول
 « ان لسان حلا ، أو بعد مفطور غير بعد المتكس » فيحملون ما ليس بوجود محمولا
 على الموجود .

وإذ نقديا هذا المبلغ من الامتحان دخلنا في غير اللائق بهذا العرض .

فصل في امتحان العام

تأمل قول شي . هل المسمى أنه عام محمول أم لا ، وتأمل حال ما حمل على شيء .
 على أنه أعم منه هل يحمل حد لا يخص عليه أو على ما هو أعم منه ، مثل أن تقول
 « ان المصاف نوع من مثل من حيث هو مقابل » ثم حد المصاف يقال على كل
 مقبل ويظهر في موضوعات الاختصاص ما لم يحمل عليه الأعم كما يفرض لمن يقول « ان
 الخير بسم الله » ثم يوجد من لاد ما هو ردي ، والأردأ أن لا يوجد الأعم محمولا
 على شيء من الاختصاص ، مثل ما يفرض لمن يقول « ان اللذة بعض الحركات » ثم
 يتعد الحركات فلا يجد شيئا منها لذة ، بل يجد للذة عينية ما لحركة ومطابقة لسكون
 ان كان كذلك ، وربما كان كل موضوع للمحمول هو مجموع للمحمول متساويا ،
 ولم يكن أحدهما أعم مثل من قال « ان الحركة بعض الانتقالات » فإنه يلزمه أن
 يجعل موضوعات الانتقالات أكثر ، ولا يجد الأمر كذلك ، ويقارب هذه الاعتبارات
 ما يقال من أنه ان كان كل واحد منها يرتفع بارتفاع الآخر كالساطق والصحاك ،
 أو يرتفع ما حمل أعم يرتفع ما حمل أخص ورسكي ، مثل من جعل الواحد أعم
 من الموجود ولا يوجد الواحد ما لم يكن الموجود .

وما يجب أن يراعى هو المصوم بالاسم أو بالمعنى ، مثل ما يقال « الحلي الناطق »
 على الانسان وعلى الملك ، وهذا يرجع الى المصوم يختلف .

فصل في امتحان الذات في المقوم

نأمل هل يحتاج أن بصير الشيء بدون آخر ، غير المحمول عليه ، ليس أعم منه حتى يوجد له المحمول ، فان كان كذلك لم يكن المحمول دايا بمعنى المقوم ، مثل الشيء . اذا أردنا مثلا أن نجعله مساوي الزوايا فنعين لم يمكن أن يفسد ذلك ، بل نطلب أن نفعل به شيئا آخر وهو أن نجعله دا ثلاثة أضلاع ، فيكون ادن كونه مساوي الزوايا لقائمتين انما يحمل عليه تابعا لحل المثلث عليه . فلا يكون أول ما يقوم به شكلا خاصا ، واذا أردنا أن نجعله مثلثا لم نعثر انة الى أن نلغث الى جعلنا اياه مساوي الزوايا لشيء . وهذا الامتحن يطهر أحواد اذا قدم مقوم أعم . ثم أردف بالانحصار .

وكذلك لا يمكن أن نحصل الانسان أو الحيوان أو ارجحي ضاحكا الا اذا وجدنا له مبدءا المحب وهو التخيير ، وان كان لمسى عما جدد وعثره بحسب أعم الاشياء وهو الشيء ، فاطر هل يحتاج الشيء مطلقا في أن يكون ذلك حد الى أن تجعل له حالة أخرى قبله ، وأبصارا هل يمكن أن يقوم له ضد المحمول وشخصه باقى ، مثل أن الانسان أن حمل عليه ابقاء والموت على أنه مقوم ، ثم يمكن أن يقوم أن الله بخلده ويدبر أعه الموت ، وهو يبقى عليه ذلك الشخص ، فيكون ادن كونه مائتا حينئذ غير مقوم ، وأبصارا هل يمكن أن تتحقق شيء بماهية ونحصل له المحمول ؟ فانه ان أمكن ذلك كان المحمول غير مقوم ، مثل أن الانسان قد يتفطل لحقيقته ويحتاج الى براهين يتبين بها أن بدنه في هذه الدنيا مائتا لا محنة ، فماتت ادن غير مقوم له . وهذا ون أشبه الذي قلناه فزو غيره ، لانه ربما كان المبرهن عليه لا يجوز بعد قيام البرهان عليه ، ويان كونه ضروري ادروم أن يرفع عنه .

ومما يحتج به أن يطر هل هذا المقوم منوال على المقوم به مطلقا أو بشرط أوجهة ، فان من حق المقوم أن يكون مطلقا للذات ، وما مثل المحسوس الذي يقال على الانسان لا من كل جهة ، بل من جهة بدنه فهو لازم من لوازم بعض مقوماته .

في امتحان العرضي

امتحانه أن لا يوجد فيه شيء من خواص المقوم ، فإن وجد فليس بعرضي .
ويمتحن العام فيه بامتحان العام مقروناً به امتحان العرصة .

في امتحان الجنس

لا شك أنك يجب عليك أن تدبر كون الشيء محمولا وأعم مقوما ليس من اللوادم .
ثم فتدبر كونه جنساً ، فإذا طل شيء من الاعتبارات الأولى بطل أنه جنس ، فإن لم يبطل بقي لك أن تطرح هل محل بمعنى مقوم مشترك فيه ليس دالا عليه على سبيل التضمن ، كمن جعل الحساس أو المتحرك بالارادة جنساً للإنسان وليس واحد منهما يتضمن الدلالة على الآخر ، وإنما يدل عليه على سبيل الاتهام ، فليس اذن أحدهما أولى من الآخر في أن يكون حساساً ويدخله في هذا بصانته تجديد ليس أحدهما جنساً وقد جعل حسناً ، وذلك لأن الآخر ان كان ملازماً غير متضمن فقد كان ماذكرناه ، وان كان متضمناً أو متصفاً فالتضمن أولى أن يكون جنساً ، فليس أحدهما ليس أولى من الآخر بأن يكون جنساً وهذا مثل أن نجعل لقادر أو المختار جنساً للبارق ، لا سيما إذا كان الأولى أن نجتمع بينهما ، فيكون مجموعهما أدل على المعنى المشترك .

ومما يمتحن به أن تطرح هل يحتمل اختلاف بالفصول ، فإنه ان كان اختلاف محتمل الا بمعارض والواقع اختلاف أشخاص الدمن بمعارضهم ، فليس المعنى المقوم جنساً .

ومما يمتحن به أنه هل ماهو جنس مفعول على ذات الشيء . قول مقوم غير الجنس بل قول محصل به وقول فصله معه ، مثل الجنس والواقع على الانسان .
ومما يمتحن به هل يحلف الجنس والنوع في الفسدة الى الجنس الأعلى على ما يقولون ان الملكية من أنواع جنس بمحموله المضاف ثم الشجاعة بمحموله من أنواع الكيف

وهذا مما لا يجوز، فإن الجنس محمول على مانحته سواء كان نوعاً أو نوع نوع وحلاً مقوماً
فإنه لا يجوز أن يكون مقوماً لنوعه، ليس مقوماً لنوع نوعه، ولا يجوز أن لا يحمل الجنس
الأعلى على النوع الأدنى أو يحمل على وجه غير وجه حمل الجنس الأعلى
ومما يتضح به أن ينظر هل ما وضع نوعاً للجنس هو فصل قائم لأنواع أو هو
صف لأنواع، مثال الأول أن يحمل العدد جسماً للفردية، أو الحيوان للناطق.
ومثال الثاني أن يحمل الحيوان جسماً للذكر أو الأنثى، والذكرية من لوازم أنواع
الحيوان لأن الفصول التي تنظر على الحيوان أول طرق قسمه، وأقبح من هذا أن
نحمل ما هو أولى بأن يكون نوعاً جسماً، وما هو أولى بأن يكون جسماً نوعاً، كما قال
« أن الاتصال جنس الاجتماع »، وكثيراً ما يعطى فيحمل الفصل جسماً، كما يعمل
المشتق امرط محبة، وإنما هو محبة معرفة، وكذلك من يقول مثلاً « أن المصيلة
ملسكة بمهودة » والمحمود كالجنس تفضيلة.
ومن هاهنا يمكنك أن تمنع الفصل أيضاً والنوع.

في امتحان الفصل

انه قد يقع الخطأ في الحدود في استعمال الفصل، فيوضع النوع منه مكان الفصل،
فتقول مثلاً في حد الثور « انه شتم مع استعفاف » والاستعفاف ليس فصلاً قسم
الشتم، بل كالدفع له، وربما أورد فصل الجنس شيئاً أقدم من الجنس.

في امتحان الخاصة المطلقة

أما الخاصة المفردة التي ليس يزداد بها التعريف، بل أن تكون محمولة مساوية
غير مقومة، فقد تمنع بامتحانات منها أنه ينظر هل توجد لغير الشيء، فإن وجدت
فليست بخاصة، مثل من عمل الأضائة خاصة للنار، وهي موجودة للحرم الحاضر.

وأيضاً يطرأ هل مقابل الخاصة خاصة المقابل ، مثل أنه ان كان من خاصة الروح ان يكون مره روجاً من خاصة الفرد ان لا يكون مره روحاً . فاما ما يقال من أن الموضوع اذا جعل خاصة ما لذلك الموضوع لم يحرم ، مثل من يجعل الانسان خاصة للفاحش ، أو يحبس الارض خاصة للتبيل المرسل . فنقول لا يحصل له فان حمل الانسان على الصالح حق ، وليس يحبس له ولا فصل ولا عرص عام ولا حد ولا رسم ، فانظر ماذا يجب ان يكون . وما ان حدهم حق بالحمل من الآخر فهو في غير ما نحن بسبيله .

من لتقصيري الخاصة أن يستعمل في الخاصة الأغلب والأكثر ، فيقول مثلاً ان من خاصة النار أنها تطفئ لأحسام المصرية ، ولو لم تكن النار موحدة لكان يوجد تطفئ الأحسام ولم يكن ناراً ، لاهم إلا أن تطفئ الأحسام الممكنة أن توجد عنصر ، فيكون حينئذ نقول صحيحاً ويكون خاصة من الجهة التي تنكلم فيها ، وان لم يكن خاصة من جهة التعريف المطلق ، لا يحسب من عرف بالبرهان ذلك . وذلك غير .

في امتحان يعمر الخاصة المفردة

المعرفة في شرح الاسم

يطرأ حتى لا يكون مأثور على أحد الوحيين أحق من المعرفة أو مثله في المعنى ، وإنما يكون أحق من المعرفة إما لانه لا يعرف إلا بالمعرفة وإما لانه مع كونه مستغنياً عن المعرفة في تعريفه صحت التعريف في نفسه ، مثال الاول قول من عرف الشمس أنها « كوكب النار » ثم لا يمكن أن يصرف النهار إلا بأنه زمان طلوع الشمس . وكذلك قول من يقول « ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان » . ومثال الثاني قول من يعرف النار أنها « حرم يشه النفس » وربما كان وجود الخاصة أحق من وجود المعرفة بها مثل ما في هذا المثال أيضاً من قياس النفس الى النار .

ومثال المساوي في الخطأ المتصانعات والمتصادات وأشياء ذلك ، فإنه ليس تعريف الابن بالابن أولى من تعريف الأب بالابن ، وكأنك عرفت ما يعاط به في هذا ، وكذلك ليس تعريف السواد بالياض أولى من تعريف الياس بالساد والأولان يعرف كل واحد منهما مع الآخر لا الآخر ولا قبله وثانيان يعرف كل واحد منهما من غير الآخر لا بالآخر ولا قبله . ومن الخطأ أن يكون قد عرف الشيء بنفسه وهو لا يشعر . كمن يعرفه باسم آخر مرادف ، مثل أن يقول « أن الانسان حيوان بشر » أو عرف الدرد بأنه « عدد وتر » أو قال « الشهوة توجب الى اللذينة » .

في امتحان يخص شرح الاسم وهم جميع أنواعه

فمن ذلك ما يتعلق بمراجعة الجودة والصحة ، ومن ذلك ما يتعلق بالعلم في الوجه الضروري .

أما المتعلق بالجودة والصحة فمثل أن يكون أهل الجنس وبحس التعريف حقه على ما علمت ، فإن من حق الجنس أو ما يجري مجراه أن يورد في الرسوم وشروح الاسماء ، ثم يقع عادة ذلك من خواص وعرض أو فصول ومقومات ، وينظر هل استعمل الالفاظ ملائمة ليس فيها استدارة أو مجاز أو لفظ فيه أصعب من فهم اسم المشروح اسمه . وينظر أيضاً هل فيه زيادة لا يحتاج اليها لا بسبب المساواة ولا بسبب التعريف والاستطارة فيه ، مثل قول له نل في تعريف البلم بالقول انه « أول وطونة مهصمة في المدة » ولا نجد لأول هذه فائدة البتة . وكذلك لو قال قائل « أن العمى هو عديم البصر » لطبع « فإنه لا فائدة هذه العبارة ما طبع ، لأن عدم القوة يكون من طبع الشيء » . ووجود لقوة يكون له من غيره .

ومن التعريف والتفصيل أن يكون عرف الشيء « الوجودي بالعدم » كمن يعرف القدرة بأنها « فقدان المحر » والبصر بأنه « فقدان العمى » وقد علمت مني ذلك من الخطأ

في امتحان الحد

ان امتحانات المحلول والقوى والحساس وشرح الاسم — كلها تعبر في باب الحد، وتخصه امتحانات

من ذلك ان نطرح هل أحدهم أو أكثر من المحدود، والا فليس الحد بالمحدد، لان الحد المحص يكون بالمتومات.

ويقرب من هذا ان يكون قد أحد الامور اللازمة مقام المقومات.

ومن ذلك القليل ان نبي باحصل سلا محصا لا يشتمل على دلالة محصلة، فانه قد علمت ان السبب لو لم لا مقومات كمن يحد الخط بأنه «طول بلا عرض».

ومن ذلك ان نطرح هل وضع بدل الحس دتيا آخر، أو بدل الفصل دانيا آخر، وهذا مما يتفق به مع الحد والفصل

ومن ذلك ان نطرح هل وضع فيه اقرب لاجناس، فانه لا بد من ان يترتب فيه احسن الاقرب بمثل على جميع المقومات، ثم تأتي بالفصل.

ومن ذلك ان نطرح هل أورد كل فصل قريب، ان كان لشيء، فصول مقومة معاً، مثل «الحساس» و«المتحرك بالارادة» «هـ» ليس أحدهما أولى بأن يدل به على النوع من الآخر

وقد يختص بمحدود لاشياء لمركبة امتحانات، مثلاً اذا فرض ان العدالة مركبة من العفة والشجاعة والحكمة فان الرأى الذي يقع في تحديد مشبه أن يقال «ان العدالة عفة وشجاعة» فان طهر هذا هو ان العدالة عفة وهي أيضاً شجاعة، كما يقال «ان الالب حكي واطلق» وقد يفهم منه ان العدالة عفة وتلك العفة هي شجاعة، أو عفة مقربة للشجاعة، فيكون كان العدالة عفة شرط ان تكون تلك العفة شجاعة، أو شرط ان يقترن بالعفة شجاعة. فيكون كأنه قال ان العدالة عفة معاً، وليس كذلك. بل العفة جزء من العدالة أو شرط، بل يجب ان يقال ان العدالة هيئة تتبع اجتماع العفة والشجاعة والحكمة. والعدالة مجموعها.

وقد يقع الرأى بسبب بعدهما السبب، وهو أنه يدكر الجمع ويشار إليه، لكنه لا يشار إلى الهيئة الخاصة بذلك الجمع، لئلا أجل تلك الهيئة الخاصة يكون المركب هو ماهو، مثل أن يقال «ان البيت مجموع من طين وخشب» ويقتصر عليه، فإنه لا يكون قد عرف البيت، فإنه ليس كل مجموع من هذه الأصناف، بل ما كان مجموعا على هيئة ووصف وترتيب، ومما ياسب ذلك أن تذكر معنى الأجزاء من غير بيان ما هي الهيئة وما يقياس إلى الهيئة.

ومن الرأى في ذلك أن يشار إلى التركيب فيجعل مكلل المركب، فبدل مثلا «ان البيت تركيب من لبن وخشب وطين» واسم البيت تركيبا، بل للمركب، والتركيب صفة لأصول البيت.

ومن الرأى في ذلك أن يجمع ما لا يجمع، مثل قول من يجد الطبع أنه «حط وعدد». أو يكون الشكل في غير أحز، كمن يقول «ان العمارة في الشدة والضعف» وليس كذلك، بل في الناطقة. ويشبه هذا أن يكون لكل موضع واحد والأخرى مواضع تعاريف، مثل من يقول «ان الأضراس مجموع غريب وأدرك» ويقرب منه أن يكون الشكل موجودا وإن روت الأجزاء بلا عكس، أو يكون المركب من صدين وليس دون كل واحد منهما، ويكون أميل إلى كل طرف عن كل طرف، ويقرب منه أن يكون بعض ما ورد حرا خارجا عن الكل مثل شيء أو فعل أو غير ذلك مثل أن يقال «ان الرمي إرسال سهم مع إصابة»

في تعريف الاسم والكلمة والأداة والقول

انه قد يحتاج في انتقالنا إلى الكلام في التصديق إلى معرفة هذه الثلاثة (١): فالاسم — كل لفظ مفرد يدل على معنى من غير دلالة سمية على أرباب الذي يقارن ذلك المعنى من الأربعة الثلاثة، مثل «ريد».

وأما الكلمة — فهي التي تكون في كل شيء كالاسم إلا أنه يدل على أرباب

(١) هكذا في الأصل وله: هذه الأربعة.

وتارة تقول « زيد كان كاتباً » فتدخل كان على أنها تامة ورابطة .
 فقد بان أن بعض الاسماء والأصوال قد يدل بها دلالة « قصة » فإليك إذا قلت
 « كان كاتباً » لم تدل بالسكون على المعنى ، بل بالكتابة . لكنك دلت على زمان لشيء
 لم تذكره بعد . وأمثالها تسمى كلمات زمانية



[القول في التصديق]

في أصناف المقضاي

ان الله في والاعاطى نمرودة والاني في حكم المردة ، وهي التي يصح أن يدل
على مقتضاها بلفظ مبرد ، قد يمرض ، ما صروب من التأييف ليس كلها موجبا نحو
التصديق أو التكذيب نوحاً زلياً ، بل كثير منها بوجه نحو أغراض أخرى ، فالك
إذا قلت « اعطني كتاباً » لم تعد المعنى الاول من هذا القول ياسب الصدق
أو الكذب وان كان له خوى آخر نصرت من دلالة الحال والانتقال من خوى الى
خوى ماسبة للصدق والكذب ، لأنك قد تشعر من هذا أنه يريد الكتاب .
وكذلك إذا قل « لعنك ثأني » أو « اينك ثأني » و « هل عدك بان لكذا »
أو ما يجري هذا المنحى ون جميع ذلك حل عن خوى أول ياسب الصدق
والكذب ، ون كان لا يخرج عن خوى ثان ياسبه فأما إذا قلت «ريد كتاب »
لم تعد له خوى أولاً الا ما هو صادق أو كاذب في لانه الا ولا امر مطابق للمنتصور
من معناه في النفس فتجد هذه بصورة مطابقة له الوجود في نفسه ، وإنما يكون
التصور صادق د كال كذالك . وإنما يصير مد التصديق في أمثال هذه المركبات
إذا كل اعتقد مع التصور هذه المطابقة .

وهذا قسم من القول والمعنى مؤب يسمى « قصة » ويسمى « قولاً جارماً »
ونصده الأولى ثلاثة لان لاحكام التي تاسب التصديق ثلاثة .
وه اما أن يكون الحكم فيه بنفسه مفرد . أو ماله حكم لمفرد — الى مثله بأنه
هو أس هو . مثل قولك « لحسم يحدث أو ليس يحدث » . ومن عادة قوم أن
— واعد (حية) .

ومما يكون الحكم فيه — مائة تأييد مقض الى مثلاً . وقوم يسون
جميع هذه (شرعي) الك قسمان : — اما أن تكون نسبة نسبة المتابعة والاروم
ولاصل مثل قولك « ن كانت الشمس طامة فلنهار موحود » فان قولك الشمس

طالعة قضية في نفسه وقولك «النهار موحود قضية أيضاً وقد وصفت احدهما بالآخرى ومن عادة قوم أن يسموا هذا القليل (شرطية متصلة) و(وصعية).

واما أن تكون السببة سببة المفارقة والمعاد ولا اتصال من قولك «اما أن يكون هذا العدد زوجا واما أن يكون هذا العدد فردا» فان قولك هذا العدد زوج وقولك هذا العدد فرد — كل في نفسه قضية وقد قرن بينهما مصادمة ومعاودة ومحاورة. ومن عادة قوم أن يسموا هذا القليل (قضية شرطية منفصلة)

وكان الواجب بحسب ما مررت أن تكون الشرطية هي المتصلة وذلك تجد هناك شرطاً موضوعاً وجزأً مرادفاً. انكهم يسمون المتصلة أيضاً شرطية وكأنهم يمتنون بالشرطية ما يلحق فيه بقضية من القضايا زيادة تمحوها عن أن تكون قضية وتحتها حرة قضية. ألا ترى أنه كان قولك «الشمس طالعة» قولاً صادقاً وكاذباً. هذا ألحقته به الزيادة قلت «ان كانت الشمس طالعة» فخرفت القضية فصارت غير قضية حسب رأي عنها أن تكون صادقة أو كاذبة. وكذلك كان قولك «النهار موجود» قولاً صادقاً أو كاذباً فلما ألحقته به زيادة قلت «النهار موحود» فخرفت القضية فصارت غير قضية. فان قولك «فكل كذا» — مع انما اذا لم تلح وعي بها معنى — لا صادق ولا كاذب. وكذلك قولك «هذا العدد زوج» وقولك «لا آخر» «هذا العدد فرد» قد حرف كل واحد منهما بحرف لفظة «اما» بهي أن يكون صادقاً أو كاذباً.

وكل واحد من هذه الاجراء لا ريب قد نهيا عما ألحق به لان يكون جزأ قضية تهيئاً بصير النفس نازعة الى اخرى الآخر. وكان من شرط كل واحد من آخر هذه القضايا في أن يتم بها الكلام أن يردف بالآخر لكن المقدم من المتصل مقدم في نفسه والذي فيه دل في نفسه لا بلوضع ولا كذلك في المتصل. بل ذلك فيه بلوضع. وقد عرفت أنهما وان كانا مؤلفين من أكثر من قضيتين فقد استعانت القضيتان في معنى أن تكون في نفسها قضية. فليس تأييدهما من قضايا هي بالفعل قضايا بل قد استعانت فيها القضايا عن أن تكون قضايا بالفعل استعانة صدحت بها لأن تصير أجراً ما

يكون في هذه قضية واحدة بالفعل وكل متصلة قضية واحدة بالفعل . وكل منفصلة
أيضا قضية واحدة . لعمل لأن تركيبها من قضايا قد امتحالت بسبب التركيب
عن كون قضية . وإذا زيل عنها التركيب بقيت قضايا مجردة . ولا كذلك أجزاء
القسم الأول من أقسام القضية

وذلك القسم الأول قسم واحد بحسب لغة العرب سيما يليق به . فانسم كما سموا
وسم لتصل (للمخاري) ونسم المفضل كما سموا .
ونجد للمخاري حريين أحدهما حامل واسمه المشهور (لموضوع) كقولك في مثال
«ريد» والنائب (محمول) كقولك في مثالنا «كاتب» .

ونجد للمخاري حريين أحدهما شرط واسمه المشهور (مقدم) كقولك في المثال
«ان كانت شمس سابعة» والآخر حر واسمه المشهور (نال) كقولك في المثال
«فالنهار موجود» .

وفي كل واحدة من هذه الاحتمالات ثبات ونفي . والاثبات بسميه قوم (الإيجاب)
والنفي (سلبا) . والاثبات في الحقيقة أن يحكم بوجود محمول حامل مثل قولك «ريد
كاتب» ونفي فيها أن يحكم لا وجود محمول لحمل مثل قولك «ريد ليس بكاتب»
والاثبات في المتصلة محتملة أن تحكم بانتماء حر . والشرط مثل قولك «ان كانت
الشمس سابعة» . والحر «فالنهار موجود» . والنفي فيها أن يحكم بامتناع حر . والشرط مثل قولك
«ليس ان كانت الشمس سابعة فالحيل موجود» .

والاثبات في المتصلة أن يحكم باعصال نال عن مقدم مثل قولك «اما ان
يكون هذا العدد زوجا ان يكون هذا العدد فردا» . والنفي فيها أن يحكم بلا
اعصال نال عن مقدم مثل قولك «ليس اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان
يكون متعينا بمنزلة وبين» .

وحسب ذلك قد يكون كلياً وقد يكون بعضيا وقد يكون مبهلا .
والكلي في الحلي هو أن يكون الحكم الموجب أو السالب حكما على كل واحد
من الموضوع لحامل مثل قولك في الإيجاب «كل انسان حرم» وفي السلب

« ليس أحد من الناس بطائر » . وفي المجازي هو أن يكون أحداً حرّاً . بكل فرض
 للشرط مثل قولك « كل كانت الشمس طاعة » فإما موجود « وفي باب محلا
 مثل أن تقول « ليس لبنة إذا كانت الشمس » لعله « ليل موجود » وفي « عمل هو
 أن يكون العمل التالي في موجب » . عند كل فرض المقدم « من قولك
 » « إنما ما أن يكون هذا العدد روحاً وما أن يكون فرد » وفي « السلب » كذا
 عند كل وضع « كقولك « ليس البتة أن يكون هذا عدد » وجاء « أن يكون
 مقسماً بمائة أو بين » .

والنصفي الحرني في « حي هو أن يكون الحكم بما حكم به » . بخلاف كل أو
 سلب « على بعض ما يوصف بالوصف المحمل من قولك في « لا يجب » « نص لاس
 كانت » وفي السلب « بعض الناس ليس بكاتب » وفي « متصل » يكون لالتناع
 محكوماً « في لا يجب أو محكوماً به في السلب عن بعض أو « المقدم مثل قولك
 في الإيجاب « قد يكون إذا كانت الشمس » حقة « لم يتم أو « أخرى مع »
 وفي السلب « ليس كلما طلعت شمس » هو « مصحح » وفي « المنص عن قبله »
 أبداً « أما الإيجاب فمثل قولك « قد تكون الحى بما دف وما للبيعة لا مة » وذلك
 في بعض الاحوال حين لا يمتثل غير الوجهين . وفي السلب مثل قولك « قد لا
 تكون الحى إما دفا وإما ربعا » وذلك في بعض الاحوال حين تكون « ثمة وفي كل
 يومين مرة

واللهل هو أن تذكر الحكم ولا تذكر كونه المذكورة التي لها نصيب بمحموعة
 بلفظة حادثة وقد تسمى (موصو) . مثله في الحى أم الموجبة قولك « لاس
 كاتب » وأما السلب قولك « لاس ليس كاتب »
 وفي الحليات قضية تسمى (مخصوصة) وهي أن يكون موصوع أمراً شحصباً
 واحداً بالعدد مثل قولك في الإيجاب « يريد كاسب » وفي سبي « يريد ليس
 بكاتب » . ولأن الحلية أقل اعتباراً بتركيبها وحري أن يقدم قول فيها وتحقق حوالها .

في تحقيق الموضوع

في الحلي

إذا قلت بـ ح فمعناه أن ما يوصف بأنه ب وية ض أنه ب سواء كان موجودا أو ليس بموجود ، يمكن الوجود ويمتنع وجوده ، بعد أن يجعل موصوفا بالفعل أنه ب من غير زيادة كونه دائما ب أو غير دائم — فذلك الشيء موصوف بأنه ب . وعلى قياسه في السلب

واعلم أن الموضوع قد يكون مفردا مثل «الإنسان» وقد يكون مؤلفا مثل «الحيوان المطلق المائت» وإنما يكون كذلك إذا كانت قوته قوة المفرد . ومن المؤلفات ما يكون حرفا في مثل قولك «غير بصير» أو «لا بصير» فذلك أن تصعب بدله تعظا مفردا كـ «الأعمى» وكذلك لك أن تجعله محكوما عليه بالانحباب والسلب

في تحقيق المحمول

في الحلي

إذا قلت بـ ح فمعناه أن كل ما يوصف بـ ب فذلك الشيء موصوف بالفعل أنه ب من غير زيادة أنه موصوف به دائما ، أو غير دائم أو عديم بوصف بأنه ب أو وقتا آخر ، معينا كان أحد الوقتين كالسكوف للفقر أو غير معين كالفس الإنسان ، فإن جميع هذا يدخل تحت قوله موصوف بأنه ب لأن هذا أعم من كونه موصوفا دائما أو غير دائم ومن كونه موصوفا بذلك عديم بوصف بـ ب أولا عند ذلك فقط ، وكل ما يراد على هذا هو أخص من هذا ، وإن كان لفظ لغة ما يوجب ذلك أو يوجب أنه يكون الوقت الحاضر فتكون تلك لغة ليس فيها حمل كما يستحقه المعنى نفسه ، بل أخص منه . وكذلك القول في السلب .

وتكاد الكلمات تقتضي في عاداتها إذا قيل ب ج أنه ج عند ما يوصف ب ب فيسمى ما يقتضيه المعنى نفسه (قضية مطلقة) فإن اشترط فيها في النفس ما يخرج الضرورية الحقيقية التي نذكرها مع ويم جميع ما لا يكون المحسوس فيه صحيحا مادام الذات موجودة ، بل وقتاً ما أو بشرط وحال (وجودية)

والناس لا يفرقون في زمانا بين المطلقة والوجودية وما يكون المفهوم منه أن ب ج مادام موجود الذات ضرورية وما يكون المفهوم منه مادام موصوفاً بأنه ب لازمة ، فإن اشترط ذلك فيما لا يلزم ما دامت الذات موجودة كانت مباينة للضرورية ، فلتحص باسم (اللازمة المشروطة) ، وبسبها فرق ، فإنه ارق بين قولك « المتقل متعبر مادام موجود الذات » أي الشيء الموصوف بأنه متقل فإنه متعبر مادام موجود الذات ، وبين قولك « أن الشيء الموصوف بأنه متقل متعبر مادام متقل » وكيف لا والأولى كاذبة والثانية صادقة ، واسم ما يكون المفهوم منه في كونه موصوفاً ب ب من غير د م ذلك (طارئة) ولنسم ما يكون له وقت معين متى كان (مفروضة) وما كان وقته غير معين (منتشرة) ونسم ما يكون المفهوم منه أنه كذلك في الوقت الحاضر (وقعية) بشرطك جميع ما يحتاج إلى ضروري في أنه وجودي . وكذلك فافهم في السلب .

وقد يكون المحمول أيضاً مفردا ويكون مؤلفا ، عن مجموعين في موضوع .

في تحقيق القضية الحملية بأجزائها

القضية الحملية ثلاثة أحرار بحسب المعنى : أحدها معنى الشيء الذي هو (الموضوع) والآخر معنى الشيء الذي هو (المحمول) والثالث معنى النسبة والعلاقة التي انما تألف منها قضية ، فانه ليس كون الانسان انسانا هو كونه موضوعا ، ولا كون الحيوان حيوانا هو كونه محمولا ، بل ذلك لعلاقة بينهما ، وربما دل عليها « ط » ثالث قليل « الانسان هو حيوان أو يكون حيوانا » أو غير ذلك وتسمى (رابطة) .

واذا كان المحمول مسميا بحويون (فعلا) وغيرهم (كلمة) مثل قولك «ضرب» أو «بضرب» فان هذا لا يوجب الى ادخال رابطة . وذلك لانه يتضمن دلالة على كونه شيئا موضوع غير معين ، ويقرب منه الاسم مشتق مثل «الصارب» و «القاتل» .

في تحقيق ايجاب الحملی

قد فهمت ذلك في الأمثلة المذكورة .

في تحقيق السلب الحملی

اعلم أنك تحتاج في السلب أن تلبس علاقة التي بين المحمول والموضوع . ولذلك ان كانت القضية ثلاثية - ذ قد ذكر فيها الرابطة - تحتاج أن تلحق حرف السلب بالرابطة فتقول «ريد ليس هو ساق» ون لم فعل هذا بل قلت «ريد هو ليس ساق» دخل هو ليس «ريد» وبين «ليس ساق» دخول رابطة الاثبات فجعل الحكم اثباتا للدخل فيه حرف التي فاثبات اللائقة على زيد لان «هو» تربط لافصل الرط ، فهذا هو الذي نعرفه في هذا الموضع

وأما هل هذا الاثبات يحد في المعنى لذلك السلب أولا بخلافه ويلزمه في الصدق والكذب هو بحث آخر

وليس بحث اذا كانت إحدى القضيتين مخالفة للآخرى في الاثبات والني أن لا يكون بينهما تضاد وتوافق وتلازم ، ولا تضاد ولا تضاد وتلازم يقتضي أن يكون حكمها في جميع الوجوه مختلفا ، فكثيرا ما نرى موجة سالبة وسالبة موجبة روبا معا كما وغير ما كس .

لكذلك يجب مع ذلك أن نعلم أن محال الوجود يكذب عليه مثل هذا الحكم الثاني . فان محال الوجود لا يحكم عليه باثباته ، وهو وجود حكم له . الا اذا فرض كأنه ليس بمحال الوجود ، وكيف يحصل للمحال حاصل أي حاصل كان ، بل انما

يصح عنه سلب كل شيء . وقد يقبل عنه مثل هذا الحكم لما يروم ذلك من مطابقته
لسلب الحق . لكن التحقيق يمنع ذلك

وأما مثل هذه القضايا التي يحكم فيها بإيجاب معنى بي بسمونها (معدويات)
ويسمى اللفظ الذي يدل على خلاف المعنى الوحدوي مثل « عين الانسان »
(لحظا غير محصل) وربما كان في اللدات له مواضع استعمالات أحص مما ذكرنا
فربما قيل « ناسيا » (١) وعني به الاعمى عادم البصر ومن شأنه أن يبصر فلم يقع
على كل مسلوب البصر . وربما قيل خلاف ذلك اصطلاحات محصنة بحسب الوضع
لا بحسب ما يوجه الطبع . والذي يوجه الطبع وليس الامر هو ما قلنا .

وأما اذا كانت القضية غير ثلاثية ، انما هي ثنائية فقط لم تذكر فيها الرابطة
استغناء ، لأن محمولها كلمة أو اسم مشق أشبه ما ينضم اسم المذكرة على حسب
الامة أولم تذكر اختصار . فان حرف الالف لا يقرب لا بالمحمول . ويسر مرادنا في
هذا الموضع أنك يجب في كل موضع أن تقرر حرف السلب بالرابطة أو بالمحمول .
بل نقول ان الذي هو ذلك ، فذالم يكن لها تابع آخر قوت هما وان كان له تابع
قرنت بما يكون قرنه به أولى على ما سطره . فيكون قرنتك بذلك الشيء . وهذا وسلبا
للربط وللحمل أيضا على الوجه الذي دل عليه الشيء . زائد الآخر ان قرن بالمحمول
والموضوع ، فأنت ستعلم عن قريب أنه قد يدخل على هذه الأصول الثلاثة داخل
آخر لا عرض ومعان .

(١) كلمة فارسية مركبة من « ناسيا » بمعنى « نسي » و « عين » وهي مثل « عين »
معنى « البصر » وكلاهما من معنى « لا عني » . وفي مركبة في « عين » والسلب والإيجاب معني
« المحذور » و « العار » على شرط اصار



في تحقيق الكلي الموجب

في الخليات

أما الكلية الموحدة المطلقة التي هي أهم في مثل قولنا كل ب ج فمعناه كل واحد مما يفرض أنه بالفعل ، من غير أن يشترط أنه دائم بالفعل أو غير دائم ، موصوف بأنه ب فذلك نفيه موصوف أنه ج بالفعل من غير بيان شيء .

وأما الكلية الضرورية فمثل قولك بالضرورة كل ب ج أي كل واحد مما يوصف بالفعل بأنه ب هو . كان يوصف دائما أنه ب أو غير دائم أنه ب فهو موصوف أنه مادام ذاته موجودا فهو ج مثل قولك بالضرورة كل متحرك جسم .

وأما اللازمة فهو مثل قولك كل ب ج بالضرورة قلت أو لم تقل ، أي كل موصوف — دائما أو غير دائم — بأنه ب فما دام موصوفاً بأنه ب — لا مادام ذاته موجودا — فانه موصوف أيضا بأنه ج .

وأما الموافقة فمثل قولك كل ب ج أي عند ما يكون ب فيكون ج من غير زيادة أنه يكون كذلك دائما مادام ب أو غير دائم .

وأما المفروضة فمثل قولك كل فريكييف أو كل كوكب يطلع .

وأما المنتشرة فمثل قولك كل انسان ينقض .

وأما الحاضرة فمثل قولك كل انسان مسلم في الوقت الذي يكون اتفق ذلك فلا انسان كافر . ولا يمد أن يصدق في أمثال هذه القضايا أن يقال كل حيوان انسان ، لو كان في وقت من الاوقات كذلك . وشرط هذه القضية الوقتية في الإيجاب أن يكون الموضوع موحدا . وأما الوجودية فما يعم جميعا مالا ضرورة فيه حقيقة .



في تحقيق السكلي السالب

في الحملات

اعلم أن المطلقة من السالب السكلي ليس له في لغتنا لفظ مطابقه ، وإن فحملنا له لفظاً وجدناه قولنا « كل إنسان لا يكون كذا » و « كل ب لا يوجد ج » مع أن هذا يوهمنا أنه لا يوجد ج ما دام موصوفاً بأنه ب . وأما « لاشي » من ب ج « فهو شديد الالتباس لذلك ، إذ كان السالب في القصص يوم الموم في الأشخاص والأزمان إذا كان منكراً ، وليس كذلك في الإيجاب ، وما يجري أن كان كذلك ، إذ كان السالب من حقه أن يكون ماركناً على الإيجاب ومدد وأن يطرأ عليه رافعه له ، ولا يرفعه ما لم يقتض الموم ، فذلك قصد به التعميم في البات والعاتات ، كما علم أن نفس السالب لا يوجب زيادة معنى على السلب الذي يتم الدائم وغير الدائم والموقت وغير الموقت .

فأما السالب السكلي الضروري سواء حملته قولك « بالضرورة كل ب ليس ج » أو قلت « لاشي » من ب ج « فعناه كل واحد مما يوصف ب كيف وصف وأي وقت وصف فانه مسلوب عنه مادام موجود الدات انه ج ، ولا يوهلك أن لفظ كل يوجب الإيجاب ، بل يوجب الموم فقط ، وإن أوجب بمدد ذلك فهو إيجاب وإن سلب فهو سلب .

وأما اللازمة فنقل قولك « لاشي » من ب ج « إذا لم تكن مادام موجود الدات عنيت مادام موصوفاً بأنه ب فقط .

وأما المواقة فإن لا تشترط في السلب الذي كور عموم أوقات كونه ب ، واللمة لا تطيع في إيراد المثال لهذا .

وأما الوقتية فكقولك في مثل الحال التي حملنا منها مثال الموجة « ليس أحدهم الناس بكافر » وفي هذا الموضوع لا يجب أن يكون الموضوع ، وجوداً لا محالة ثم يسلب عنه ، فانه إذا اتفق في وقت من الأوقات مثلاً أن « لا يكون شيء » من المنكسات

موجودا « فصحيح أن قلب القمر عن المنكف فتقول « ليس إلى الآن شيء » بما هو منكف بقمر » من غير أن يكون ذلك عاما لكل وقت . وقد تصدق هذه السالبة في مثل قولك « ولا أحد من الناس بحيوان » إذا كان وقتا ما مثلا لا لسان فيه بنة ، فلم يكن حينئذ لسان حيوانا ، وكيف يكون حيوانا وهو غير موجود .

في البعضيتين الجزئيتين

يجب أن يعلم أن بعضيتين الموحدة والسادة على أحكام الكليات في كل شيء . لأن الحكم على حته إنما هو في البعض فقط ، وذلك لا يمنع أن يكون الباقي كذلك أو محال له في الإيجاب والسلب وفي غير ذلك من الضرورة واللزوم والموافقة ولوقفة .

وتخص البعضيات أنه يكون فيها مقدمة دائمة الحكم ، وليست بضرورية الحكم لأنها يكون اتفاق لها صحة الحكم الممكن مادام الموضوع موجود الذات لا سيما في السلب وقد تكون هذه الدائمة بحسب ما دامت الذات موجودة ، وتسمى (الدائمة مطلقة) ويكون مادام موضوعه نه ب مثلا وتسمى (الدائمة المشروطة) .

فيما يلحق القضايا من الزوائد

أن كل قضية إما أن تكون ذات موضوع ومحمول فقط مهمة أو مخصوصة ، وإن يكون هناك حصر وتدخل للفظ الحاصرة مثل « كل » أو « لا شيء » و « بعض » أو « لا بعض » .

ويجب أن تكون لها في نفسها مادة لم تصرح باللفظ الدال على ذلك سواء كان صادقا أو كاذبا وتسمى (حنة) مثل أن تقول « ربما يجب أن يكون كائنا » أو « يمكن » أو « يمنع » . وإذا لحقت الجهة النفية سببت (رباعية) . ومن العبارة على

الجهات أن يقال «بالضرورة كذا» أو «ليس بالضرورة» و «بلامكن كذا» أو «ليس بالمكن». أو يكون مطلقا بلا شرط.

وكل واحد من الضرورة والعدم والوقية جهة لسكنه ربما كان ترك الجهة من بعضها دليلا على الجهة.

ومعنى قولنا «بالضرورة» أن يكون الحكم مادام ذات الموضوع موجودا، ومعنى «الامكان» أن يكون الحكم غير ضروري في نفسه، لا في الوجود للموضوع فيجوز أن يوجد له، ولا في عدمه عنه فيجوز أن يعدم عنه ثم سنفصل هذا.

في تحقيق المقدمة المطلقة

المقدمة المطلقة «قد يقال للمقدمة إذا حكم فيها بالمحمول بإيجاب أو سلب من غير زيادة شرط الية» وهي أهم من الضرورية ومن التي ليست بضرورية وتعارض الضرورية مفارقة ما هو عام لما هو خاص، فإن الضرورية هي التي الحكم فيها موجود مع شرط دوامه مادامت الذات الموصوفة بالموضوع موجودة. وتعارض الممكنة التي هي أنحصر بالمطلق بأنه لا بد فيها من وجود اما دائما واما وقتا معينا أو غير معين، وهذه الممكنة بخلاف أن لا يوجد لموضوعها الحكم امكن الية مادام هو موجودا.

وقد يقال (مطلقة) لا لا يجب أن يكون الحكم على ما حكم به من عموم أو خصوصه ضروريا مادام ذات الموجود موضوعا وإن كان قد يكون في «معه ضروريا مثل قولك «كل أسود فهو ذلون جامع للصر» فنه ما هو أسود مادام موجود لذات فيكون ذالون جامع للصر مادام موجود لذات، ومعه ما لا يجب أن يكون أسود مادام موجود لذات، فلا يجب أن يكون ذالون جامع للصر مادام موجود لذات وقد يقال (مطلقة) ما يكون الحكم يجب أن لا يكون ضروريا في شيء من موضوعات الموضوع، أي ما يقال عليه الموضوع، بل يكون محولا عليه وقتا فقط.

مثل أن تقول « أن كل مكسف فهو فاقد للضوء » « ستأمر » وليس شيء « منكسفا دائما مادام موجود الذات ، أو مثل أن تقول « كل مريض فهو ناقص القوة » وهذا الوقت قد يكون وقت كون الموضوع موصوفا بما وصف به ، وقد يكون وقت ما معين ككون القمر منكسفا وقد معينة وقد يكون وقتا غير معين ، مثل كون الانسان متمسكا . واما الذي يقال في جاسب المحمول اشروط مادام المحمول محمولا فهو كلام صحيح لا غنى له فيما نحن فيه .

وقد يذهب قوم في قولهم (المعلقة) الى الزمانية التي أشرنا اليها ويحملون وقتها زمانا ما يفرض ، لاسيما حاضرا ، ولا يعمدون غير ذلك ، لكنه قد يلزم مع وضعهم أن يكون قولك « كل انسان حيوان » من حيث التصديق به ليس ضروريا ، فانه قد يكذب اذا كان الناس معدومين ، فحينئذ لا يكون ولا واحد مما هو انسان المحمول عليه أنه حيوان ، وكيف يكون حيوانا وليس موجودا وانما ، فتصير هذه القضية عديم من القضايا الممكنة .

في تحقيق المقدمة الممكنة

قد يقال (مقدمة ممكنة) اذا كان الحكم فيها غير متمتع سواء كان مع ذلك ضروريا واجبا أو غير ضروري ولا واجب .

وكون (الممكن) بحسب هذا الاعتبار قسم الاشياء اية والى مقابله (المتمتع) قسم وتقسم الى (واجب) و(الممكن) الآخر ، ليس قصة لاسم المشترك كما يشبه الذين لا يعمدون . بل قصة معنى جامع ، وهو ما اجتمع فيه من المباينة في المعنى للممتع .

وهذه المقدمة لم تكن تدخل فيها الضرورة والمطلقة أضافها والممكن الآخر الذي سيحجر عنه دحون لا مور التي هي أخص معنى في الأمر الذي هو أعم معنى .
وحد الممكن هو الذي اذ قيل ليس ممكن وعني بالممكن المطلوب كان معناه هو متمتع .

وقد يقال (مقدمة ممكنة) ويعنى بها أن الحكم فيها غير ضروري هو ولا تقيضه
 أعني الضروري الذي أومأنا إليه. فيكون هذا أخص من ذلك، ويخرج منه الواجب
 الضروري، ويدخل فيه المطلق وما فيه ضرورة بشرط وقت أحوال وليست
 ضرورية مطلقة، ويدخل فيه الممكن الذي هو أصدق من «أحد» وهو الذي
 لا وجوب الوجود فيه أولئك في الوجود المطلق والوجود بحسب شرط أو وقت فيحوز
 أن يخلو الموضوع عن ذلك الحكم دائما من غير وجوب حلوله دائما وهو أن يوجد
 لموضوع ما وقتا أو دائما وحوادثا اتفاقيا، مثل «أن يكتب زيد» .
 ويقال (ممكن) لأخص من الجميع وهو هذا الآخر الذي لا ضرورة فيه مطلقا
 ولا بشرط .

وقد يقول قوم (ممكن) ويعتبر حال الحكم في المستقبل بحسب أي وقت فرضت
 فيه الحكم على أنه في أي وقت فرضت فيه لم يكن ضرورة اما مطلقة واما بشرط .
 وأما الحال ولا يتالي فيه سواء كان الشيء موجودا وغير موجود، وهذا أيضا
 اعتبار صحيح بحوز أن يطلق عليه اسم (الممكن) . اسكن الأصول ما أشرنا إليه .
 وقد حسب قوم من ضعاء النظر أن من شرط الممكن أن لا يكون موجودا في
 الحال فيكون قد وجب من حيث وجد في الحال، ولم يعلموا أنه إن صار وجوده
 واجبا - لأنه حصل موجودا في الحال - فيصير لا وجوده واجبا لأنه حصل لا
 موجودا في الحال، فإلزام بهربون عما يعطيه الوجود في الوجود ولا بهربون عما
 يعطيه الوجود في اللاوجود وهو الامتناع، وليس إذا صار الشيء موجودا فقد صار
 واجبا إلا أن يؤلف فيقال «الموجود مادام موجودا» فهو واجب أن يكون «وجود» أي
 بشرط مادام موجودا، ومرتق بين أن تقول أن الموجود بحوز لم يكن موجودا أوليس
 واجبا إن كان موجودا وبين أن تزيد بقول مادام موجودا وكل ما هو ممكن الوجود
 فإنه إذا وجد كان واجبا أن يكون مادام موجودا، وذلك لا يمنع كونه ممكنا في أنه
 على أنه أيضا إذا كان موجودا وجب أن يصير واجبا، فليس يمكن أن يصير واجبا أبدا
 دائما بل واجبا في وقت، وذلك لا يمنع الممكن العام ولا الممكن الخاص الذي ليس

فيه ضرورة دائمة بل بمحتمل ضرورة مؤقتة ومشروطة ، ولا يباع الممكن الذي هو أخص ،
فانه يكون باعتبار نفسه ممكنا أخص وباعتبار شرط يضاف اليه واجبا ، فيكون
ممكنا من غير الوجه الذي يكون منه واجبا ، فيكون ممكنا من أنه لو ترك ومطاعه وطباع
الموضوع لم يجب أن يوجد له اللفه وجزاز أن يخلو عنه الموضوع اللفه ، اذ ليس في طابع
الموضوع ما يقتضي وجوده له ولا في طابع المحصول أن تكون ماهيته تقتضي وجودها
دائما للموضوع أو وقتا ما ، لكنه قد يمرض شي من خارج بوجه ، فضلا عن أن
يوجد ، ويكون وجوبه من حيث أن ذلك المارض عرض فأوجب ، وقد علمت
أن من علق الضرورة والامكان بمحصر القسمية وعلق المحصر بوقت ما جاز أن يكون
قولنا « كل انسان جوهر » ممكنا أن يكذب ، وقولنا « كل لون سواد » ممكنا
أن يصدق .

في التناقض

اعلم أن من حق السلب أن يرفع الإيجاب ولا يصدق معه ، وأنه اذا كذب
الإيجاب أن لا يكذب معه ، قل الشيء لا يخرج من الإيجاب والسلب اذا وقعا على
التقابل الحقيقي ، فكان السلب إنما يسلب الشيء من جهة ما أوجب عليه .
لكنه قد يتفق أن لا يقع السلب مقابلا للإيجاب من الجهة التي وقع عليها
الإيجاب ، فيتمتع حينئذ أن يكون الإيجاب والسلب صادقين معا أو كاذبين معا ،
واذا وقع الإيجاب والسلب على ما ينبغي لهما من التقابل ، فوجب ضرورة اذا صدق
أحدهما أن يكذب الآخر ، واذا كذب أحدهما أن يصدق الآخر ، وبالجملة امتنع
أن يصدقا معا أو يكذبا معا ، وذلك هو التناقض .

فالتناقض - « هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب يلزم منه أن يكون
أحدهما صادقا والآخر كاذبا » .

فالقضايا المخصوصة يكفي في شرط تناقضها أن تراعى أحوال الحمل والوضع ،
وأما غيرها فقد تراعى فيها أيضا أحوال معان داخلية عليها مثل المفظة الحاضرة ومثل

الجهة . فأول ما يجب أن يراعى فيها هو شرائط الحل من القوة والعمل والكل والجزء والاضافة والشرط ولكان والزمان وغير ذلك مما عدناه في الفن الذي فرغنا عنه .
والمهم أن يراعى لفظة المحول والموضوع وغير ذلك ، ويحذر أن لا يكون وقوعه في التفضيتين وقوع اللفظ المشترك ، بل وقوع اللفظ المتواطىء .

ووقوع اللفظ المشترك هو أن يقع اللفظ على الشيئين أو على الاشياء بمسموع واحد ويختلف مفهوماني كل واحد ، مثل «النور» على المسموع والمقول و«العين» على الديقار ومنبع الماء .

ووقوع اللفظ المتواطىء هو أن يكون الوقوع بالمسموع والمفهوم معاً مثل وقوع لفظ «الحيوان» على الانسان والفرس .

فاذا اتفقت التفضيتان في مفهوم الاجزاء التي منها ترأف ، ثم كان الجزء من الموضوع أو الكل ذلك بعبء وضافة المحول وزمانه ومكانه وكونه بالقوة أو بالفعل واحداً ثم أوجب أحدهما وطلب الآخر - كان في المحصورة تقابل حقيقي . ووجب أن يصدق أحدهما ويكذب الآخر . وأما اذا خالف شيء من ذلك لم يجب ، مثل أن يقول أحدهما «زيد ناسخ» والآخر «ليس بناسخ» وعنى زيد غير ما عنى الآخر أو بالناسخ غير «اعناء» ، أو قال الكأس الواحدة مسكرة وهى باقوة وقال الآخر ليس بمسكرة وعنى بالفعل ، أو قال فلان عبد أي قذ وقال مقابله ليس بعبد أي للآدمي ، أو قال أحدهما الزنجي أسود أي في شرته وقال الآخر ليس بأسود أي في لجه ، أو قال أحدهما لن النبي صلى إلى بيت المقدس وأراد في وقت وقال الآخر النبي لم يصل إلى بيت المقدس وأراد وقتاً آخر ، أو قل شيء مما يجري هذا المجرى في مكان أو شرط اخلاق أو هيئد وغير ذلك - فليس يجب أن يكون بينهما تقابل اليجاب والسلب ، وهو التقصص بالحقيقة .

فأما اذا كان هناك لفظة حاصرة ولم يكف ما أو ما إلى ، بل احتيج أن يراعى أشياء أخرى فانه اذا اتفقت التفضيتان في كمية المحصر واختلفتا في كمية اليجاب والسلب جاز أن نكذبا جميعاً وجاز أن تصدقا جميعاً .

فأما كيف نكدبان جميعا فذلك اذا كنا كليتين وكانت المادة ممكنة ، مثل قولنا « كل انسان كاتب » ، « ليس ولا واحد من الناس بكاتب » . وأما اذا كانت المادة واجبة فتكون الدالبة لاحتمال كاذبة ، مثل ما في قولنا « كل انسان جسم » « ليس ولا واحد من الناس بجسم » . وان كانت محتملة فتكون المثبتة لاحتمال كاذبة مثل ما في قولنا « كل انسان حجر » ، « ليس ولا واحد من الناس بحجر » .
وأما كيف يمكن أن تصدق معا فذلك اذا كانتا جريئتين وكانت المادة ممكنة أيضا ، مثل قولنا « بعض الناس كاتب » ، « ليس كل انسان أو ليس بعض الناس كاتب » .

وأما الحال في الواجبة والمنفعة مثل ما قبل .

ومن شأن الناس أن يسموا الكليتين المختلفتين في الإيجاب والسلب مع وجود شرط التبادل المذكورة في المحصورات (متصادمين) ، والخريزيتين التطريتين لهما داخلتين تحت انحصار ، ثم يحسن لهم اعباء التقييم والتركيب أن يراعوا أقساما أخرى لا ينتمى بها

والمستصير بما يفناه مريع التظن قصصا بالفصل بينهما وبين حال القصصيين المتفقين في كمية الإيجاب والسلب المختلفتين في الحصر ونسب (مداخلتين) . وأنت لا عدرك في أن لا تقضي فيها بفصل . فأما اذا صارت القضايا معتبرة من جهة الجهات وجب حينئذ أن تنسجها في التناقض شروطا واعتبارات أخرى . وليس ما بطل أن هذا الذي قيل كان في لاجبة ضرورة أو امكان معه ، بل هذا كاف في بعض ما يخرج عنها .

ومن الواجب أن ننظر كيف يقع التناقض في الحالي عن الضرورة والامكان الذي لا ضرورة فيه إيجابا ولا سلبا . من مراعاة التناقض في هذا الحالي وان رجع الى الشرط المذكورة من ذلك الزموج تفصيلا لا يسي عنه البيان السالف المجمل .
وشرطنا وبين بالتناقض في المطلقة الامة المذكورة ولا .

في تقييد المطلق العام الأولي

إذا كانت موجبة كلية

إذا قلنا كل ب ح بالاطلاق العام فليس كل ما يكون جزئياً سالبا مطلقا يكون متافعا له . لانه لا يمكننا أن نراعي الزمان بينهما على ما يجب ، فانه يجوز أن يكون الكلبي الموجب صادق الحل في كل شخص زمانا ما أو حلا ما غير عام وأن تكون الأرمية شتى ومختلفة في كل واحد . فإذا أوردنا الحرية لادة وذلك به على سلب عن بعض ولم يشتمل لاعلى هذا جاز أن يكون ذلك السلب سلب مطلق غير دائم أو يكون في زمان غير شتى من الأرمية انني كل فيها الإيجاب حد سواء كان زمان في جميع الأشخاص واحد أو كثيرا مختلفا . وإذا كان كذلك يجب أن يكذب هذا السلب أن صدق الإيجاب . ولا يمكنك أن تفرض الزمان واحدا ، فاستلزمات المنصصة في قولك كل ب ح زمانا واحدا . وربما لم يمكنك أن تفرض الأرمية متشابهة حتى تكون كلها متلازمية أو وقت كدوف القمر حتى تحمل السلب في الحزني غير ذلك الواحد أو غير تلك المتشابهة ، فإن أمكنك ذلك فحينئذ تكون الحرية المشروط فيها ذلك الزمان وذلك الحال نقيضا مثلا كما تقول كل شعرة حور فاما في مصمم الشئ متغيرة وكذلك أن كان شرط غير الزمان ، لكن هذه قضية أما أن تكون من القضايا المطلقة التي نحن في وصفها ولا يكون الحكم في ان قص فيها حكما في كل قضية مطلقة ، وأما أن تكون قد عرفت وستعلم حالها من بعد ، لكن عرص أن نعرف تقييد المقدمة المطلقة العامة غير مخصصة بشرط فنقول :

إنه لما لم يمكن مراعاة زمان جزئي مخصوص أو حال حرية مخصوصة وجب أن يكون إرادة التقييد مراعى فيه ما يشتمل على كل زمان وحال ، وذلك بأن تجعله جزئية سالبة دائمة السلب .

ودائمة السلب في الجزئيات غير الضرورية فيها ، وذلك أنه ليس يبعد في الجزئيات أن يسلب عنها ما ليس ضروري السلب سلباً دائماً ، فانه من الجائز أن

يحلو الجزئي عن شيء مما هو ممكن ، له الامكان الصرف ، حتى يوجد ويسم ولا يمرض له ذلك الممكن ، مثل أنه يجوز أن يوجد بعض الناس ، ونسلب عنه الكتابة مادام موجود الذات فلا يوجد كالتا التة ، فيكون حقا أن « بعض الناس لا يكتب البتة » ومع ذلك هذا السلب لا يكون ضروريا عنه ، فهذه السالبة مقابلة الموجبة المطلقة بالاحلاق العام ، كما صدقت الموجبة المطلقة كذبت هذه السالبة ، وكلما كذبت الموجبة المطلقة صدقت هذه السالبة ، واقسامها الصدق والكذب دائم .

وبئس ما فعل المريون حين اعتبروا — في تناقض الضروريات والممكنات — الجهة ولم يعتبروا في المطلقة ، فإن الاطلاق أيضا جهة من الجهات كيف أخذت المطلقة وبكونها بتلك الجهة تخالف الضرورية والممكنة ، وان كلن جهتها كونها خالية عن جهتي الضرورة والامكان فهذا الخلو حكم .

وربما قال قائل منهم : لتكن السالبة المقابلة لهذه الموجبة أن « ليس بعض ج ب » في الزمان أو الحال الذي فرض فيه ذلك البعض حين قيل « كل ج ب » أو « ليس بعض ج ب » عندما يكون « كل ج ب » فإن القول الاول يحيل على الفرض وليس في الفرض زمان أو حال معلومة ، والقول الثاني يحيل على الوجود ولكنه كاذب في كل حال صدقت الموجبة أو كذبت وفي ذلك وجهان من الحكم فاسدان : أحدهما أنه ليس يجب أن يكون السالب دائما — في التقابل الذي ايجابه كلي مطلق — كاذبا لاحالة ، والثاني أنه اذا كذبت الموجبة فكذبت هذه السالبة اجتمع التقيضان في الكذب وهذا محال .

فتبين اذن أن الموجبة الكلية المطلقة العامة تناقضها السالبة الجزئية الدائمة ، وهي ضرب من المطلقة الاتناقية .



في تقيض المطلقة التي تلي هذه العامة إذا كانت أيضاً كلية موجبة

وهذه هي المسألة باصطلاحنا (وحدوية) التي لا ضرورة حقيقية فيها إذا قلنا صاقلين «كل ب» بالوجود أي بلا ضرورة حقيقية به، قد تصدق معه المطلقات السالبة كاعتلت، لكن ويصدق معه الممكن وإن لم يمكن، وإنما تكذب معه الموجبة الضرورية وتكذب معه السالبة الضرورية، وقد تكذب معه السالبة الجزئية الدائمة التي وصفناها، فيجب أن يكون تقيضه غير خال عن الاشتغال على جميع ذلك ومقولا على جميع ذلك.

وليس يمكن أن توجد قضية سالبة تصدق على جميع ذلك إلا أن تحمل مسألة الوجود فيقال «ليس دائما بالوجود كل ب» أي بل «كل ب ج بالضرورة» أو «بالضرورة ليس كل ب ج» أو «بعض ب يكون دائما ليس د» وإن لم يكن بالضرورة، ولا يمكنك أن نجد لهذه الموجهة تقيضا غير هذه السالبة البتة أو ما هو في قوتها، ولا لهذه السالبة وما في قوتها غير هذه الموجهة.

في تقيض المطلقة اللازمة

إذا كانت كلية موجبة

تقيض هذه المطلقة هي السالبة الجزئية المشتركة للموجب في الوقت الموقت وهو وقت محصل لأنه الوقت أو الحال التي يكون ما هو ب موصوفا بأنه ب فإذا قلنا «كل ب ج» أي مادام موصوفا بأنه ب — كان تقيضه «ليس كل ب ج» أي ليس ما دام موصوفا بأنه ب فهو ج، بل إما أن يكون «وإما أن يكون وقتا دون وقت» وقد تبين الشرط فصح التنازل.

في تقيض اللزامة المشروطة

إذا كانت كلية موجبة

هذه القضية ليس تعاطفا السالبة الدائمة ، وذلك لأنها لا بل ما هو أهم منها ، وقد تكذب إذا كانت الموجبة ضرورية ، وإذا كان كذلك لم يكن كذبها يوجب صدق الموجبة المشروطة فأمكن أن تكذب مقابل تقيضها التي تطلب الزعم المشروط ولا تمنع الضرورة ولا زوجها والمقطة المتممة له التي تصدق « ليس كل ج إنما يكون ب » مادام موصوفا بأنه ج عارضا له « أي بل دائما وأما لا في وقت ابنة وأما في بعض أوقات كونه ج وأما في غير وقت كونه ج ، بل في وقت له آخر . ولا ننظر أن قولنا « ليس دائما يوصف » يوجب أن يكون يوصف في غير ذلك الوقت لأن قولنا دائما تخصيص ، وسلب التخصيص ليس يوجب التعميم ، فإنه قد يسلب التخصيص حيث يسلب التعميم .

في تقيض الطارئة من المطلقات

إذا كانت كلية موجبة

لانتاقض هذه القضية السالبة الحزمية اللزامة المشروطة فإنه إذا قيل « كل ب ج » أي في حال من أحوال كونه ب لم يكن تقيضه أنه « ليس كل ب ج » في حال من تلك الأحوال ، بل « بعض ب ليس الـ مادام ب ج » ، وذلك أنه يمكن أن يكون كذب الطارئة الموجبة لصدق اللزامة الموجبة ، فيجب أن يكون التقيض ما يرفع ذلك كله ، والذي يرفع ذلك كله قولك « بعض ب له دوام سلب أو إيجاب » مادام ب وهذا دوام لأي حال من الحالين كانا .

ونحو ذلك الدائمة المتغايرة المطلقة الدامة بما تعرف .

في تقيض المطلقة التي تعمم اللازمة والطارئة

وهي الموافقة اذا كانت كلية موجبة

قد يسبق الى التوهم أن تقيض هذه المقدمة المطلقة هي الالة الدائمة المشروطة، وليس كذلك، فان بعض ما يدخل تحت هذه الموافقة يكذب مع كذب هذه، وهي الالامة المشروطة اذا كانت كلية موجبة، بل تقيض هذه سائلة لموافقة، وهو أن « بعض جـ » ليس « انما يوصف بأنه بـ » في وقت كونه جـ « أي « بل في كل وقت » أو « ولا في شيء من الاوقات » أو « في وقت لا يكون فيه جـ »، واذا قل « انما يوصف بأنه بـ » في وقت كونه جـ « عم ما يوصف في الوقت كله وما يوصف في وقت منه، فادقل « ليس انما يوصف انه في وقت كذا » صلب ما يعم الامر به فقط صلبا مقابلا.

في تقيض الكلية الموجبة الوقيمية

هذه سهل ايراد التقيض لها، لان الوقت معين.

في تقيض السالبة الكلية المطلقة

على الوجوه المذكورة

قد يمكنك أن تخرج شروط متفصلة الالة الكلية في باب بـ من أبواب من مصادنها، فتقيض قول « لا شيء من جـ بـ » بالاعلاق الأعم « بعض جـ بـ » دائما، وقد عرفت الفرق بينه وبين الضروريات، وتقيض هذا القول اذا كان وجوديا « بعض جـ بـ » بالوجود، وتقيض هذا القول اذا كان لازما وكان معناه لا شيء من جـ يكون بـ عندما يوصف بأنه جـ « بعض جـ بـ » عندما يوصف جـ اما دائما واما وقتا، وتقيض هذا القول اذا كان لازما مشروطا « بعض جـ انما

يكون ب « عند ما يمرض له ج دائما أو وقتا ، وتقيض هذا القول إذا كان طارئا
« بعض ج له دوام سلب أو إيجاب ب » ، وتقيض هذا القول إذا كان بالمعنى
الذي يعم الطارئ واللازم المشروط « بعض ج ب ليس دائما يسلب عنه ب في حال
كونه ج » .

وأما الوقتية فتقيضها الموجبة الجزئية المشاركة في الوقت .

في تقيض الموجبة المطلقة الجزئية

قد يمكنك أن تعرف التناقض ما هنا أيضا مما قيل لك في الموجبة الكلية ،
فتقيض قولنا « بعض ج ب » بإطلاق الاعم « ليس شيء من ج ب » إذا كان
المراد بهذا أن كل واحد مما هو ج لم يوجد ولا يوجد له ب ما دام موجود الذات
من غير أن نفي بذلك الضرورة ، فإن ذلك حينئذ يكون تقيض الممكنة العامة
لا المطلقة .

وأما أن قيل هذه القضية هل تكون صادقة حتى تكون مثلا طبيعية غير ضرورية
السلب يمرض لها أن لا توجد لشخص ما فليس على المنطقي أن يحوض فيه ، لكنه
إن كان لاصدق لثل هذا السالب ولا كذب لثل ذلك الموجب وقد حصل الاقسام
دائما لكن الموجب ليس يجب فيه أن نشترط المادة الممكنة دون الضرورية ، لأن
المطلقة عامة جدا وكذلك السالبة التي تقابلها ليس شرط فيها أن يكون دوامها
دوام ضرورة أو غير ضرورة .

وأما إذا كانت هذه القضية وحودية فتقيضها « ليس بالوجود ولا شيء » من ج
ب « أي « بل بالضرورة إيجابا أو سلبا » وليس قولنا « ليس بالوجود ولا شيء »
من ج ب « هو قولنا « بالوجود ليس شيء » من ج ب » ونعني سلبا عن كل واحد
غير ضروري ، فإن هذين قد يصدقن جميعا .

وأما إذا كانت لازمة فتقيضها ما يعم اللازمة والطارئة ، فإن الحال متبينة ، فانه
إذا قال « بعض ج ب » أي ما دام موصوفا بأنه ج ، ضرورة كان ج أو غير ضرورة ،

فقيضه أنه « لا شيء » من « لا وليس بـ ب » أي عند ما يوصف بأنه ج من غير فرض دوام أو غير دوام .

وأما إذا كانت لازمة مشروطة فقيضها « لا شيء » مما هو ج إنما هو ب مع كونه ج « أي « بل دائما » أو « لا البتة » أو « في حال منه دون حال » .

وأما أن كانت طارئة فقيضها « لا شيء » مما هو ج إنما هو ب في بعض أحوال كونه ج « بل إما أن « لا يكون ب البتة » أو « يكون ب بالضرورة أو لازما » .

وأما أن كانت بحيث تم اللازمة المشروطة والطارئة . اهـ

(نبيه) وجد في آخر نسخة الاصل المخطوطة في المكتبة الخديوية ما نصه :

« هذا مقدار ما يوجد من هذا الكتاب .

« والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .

« فرغ من نسخه عبد الرارق بن عبد العزيز بن اسمايل الفارابي الصفناحي .

« عورض بالاصل الذي انتسخ منه بقدر الطاقة والامكان .

« ولواهب العقل الحمد بلا نهاية . » اهـ



فهرس

منطق المشرقيين

و

القصيد المزدوجة

صحيفة	
و	تصنيفه كتاب (الشفاء)
ز	اختفاؤه في دار أبي غالب
ز	دخوله السجن في قلعة فردجان
ح	اقتاده من السجن
ح	خروجه الى أصفهان متكررا
ح	انصافه بالأمير علاء الدولة
ط	اشتغاله بالرصد والملك
ط	مطالعة للكتب
ط	ابن - يار أبو منصور الحناني
ي	تجارته الطبية
ي	همته في التنبؤ
يا	اختراعه بعض الآلات الفلكية
يا	مرضه
يب	وفاته
يب	علمه وقلمه
يو	مصفاته
كا	شعره
ل	وصيته

صحيفة

ن س د م هـ

الدور الاول:

أ	أبوه وأمه وأخوه الكبير
أ	قرائه على الذنبي
ب	انفراد به بالقراءة والدرس
ج	ملكه بالأمير نوح بن منصور
د	شروعه في التصنيف
د	انتقاله الى كركانج وغيرها
هـ	وصوله الى جرجان
	<u>روايت ابن عبد الحور - و</u>

الدور الأخير:

هـ	تصنيفاته في جرجان
و	انتقاله الى الري
و	ذهابه الى قزوین و همدان
و	تقلده الوزارة
و	نورة الجند عليه
و	اعادة الوزارة اليه

صحيحة	صحيحة
١٣ اسكلي والحزني	الفصل المرفوعة
١٢ المحمول على الشيء	٢ المقدمة
١٤ عدد دلالة اللفظ على المعنى	٤ اللفاظ المفردة
١٥ أصناف دلالة المحمول على الموضوع	٥ اللفاظ الحقة
١٦ أصناف الدلالة على المسألة	٦ المقولات المشتر
١٧ المقومات	٧ القضايا
١٨ اللازمات	٩ النقيض
١٩ المواضع المير اللازمة	٩ العكس
٢٠ اللاحق العام والخاص	٩ القياس
٢٠ أصناف تركيبات المعاني المختلفة	١١ القياس المستثنى (الشرطي)
في العموم والتفصيل	١٢ الاستقراء
٢٥ تركيب أحوال المدولات	١٢ التمثيل
٢٩ أصناف التعريف	١٢ مواد المقدمات
٣٤ الحد	١٤ البرهان
٤٦ امتحان المحمول	١٦ الطالب
٥٠ امتحان العام	١٦ الحد، الخاطبة، الشعر، المعالطة
٥١ امتحان الذاتي المقوم	١٧ الحد
٥٢ امتحان الرمزي	منطق الشرقيين
٥٢ امتحان الجنس	٢ المقدمة
٥٣ امتحان الفصل	٥ ذكر العلوم
٥٣ امتحان الخاصة المطلقة	٩ مقدمات التصور
٥٤ امتحان بيم الخاصة المردة	١١ اللفظ المفرد
٥٥ امتحان يخص شرح الاسم	والمعنى المفرد

صحيحة	صحيحة
٧١ تحقيق المقدمة المطلقة	٥٦ امتحان الحد
٧٢ تحقيق المقدمة الممكنة	٥٧ تعريف الاسم والكامة والأداة
٧٤ التناقض	والقول
٧٧ تقيض المطلقة العامة الأولى	٦٠ التصديق
٧٩ تقيض المطلقة التي تلي هذه العامة	أصاف القضايا
٧٩ تقيض المطلقة اللازمة	٦٤ تحقيق الموضوع في الحلي
٨٠ تقيض اللازمة المشروطة	٦٤ تحقيق المحمول في الحلي
٨٠ تقيض الطارئة من المطلقات	٦٥ تحقيق القضية الخلية مأجراتها
٨١ تقيض المطلقة التي فهم اللازمة	٦٦ تحقيق إيجاب الحلي
والعارة	٦٦ تحقيق السلب الحلي
٨١ تقيض الكلية الموحدة الوتية	٦٨ تحقيق الكلي الموجب في الحليات
٨١ تقيض السالبة الكلية المطلقة	٦٩ تحقيق الكلي السلب في احتمالات
٨٢ تقيض الموحدة المطلقة الحرة	٧٠ البعضيتان الحريتان
الفهرس	٧٠ ما يلحق انصافا من الرواند



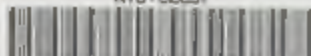




**Elmer Holmes
Bobst Library**

**New York
University**

NYU - BOBST



31142 01727 3924

B751 .M4 1973

al-Qa'ida